إيضاح المبهم

من معاني السُّلَّم

للعلّامة الشيخ أحمد الدّمنهوري

ويليه

شرح العلّامة الأخضري

على سُلَّمِه

ضبطه وعلّق عليه

عبد السّلام بن عبد الهادي شنّار

دار الفرفور

إيضاح المبهم

من معاني السلم

الطبعة الأولى
الجديدة

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

الموضوع: منطق

العنوان: إيضاح المبهم

التأليف: العلامة الدمنهوري

عدد الصفحات: ١٨٤
قياس الصفحة: ١٧ × ٢٥
رقم الموافقة ٣٩٨٧١
تاريخها: ١٣/٥/١٩٩٧

دمشق - حلبوني - مقابل جامع الحلبوني

ص.ب: ١٢١١١ - س.ت: ٧٠٢٦٩ - هـ: ٢٢٣٣٦٩١

DAMASCUS-B.O.Box: 12111- Tel: 2233691

إيضاح المبهم

من معاني السلم

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري

ويليه

شرح العلامة الأخضري

على سلمه

ضبطه وعلق عليه
عبد السلام بن عبد الهادي شنار

دار البيروتي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمـة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله العليم الحكيم ، خالق السموات والأرض في أحسن تقويم ، وهو اللطيف الخبير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي ، المنزل عليه القرآن العظيم ، فيه هدىً للعقول والأفكار إلى صراط مستقيم ، وعلى سائر إخوانه من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

أما بعد:

فلما كان العقل الأداة التي شرف الله بها الإنسان ، وكرّمه بواسطته على سائر مخلوقاته ، وأمره أن يتخذه قائداً ومرشداً ، فلا يصدر عنه أمر ولا قرار إلا بعد مشاورة العقل والفكر ، كان لا بد من وجود جملة من الضوابط والقواعد السديدة التي تعصم الذهن والفكر عن الانزلاق في الخطأ والزلل أثناء دراسته لبعض الحقائق ، وخشية أن تزل به القدم إلى فهم فاسد يبني عليه نتائجه معتقداً صحة ما توصل إليه.

لذلك نجد العلماء قد جمعوا تلك الضوابط والقواعد والقوانين ، وجعلوا لها كتاباً من العلم مستقلاً ، مكوناً من فصول وأبحاث ، أطلقوا عليها علم المنطق ، وهو من الأهمية بمكان ، لا يقدر قدره إلا الفحول من العلماء والباحثين ، حتى قال الإمام الغزالي: من لم يعرفه لا ثقة بعلمه.

ولما كان علم المنطق بحراً لا يدرك غوره ، بحراً تشعبت عنه مذاهب

كثيرة ، منها الغث «وهو ما كان منطوياً على كلام الفلاسفة المشتمل على الزيغ والضلال» ، ومنها السمين «وهو ما ارتضاه حكماؤنا من علماء المسلمين» قام الفحول من علمائنا بضبط هذا الفن وتنقيته ، وصنفوا فيه التصانيف الكثيرة ، نظماً ونثراً.

ولما كان نظم السلم المنورق للعلامة الأخضري رحمه الله ، أكثرها شهرة ، وأغزرها علماً ، وأسهلها عبارة ، كثر إقبال طلبة العلم على دراسته وحفظه ، وبالتالي أكثر العلماء من شرحه وجعل الحواشي عليه ، فمنها ما كان صعب المنال ، يعجز المبتدي عن إدراكها ، ومنها ما كان قريب المنال ، سهل الإدراك ، ولعل الشرح الذي بين أيدينا من أفضلها لمن أراد أن يقف على أساس متين من هذا الفنّ ، لذلك رأيت من الخير ، مع قصر باعي في هذا الفن ، أن أخدم إخواني من طلبة العلم بإخراج هذا الكتاب الذي بين أيدينا بحلة جديدة ، تمتاز بدقة الضبط ، لا سيما وقد قرأت هذا الكتاب مع إخواني من طلبة العلم في السنة الخامسة في معهد الفتح الإسلامي ، زاده الله فتحاً وازدهاراً ، على أستاذنا الجليل العلامة الشيخ محمد أديب الكلاس حفظه الله تعالى وأدام نفعه وبركته آمين.

ومما دفعني إلى العمل بهذا الكتاب حرص طلبة العلم على اقتنائه ودراسته ، فما كان مني إلا أن عزمت على خدمته وإتقان إخراجه ، متوكلاً على الله جل وعلا ، مستنيراً برأي أساتذتي وأشياخي الأفاضل جزاهم الله عني وعن المسلمين كل خير.

وإني لأسأل المولى جلّ وعلا أن يجنّدني لخدمة دينه مؤيداً بالتوفيق والسداد ، وأن يسربل عملي هذا بالإخلاص لوجهه الكريم ، وبالنفع للمسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والله من وراء القصد.

كتبه أبو الخير

عبد السلام بن عبد الهادي شنار

ترجمة موجزة للناظم

هو عبد الرحمن بن محمد الأخضري ، ولد سنة ٩١٨ هـ ـ ١٥١٢ م توفي سنة ٩٨٣هـ ـ ١٥٧٥م صاحب المتن المشروح ، وهو من أهل بسكرة في الجزائر ، وقبره في زاوية بنطيوس من قرية بسكرة. له كتب أخرى منها الجوهر المكنون نظم في البيان ا هـ الأعلام ٣/ ٣٣١.

ترجمة موجزة للشارح

أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري ، شيخ الجامع الأزهر ، وأحد علماء مصر المكثرين من التصنيف في الفقه وغيره. كان يعرف بالمذاهبي ، لعلمه بالمذاهب الأربعة.

ولد في دمنهور سنة ١١٠١ هـ - ١٦٩٠ م ، وتعلم بالأزهر وولي مشيخته ، وكان قوالاً للحق ، هابته الأمراء ، وقصدته الملوك. توفي بالقاهرة سنة ١١٩٢ هـ - ١٧٧٨ م.

من كتبه: نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف ، والفيض العميم في معنى القرآن الكريم ا هـ الأعلام.

إيضاح المبهم

مِنْ مَعَاني السُّلَّم

للعلّامة الشيخ أحمد الدّمنهوري

وَيَلِيهِ

شرح العَلّامَة الأخضري

عَلى سُلَّمِهِ

ضَبَطَهُ وعَلَّقَ عليهِ
عبد السلام بن عبد الهادي شنّار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفَصْل الخطاب ، وعلى آله وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام .

وبعد :

فيقول أحمد الدمنهوري بلّغه الله الآمال ، ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال : قد سألني بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلّم المنطق شرحاً يكون في غاية اللين ، وأن لا أزيد على حلٍّ لفظه ، ليظفر بفهم معناه مَنْ هو مِن حُفّاظه ، فأجبته لذلك مستعيناً بالقادر الملك ، مسمّياً له بـ «إيضاح المبهم من معاني السلم» ، طالباً من السميع البصير أن ينفع به كما نفع بأصله ، إنّه على ذلك قدير .

قال رحمه الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الّذِيْ قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لأَرْبَابِ الحِجَا
وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنَ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
حَتّىٰ بَدَتْ لَهُمْ شُمُوْسُ المَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِها مُنْكَشِفَهْ

أقول: الحمد لغة: الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته.

وعرفا: فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد اصطلاحا مع إبدال الحامد بالشاكر.

وعرفا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خُلق لأجله.

وتحقيقُ الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح، لغةً وعرفاً، والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا «كشف اللثام عن مخدرات الأفهام».

و«الله» علم على الذات الواجب الوجود.

و«أخرج» بمعنى أظهر.

و«النتائج» جمع نتيجة، وهي المقدمة اللازمة للمقدمتين، كالعالم حادث اللازم لقولنا «العالم متغير، وكل متغير حادث».

و«الفكر» حركة النفس في المعقولات، وحركتُها في المحسوسات تخييل.

و«الأرباب» جمع رب ، والمراد به هنا الصاحب.

و«الحجا» العقل ، وهو مقصور.

ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم.

وفي ذكر النتائج براعة استهلال[1].

وفي البيت سؤالان:

ـ **الأول**: لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالجملة الفعلية؟

ـ **الثاني**: لم قدّم الحمد على لله ، مع أنّ تقديم الاسم الكريم أهم؟

والجواب عن الأول: أنّه حمد المولىٰ لذاته ، وذاتُه سبحانه ثابتة مستمرة ، فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام ، وهي الجملة الاسمية.

وعن الثاني: بأنَّ المقامَ مقام الحمد ، وإنْ كان ذكر الله أهمَّ في نفسه ، فَقُدِّمت الأهمّيَّة العارضة على الأهمية الذاتية ، للبلاغة التي هي: مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال.

قوله «وحطّ» بمعنىٰ أزال ، و«من» في قوله: «من سماء العقل» بمعنى عن ، وهي ومجرورها بدل مما قبله ، أي أزال عن عقلهم ، الذي هو كالسماء ، بجامع كون كلٍ منهما محلاً لطلوع الكواكب ، فكواكب العقل معنوية ، وهي المعاني والإسراء ، وكواكب السماء حسية.

والأصل: من عقل كالسماء ، فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبّه به للمشبّه بعد تقديمه عليه ، وهذا العمل جارٍ في قوله: «من سحاب الجهل» ، إذا أصله: من جهل كالسحاب ، فَفُعِل به ما تقدّم ، والجامعُ بين الجهلِ ، الذي هو عدمُ العلم بالشيء ، والسحابِ كونُ كلٍ منهما حائلاً.

ومعنى البيت: وحطّ عن عقولهم ، التي هي كالسماء ، كلَّ حجاب ، أي

(١) وهي: أن يأتي الناظم أو الناثر في ابتداء كلامه بما يدل على مقصود منه بالإشارة لا بالتصريح.

حائلٍ ، من الجهل الذي هو كالسحاب.

وفي هذا البيت سؤالان:

ـ **الأول**: عَطْفُ حطّ على أخرج من أي قبيل؟

الثاني: أنّ الجهلَ أمرٌ عدمي ، والسحابَ أمرٌ وجودي ، ولا يصح تشبيه العدمي بالوجودي؟

والجواب عن الأول: أنه من قبيل عطف السبب على المسبَّب ، لأن إزالة الحجاب سببٌ في إظهار النتائج.

وعن الثاني: بأنّ الجهل كما يقال فيه «عدم العلم بالشيء» يقال فيه «إدراك الشيء على خلاف ما هو به» فلم يكن عدميا ، فصحّ التشبيه.

قوله: «حتى بدت» أي ظهرت ، غاية الحط ، قوله: «شموس المعرفه» أيْ معرفة كالشموس ، فَفُعِل به ما تقدَّم ، و«المخدرات» المستترات ، لأن الخِدر معناه السِتر ، و«منكشفة» ظاهرة.

والمقصود من البيت: انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم ، لظهور شمس المعارف ، التي كانت مستترة لدقتها.

وفي هذا البيت سؤالان:

ـ **الأول**: أنّ البيت الأول يغني عنه.

ـ **الثاني**: فكان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجنبه ، أو يذكره بجنب الأول لكون كل منهما مسببا عن إزالة الحجب.

والجواب عن الأول: أنّ النتائج في البيت الأول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولاً ، وما في البيت الثاني خاصٌّ بالمستورة البعيدة ، فلم يُغنِ البيت الأول عنه.

وعن الثاني: بأنّه قدّم البيت الأول حرصاً على براعة الاستهلال ، فلم يتأتَّ جعلُه بجنب البيت الثالث ، واضطر إلىٰ تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله ، فلم يتأتَّ جعلُه بجنب الأول. ثم قال:

نحْمَــدُهُ جَــلَّ عَلَــى الإِنْعَــام بِنِعْمَـــةِ الإِيْمَـــانِ وَالإِسْـــلاَم

مَـنْ خَصَّنَـا بِخَيْـرِ مَـنْ قَـدْ أُرْسِـلاَ وَخَيْـرِ مَـنَ حَـازَ المَقَـامَـاتِ العُلَـىٰ

مُحَمَّـــدٍ سَيِّـــدِ كُـــلِّ مُقْـتَـفَـــىٰ العَــرَبـيِّ الهَــاشِمِـيِّ المُصْطَفَـىٰ

صَلَّــىٰ عَلَيْــهِ اللهُ مَــا دَامَ الحِجَــا يَخُـوْضُ مِـنَ بَحْـرِ المَعَـانِيْ لُجَجَـا

وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ذَوِيْ الهُـــدَى مَـنْ شُبِّهُـوا بِـأَنْجُـمٍ فـي الاهْتِـدا

أقول: حمد المولى سبحانه حمداً مطلقاً أولا ، وحمده حمداً مقيداً ثانياً ليحصل له الثوابان ، المندوب على الحمد الأول ، والواجب على الحمد الثاني ، وليكون شاكراً ربَّه على إلهامه للحمد الأول ، لأنّ إلهامه إياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها.

وقوله: «جلَّ» بمعنىٰ عظُم ، و«الإنعام» هو إعطاء النعمة ، و«الإيمان» هو تصديق القلب بما جاء به النبي ﷺ من الأحكام ، و«الإسلام» هو الأفعال الظاهرة ، كالصلاة والصوم ، لكنهما متلازمان شرعاً[١].

ومعنى البيت: نثني عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة[٢] من النار.

وفي البيت سؤالان:

- **الأول**: لِمَ حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية؟

- **الثاني**: لِمَ حمد على الإنعام الذي هو الوصف ، ولم يَحمَد على النعمة؟

---

(١) فلا ينفع إيمان إذا لم يكن معه إسلام ، وكذلك لا ينفع إسلام إذا لم يكن معه إيمان ، فالتلازم من حيث نفع صاحبهما ، إذ لا يكون مقبولاً عند الله عز وجل إلا إذا اقترن الإيمان والإسلام في قلبه.

(٢) المهجة: لدم، وقيل: دم القلب خاصة، وخرجت مهجته أي روحه اهـ مختار الصحاح.

والجواب عن الأول: أنّ الحمد هنا متعلَّقُه النعم، وهي متجددة، فناسب أن يحمده بما يدلُّ على التجديد، وهي الجملة الفعلية.

وعن الثاني: بأنَّ الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها، بخلاف الحمد على الوصف.

وقوله «مَن خصّنا» مَن اسم موصول، بدل من الضمير المعمول لنحمد، و«خصّنا» أي معاشر المسلمين، و«مَن» بمعنى رسول، و«حاز» بمعنى جمع، و«المقامات» المراتب، و«العلىٰ» الرفيعة، و«محمد» ﷺ بدل من خير، و«السيد» متولي أمر السواد، أي الجيوش الكثيرة، وهو ﷺ متولي أمر العالم بأسره، و«المقتفىٰ» المتَّبَع، بفتح الباء، وإذا كان سيَد المتبوعين، فهو سيد التابعين من باب أولىٰ، و«العربي» نسبة للعرب، و«الهاشمي» نسبة لبني هاشم، و«المصطفىٰ» المختار، و«الصلاة» في اللغة العطف، فإن أضيف إلى الله سمّي رحمة، أو إلى الملائكة استغفاراً، أو إلى غيرهما سمي دعاء، و«الحجا» تقدم أنه العقل، و«اللجج» جمع لجة، وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير، والمراد بها هنا المعاني الصعبة.

وآلُ النبي في مقام الدعاء كل مؤمن تقي، و«صحبه» اسم جمع لصاحب، بمعنى صحابي، وهو: من اجتمع به ﷺ مؤمناً به، و«ذوي» جمع ذو بمعنىٰ صاحب، أي أصحاب الهدىٰ، وقوله: «من شبهوا الخ» أي في قوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»[1] فحذف الفاعل هنا للتعظيم.

وفي هذه الأبيات الأربعة أربعة أسئلة:

ـ **الأول**: ما مدلول الضمير في «خصّنا»؟

ـ **الثاني**: أنّ قوله: «بخير من قد أرسلا» يفيد معنى قوله: «سيد كل مقتفىٰ»، فما وجه عدم الاقتصار عليه؟

---

(١) قال صاحب كشف الخفا ١/ ٣٨١: رواه البيهقي، وأسنده الديلمي عن ابن عباس بلفظ «أصحابي بمنزلة النجوم في السماء بأيّهم اقتديتم اهتديتم».

ـ **الثالث**: أنه قيّد الصلاة بدوام خوض العقل لُججا من بحر المعاني، مع أنّ الأولىٰ التعميم؟

ـ **الرابع**: لِمَ قدّم الآل على الصحب مع أنّ فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ، وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأول: أنّ مدلول الضمير يصح أن يكون أُمَّةَ الإجابة[1] كما قدَّرتُه، ويصح أن يكون أُمَّةَ الدعوة[2]، فيدخل الكفار بدليل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[3]، إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشدُّ منه، فعدم تعذيب الكفار بالأشدّ إكراما له ﷺ.

وعن الثَّاني: بأنّ في الوصف بالسيادة إشعاراً بعموم رسالته ﷺ، وأنّ الأنبياء والمرسلين من أمّته ﷺ، فهو متولّي أمور الجميع.

وعن الثالث: بأنَّ القيد في الصّلاة ليس مراداً، بل المراد التعميمُ في جميع الأوقات.

وعن الرابع: بأنّ الصّلاة ثبتت على الآل نصا في قوله ﷺ: «قولوا اللّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، ....» الحديث[4]، وعلى الصّحب بالقياس على الآل، فاقتضىٰ ذلك التقديم. ثم قال:

---

(١) هي كل من وصلت إليه دعوة النبي ﷺ فاستجاب وآمن، من عهده ﷺ إلى أن تقوم الساعة.

(٢) هي كل من سمع بدعوة النبي ﷺ، سواء استجاب أم لم يستجب، فيدخل تحتها جميع من عهده عليه الصلاة والسلام إلى أن تقوم الساعة.

(٣) الأنبياء آية/ ١٠٧/.

(٤) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد برقم (٤٠٦) عن كعب بن عجرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد». وأخرجه كذلك ابن حبان وأحمد وابن ماجه.

وبَعْــدُ فَــالمَنْطِــقُ لِلْجَنَــانِ نِسْبَتُــهُ كَــالنَّحْــوِ لِلِّسَــانِ
فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيْقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
فَهَاكَ مِنْ أُصُوْلِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

أقول: لفظة بعد تكون:

ـ ظرفَ زمان، كما في قولك: «جاء زيد بعد عمرو».

ـ وظرف مكان، كما في قولك: «دار زيد بعد دار عمرو».

ويصح استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أنّ زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها، أو باعتبار أنّ مكانه في الرقم بعده. وهي هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر، فلا يؤتىٰ بها في أول الكلام.

تعريف المنطق:

والمنطق مصدر ميمي، يطلق بالاشتراك على النّطق بمعنىٰ اللّفظ، وعلى الإدراك، والمراد به هنا المؤلَّفُ فيه هذا الكتاب، سمّي بهذا الاسم لأنّه يقوي الإدراك ويعصمه عن الخطأ، فهو «قانون تعصم مراعاته الذّهن عن الخطأ في فكره»، فمن راعىٰ قواعد هذا الفنّ لا يتطرّق إليه الخطأ في الفكر، كما أنّ من راعىٰ قواعد النّحو لا يتطرق إليه الخطأ في المقال، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «فالمنطق للجنان نسبته كالنحو للسان».

«فيعصم الأفكار»[1] أي يحفظها عن غيّ الخطأ، والجنان يطلق على القلب، والمراد به هنا القوى الفكرية، وإضافة «غيّ» إلى «الخطأ» من

---

(١) العصمة: المنع، يقال: عصمه الطعام، أي منعه من الجوع، والعِصمة أيضاً الحفظ، اهـ مختار الصحاح.

إضافة العامّ إلى الخاص ، إذِ الغيُّ الضّلال ، والخطأ نوع منه.

قوله: «وعن دقيق الفهم» من إضافة الصّفة إلى الموصوف ، فالمصدر بمعنىٰ اسم مفعول ، أي المفهوم الدّقيق ، و«الغطا» بكسر الغين.

والمعنى: أنّ من تمكَّنَ من هذا الفنّ صار النظريُّ من المعاني المستورة ضرورياً مكشوفاً واضحاً له ، وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان.

و«هاك» اسم فعل بمعنى خذ ، و«قواعدا» معموله ، و«من أصوله» حال من «قواعدا» ، و«من» تبعيضية أي خذ قواعد هي بعض أصوله ، أي قواعده ، إذِ القاعدة والأصل بمعنى واحد ، وهو أمر كليّ ينطبق على جميع جزئياته ، كقول النحاة «الفاعل مرفوع» ، وقول المناطقة «الموجبة الكلّيّة عكسها موجبة جزئيّة» ، و«الفنون» الفروع ، و«الفوائد» جمع فائدة ، وهي في الأصل ما استفيد من علم أو مال.

والمعنى: أنّ هذه القواعد تجمع فروعاً ، والفروع تشتمل على فوائد. ثم قال:

سمَّيْتُـــهُ بِـــالسُّلَّـــمِ المُنَـــوْرَقِ   يُـرْقَـىٰ بِـهِ سَمَـاءُ عِلْـمِ المَنْطِـقِ
وَاللهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ خَـالِصَـا   لِـوَجْهِـهِ الكَـرِيْـمِ لَيْـسَ قَـالِصَـا
وَأَنْ يَكُـوْنَ نَـافِعـاً لِلْمُبْتَـدِيْ   بِـهِ إِلَـىٰ المُطَـوَّلاَتِ يَهْتَـدِي

أقول: الضمير المتصل بـ «سمّيته» يعود على المؤلَّف المفهوم من السياق ، وسمّىٰ يتعدىٰ لمفعولين ، للأوّل بنفسه ، وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا.

و«السلّم» ماله درج يتوصَّل به من سفل إلى علو ، واستعماله في المعاني مجاز ، و«المنورق» بتقديم النون المزيَّن ، «يرقىٰ» يصعد ، و«علم المنطق» المراد به المسائل ، وشبّه تلك المسائل بالسّماء بجامع البعد.

والمعنى: هذه المسائل ، التي نظمتها وسمّيتها بالسّلّم ، سهلة يتوصّل بها إلى المسائل البعيدة الصّعبة.

ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليفُ هذا الكتاب خالصاً من الرياء ، فقال: «والله أرجو . . . إلخ» أي أؤمل ، و«الوجه» الذات ، و«القالص» النّاقص.

ثمّ طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدي ، وأن يتوصَّل به إلىٰ الكتب المطوّلات ، فقال: «وأن يكون . . إلخ».

والمبتدي من ليس له قدرة على تصوير سائل الفنّ الذي يقرأ فيه ، فإن قدر على ذلك فمتوسط ، وإن قدر على إقامة دليلها فمنتهٍ.

وقد أجاب المولىٰ سبحانه المؤلّف بعين ما طلب ، فكلّ من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم ، وقد شاهدنا ذلك ، وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أنّ المؤلّف كان من أكابر الصّوفيّة ، وكان مجابَ الدعوة ، رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته ، وأعاد علينا من صالح دعواته ، ثم قال:

فصل
في جواز الاشتغال به

وَالخُلْـفُ فـي جَـوَاْزِ الإِشْتِغَـال   بِـهِ عَلَـى ثَـلاثَـةٍ أَقْـوَالِ
فَـابْـنُ الصَّـلاحِ والنَّـواوِيْ حَـرَّمَـا   وَقَـالَ قَـوْمٌ يَنْبَغِـيْ أَنْ يُعْلَمَـا
وَالقَـوْلَـةُ المَشْهُـوْرَةُ الصَّحِيْحَـهْ   جَـوَازُهُ لِكَـامِـلِ القَـرِيْحَـهْ
مُمَـارِسِ السُّنَّـةِ وَالكِتَـابِ   لِيَهْتَـدِيْ بِـهِ إِلَـى الصَّـوَابِ

أقول: ذكر في هذا الفصل حكمَ الاشتغال بعلم المنطق، لكونه من المبادىء العشرة، التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه(١)، وقد استوفىٰ مبادىء هذا الفنّ شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدّروة(٢) في شرحه لهذا الكتاب، فمنها:

ـ الاسم: وقد تقدَّم أنّ هذا العلم يسمّىٰ المنطق، ويسمّىٰ «معيار العلوم» و«علم الميزان».

---

(١) وقد نظمها بعضهم فقال:

إنّ مبـادي كـلِّ فـنٍ عشـرهْ   الحـدُّ والمـوضـوع ثـم الثمـرهْ
وفضلُـهُ ونسبـةٌ والـواضـعْ   والاسمُ الاستمـدادُ حكـمُ الشـارعْ
مسـائـل والبعـضُ بـالبعـض اكتفـىٰ   ومـن درى الجميـع حـاز الشـرفـا

(٢) سعيد بن إبراهيم قدورة أبو عثمان، التونسي الأصل، الجزائري المولد والقرار، عالم بالمنطق، من المالكية، كان مفتي الجزائر، له شرح على السلم المنورق، توفي سنة ١٠٦٦ هـ، ١٦٥٦ م ا هـ الأعلام ج ٣/ ٩١.

ـ ومنها التعريف: وتقدّم تعريف هذا العلم في الشّرح.

ـ ومنها النّسبة: وتقدَّمت في قول المتن «نسبة .... إلخ».

ـ ومنها الحكم: وذكره المصنّف في هذا الفصل.

وبقية المبادىء في الشّرح المذكور(١).

واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

ـ **الأوّل**: المنع منه، وبذلك قال النّووي(٢) وابن الصّلاح(٣).

---

(١) لقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أربعة من المبادىء وبقي منها ستة إلا أنه أغمض شرح النسبة، فألحقتها مع ما بقي من المبادىء بشيء من الإيضاح، وهي:

١ ـ واضعه: إرسط ـ بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضم الطاء ـ وهو إسطاطاليس، فاقتصر الاسم الأول من الثاني.

٢ ـ استمداده من العقل.

٣ ـ مسائله: القضايا الباحثة عن هيئة المعرِّفات والأقيسة، وما يتعلق بهما، المبرهن عليها فيه..

٤ ـ فضله: فهو يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها، إذ كل علم تصور أو تصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرىٰ.

٥ ـ نسبته من العلوم: فهو باعتبار موضوعه كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق، وباعتبار مفهومه مباين لها.

٦ ـ موضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحةُ إيصالها إلى المجهولات.

٧ ـ غايته: يعصم الأفكار عن الوقوع في الخطأ، وقد أشار إليه الناظم اهـ حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم ص ٣٥ بتصرف.

(٢) هو الإمام يحيىٰ بن شرف النووي الشافعي، أبو زكريا محيي الدين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوا، وإليها نسبته، تعلم في دمشق وأقام بها طويلاً. من كتبه تهذيب الأسماء واللغات، والمجموع في الفقه الشافعي، ولد سنة ٦٣١ هـ وتوفي ٦٧٦ هـ اهـ الأعلام ج ٨/ ١٤٩.

(٣) تقي الدين بن الصلاح الحافظ شيخ الإسلام، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، الكردي الموصلي الشافعي، كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه =

والثّاني: الجواز، وبذلك قال جماعة منهم الغزالي[1] قائلا: «ومن لم يعرفه لا ثقة بعلمه»، أي لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه.

ـ **الثالث**: وهو المشهور الصحيح، التّفصيلُ، فإن كان المشتغل ذكيَّ القريحة، قويَّ الفطنة، ممارساً للكتاب والسنة، جاز الاشتغال به، وإلا فلا.

واعلم أنّ هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة، كالذي في «طوالع البيضاوي»، وأما الخالص منها كـ«مختصر السّنوسي» و«الشمسية»، وهذا التّأليف فلا خلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية، لتوقف معرفة دفع الشبه عليه، ومن المعلوم أنّ القيام به فرض كفاية. والله أعلم، ثم قال:

= وأسماء الرجال، وإذا أطلق الشيخ في علماء الحديث فالمراد به هو، توفي سنة ٦٤٣ هـ ا هـ شذرات الذهب ج ٥/ ٢٢١، الأعلام ج ٤/ ٢٠٧.

(١) الإمام زين الدين حجة الإسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الشافعي، أحد الأعلام، صنف التصانيف مع التصوف والذكاء المفرط والاستبحار في العلم، له نحو مائتي مصنف، ولد ٤٥٠ هـ، توفي سنة ٥٠٥، من كتبه إحياء علوم الدين ا هـ شذرات الذهب ج ٤/ ١٠ والأعلام ج ٧/ ٢٢. =

أنواع العلم(١) الحادث

إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ — وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيْقٍ وُسِمْ
وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ — لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
والنَّظَرِيْ ما احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ — وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيْ
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلْ — يُدْعَىٰ بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَما لِتَصْدِيْقٍ بِهِ تُوُصِّلاَ — بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلاَ

أقول: لفظ «أنواع» مخرج للعلم القديم ، فإنه لا تنوع فيه ، فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدىء. والعلم معرفة المعلوم ، ثمّ إنّه ينقسم إلى تصوّر وإلىٰ تصديق ، وكلٌّ منهما إلى ضروريّ وإلى نظريّ ، فالأقسام أربعة:

- فإن كان إدراك معنى مفرد فهو تصور ، كإدراك معنى زيد.

- وإن كان إدراك وقوع نسبة فهو تصديق ، كإدراك وقوع القيام في قولنا: «زيد قائم»(٢) ، وهذا معنى قوله: «إدراك مفرد» البيت.

---

(١) المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك وهو ـ أي الإدراك ـ: حصول صورة ما لأي شيء في الذهن ، سواء أبلغ مبلغ التحقيق والجزم ، أو لم يبلغ ، وسواء أكان مطابقاً للواقع والحقيقة ، أو غير مطابق لذلك. ا هـ ضوابط المعرفة بتصرف.

(٢) فالتصور إذاً هو إدراك أي مفرد من مفردات الأشياء والمعاني ، من غير حكم عليه بنفي أو إثبات. =

فزيد قائم اشتمل على تصوّرات أربعة:

١ ـ تصوّر الموضوع ، وهو «زيد».

٢ ـ وتصوّر المحمول[١] ، وهو «قائم».

٣ ـ وتصوّر النّسبة بينهما ، وهو تعلق المحمول بالموضوع.

٤ ـ وتصوّر وقوعها ، فالتّصور الرابع يسمّىٰ تصديقاً ، والثّلاثة قبله شروط له ، وهذا مذهب الحكماء[٢] ، ومذهب الإمام[٣] أنّ التّصديق هو التصورات الأربعة ، فيكون التّصديق بسيطاً على مذهب الحكماء ، ومرَكّبا على مذهب الإمام ، والمصنّفُ ماشٍ على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين «درك» و«نسبة» وهو «وقوع»[٤].

= والتصديق هو إدراك أن النسبة بين مفردين فأكثر ، واقعة أو ليست بواقعة.
فأقول: إذا وضعنا عدة مفردات تصورية مثل «مرتفع ، منخفض ، مالح ، جميل ، صالح ، بحر ، جبل ، عمل ، واد ، وجه» فتكون النسبة التصديقية لهذه المفردات التصورية على النحو التالي: جبل مرتفع ، واد منخفض ، بحر مالح ، وجه جميل ، عمل صالح ، وعليه فقس.

(١) ولمعرفة الموضوع من المحمول قال أهل الفنّ: الموضوع هو المسند إليه ، والمحمول هو المسند.
فإن كان لدينا عدة تصديقات مثل «زيد عالم» ، فزيد مسند إليه ، فهو موضوع ، وعالم مسند ، فهو محمول.

(٢) أي كون التصديق إدراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة ، وهو التحقيق. ا هـ حاشية الصبان / ٤٥/ .

(٣) هو الإمام فخر الدين الرازي العلامة أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل ، الشافعي المفسر المتكلم ، ولد سنة ٥٤٤ هـ وتوفي سنة ٦٠٦ هـ ، وهو المراد إذا أطلق عند الأصوليين والمتكلمين ا هـ. شذرات الذهب ج ٥/ ٢١ والأعلام ج ٦/ ٣١٣.

(٤) والفرق بين المذهبين ظاهر ، لأن التصديق على مذهب الإمام مركب ، وعلى مذهب الحكماء بسيط ، ولأن الحكم نفس التصديق عندهم ، وجزء التصديق عنده ، ولأن تصور الموضوع والمحمول والنسبة شطر عنده وشرط عندهم.

ثم إنك إن أردتَّ أن تكتب التّصور والتَّصديق ، وتتعلّمهما أو تعلّمهما ، فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك ، فقدِّم التَّصور على التَّصديق ، لأنّه مقدَّم عليه[1] طبعاً فيقدَّم وضعا ، وهذا معنى قوله: «وقدّمِ الأول. . . البيت».

ثمّ بيَّنَ أنّ النّظريّ من كلٍ من التّصور والتّصديق ما احتاج للتّأمّل ، والضّروريّ عكسه ، وهو ما لا يحتاج إلىٰ ذلك ، فالأقسام أربعة كما تقدم[2].

- مثال التّصوّر الضّروريّ إدراك معنى لفظ «الواحد نصف الاثنين».

- ومثال التّصوّر النّظريّ إدراك معنى «الواحد نصف سدس الاثني عشر».

- ومثال التصديق الضروري إدراك وقوع النسبة في قولنا «الواحد نصف الاثنين».

- ومثال التّصديق النّظريّ إدراك وقوع النّسبة في قولنا: «الواحد نصف سدس الاثني عشر».

---

(١) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور ، أي حقيقته ، والمقدم بالطبع «هو الذي يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون المقدم علة في المتأخر ، كالواحد بالنسبة للاثنين ، والتصور بالنسبة إلى التصديق ، على كلا المذهبين».
احترز بذلك من نحو حركة الإصبع ، فإنها متقدمة على حركة الخاتم ولكنها علة فيها ، وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها ، بل حركة الخاتم بخلق الله تعالى ، وإن كانت لازمة عقلا لحركة الأصبع واجبة عندها ، لأن ذلك عارض بسبب حركة الأصبع فلا يمنع تعلق حركة الأصبع بها ، والمراد بتقدم حركة الأصبع على حركة الخاتم تقدمها عليها في الرتبة العقلية ، أما في الوجود الخارجي فمتقاربان.
وأقسام التقدم خمسة: تقدم بالعلة ، بالطبع ، بالزمان كتقدم الأب على الابن ، بالمكان كتقدم الإمام على المأموم ، بالشرف كتقدم العالم على الجاهل. الصبان /٤٦/

(٢) أي في بداية هذا البحث ، وذلك في ص /٢٥/ .

وبما تقرر علم انحصار العلوم في التّصوّرات والتّصديقات ، ولكل منها مبادٍ ومقاصد:

- فمبادىء التّصوّرات الكلّيّات الخمس ، ومقاصدها القول الشّارح.

- ومبادىء التصديقات القضايا وأحكامها ، ومقاصدها القياس بأقسامه.

فانحصر فنّ المنطق في هذه الأبواب الأربعة ، وأمّا بحث الدلالات ومباحث الألفاظ إنّما ذكر في كتب المنطق لتوقّف بحث الكلّيات الخمس عليه ، ومَن نظر إلىٰ أقسام القياس الخمسة عدَّ الأبواب ثمانية ، ومن عدَّ معها مبحث الألفاظ مستقلاً كانت الأبواب عنده تسعة.

ثمّ إنّ المناطقة: - اصطلحوا على تسمية اللّفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشّارح[1] ، كالحيوان النّاطق في تعريف الإنسان ، المتوصَّل به إلىٰ معنى مفرد ، وهو معنى الإنسان ، وهذا معنى قوله: «وما به إلى تصور.. البيت».

- واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة[2] أي قياساً ، «كالعالم متغير ، وكل متغير حادث» ، المتوصَّل به إلى النتيجة وهي «العالم حادث» ، وهذا معنى قوله: «وما لتصديق . . . البيت». ثم قال:

---

(١) سمي قولاً لأنه يُقال ، أي يُحمل على المعرف ، وسَمي شارحاً لشرحه الماهية ، أي بالكنه أو بالوجه ، ليصدق على جميع أقسام المعرف. ا هـ صبان / ٤٩/ .

(٢) سمي حجة لأنه من تمسَّك به حجّ خصمَه ، أي غلبه. صبان / ٤٩/ .

أنواع الدلالة الوضعية(١)

دِلاَلَــةُ اللَّفْــظِ عَلَــى مَــا وَافَقَــهْ   يَــدْعُــونَهَــا دِلاَلَــةُ المُطَــابقَــهْ
وَجِــزْئِــهِ تَضَمُّنــاً وَمَــا لَــزِمْ   فَهْــوَ التِــزامٌ إنْ بِعَقْــلٍ التُــزِمْ

أقول: مراده بالدلالة الوضعية اللفظيةُ ، بدليل قوله في البيت: «دلالة اللفظ» ، ومراده في البيت «دلالة اللفظ» الوضعيةُ ، بدليل قوله في الترجمة: «الوضعية» ، فقد حذف من كلٍ من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر ، وهو نوع من الجناس يسمىٰ احتباكاً.

والدلالة: فهم أمر من أمر ، كفهمنا الجرم المعهود من لفظ «السماء» ، فلفظ «السماء» يسمىٰ دالاً ، والجرم المعهود مدلولاً.

أقسام الدلالة:

والدلالة بحسب الدالّ ستة أقسام ، لأنّ الدال:

- إما أن يكون لفظاً كالمثال المتقدم.
- أو غير لفظ ، كالدخان الدال على النار.

---

(١) الدلالة الوضعية: هي دلالة شيء ما تواضع الناس في اصطلاحم على أن يكون دالاً على معنى معين ، وقد يكون هذا الشيء معلماً من المعالم أو رسماً من الرسوم أو لفظاً من الألفاظ ا هـ ضوابط المعرفة / ٢٤.
ووصفها بالوضع لأن أنواعها الثلاثة مستندة إلى الوضع.

وكلٌ منهما إما أن يكون دالاً بالوضع ، أو بالطبع ، أو بالعقل:

ـ مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالةُ الإشارة على معنى «نعم أو لا» ، ودلالة النقوش على الألفاظ.

ـ ومثال الطبيعية دلالةُ الحمرة على الخجل ، والصفرة على الوجل.

ـ ومثال العقلية دلالة العالَم على موجِده ، وهو الباري جلّ وعلا ، والدخان على النار.

ـ ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الأسد على الحيوان المفترس ، والإنسان على الحيوان الناطق.

ـ ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض ، وأح على ألم الصدر.

ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته ، والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ.

والمختار من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية[1].

فقولنا: «اللفظية» مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة ، وقولنا: «الوضعية» مخرج للفظية الطبيعية والعقلية. ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام: مطابقية ، وتضمنية ، والتزامية.

ـ **فالأولىٰ**: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ، كدلالة «الإنسان» على مجموع الحيوان الناطق[2].

ـ **والثانية**: دلالته على جزء المعنى في ضمنه ، كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن «الحيوان الناطق»[3].

---

(١) هي دلالة الألفاظ على المعاني بواسطة الوضع اللغوي ، سواء كانت دلالة اللفظ على المعنى واردة على سبيل الحقيقة أو على سبيل المجاز.

(٢) وكدلالة الأعلام على مسمياتها ، وكدلالة الأفعال على تمام معانيها الحقيقية أو المجازية ، وكدلالة الجمل الكلامية على تمام معانيها.

(٣) ومن أمثلة ذلك أن يقول قائل: إنه عالم بأحكام العبادات ، فيقال له: عدِّدْ أركان=

ـ والثالثة: دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له ، كدلالته على قبول العلم ، وصنعة الكتابة على ما فيه[1] .

وهذا معنى قوله: «دلالة اللفظ» البيتين.

وسميت: ـ الأولى: دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوي ، لأنّ الواضع وضعَ اللفظ ليدلَّ على المعنىٰ بتمامه ، وقد فهمناه منه بتمامه.

ـ والثانية: دلالة تضمن ، لأن الجزء في ضمن الكل.

ـ والثالثة: دلالة التزام ، لأن المفهوم خارجٌ عن المعنىٰ لازمٌ له.

وقوله: «إن بعقل التزم» أشار به إلىٰ أنّ اللازم لا بد أن يكون لازما في الذهن[2] ، سواء لازم مع ذلك في الخارج ، كلزوم الزوجية للأربعة ، أم لا ، كلزوم البصر للعمىٰ ، وأما إن كان لازماً في الخارج فقط ، كسواد الغراب ، فلا يسمىٰ فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة ، وإن سمي بذلك عند الأصوليين[3] .

= الصلاة ، فيقول: أنا لم أقل إني عالم بأركان الصلاة ، فنقول له: إن دعواك تضمنت دعوى العلم بعدد أركان الصلاة ، وقد فهمنا هذا من دعواك عن طريق الدلالة التضمنية. والأمثلة كثيرة.

(١) اعلم أن اللزوم قد يكون لزوما عقلي الثبوت ، أي يحكم العقل المجرد به ، وقد يكون لزوما عرفياً ، أي لا يحكم العقل به إلا بعد ملاحظة الواقع وتكرر مشاهدة اللزوم فيه ، دون أن يكون لدىٰ العقل ما يقتضي هذا اللزوم.
والمعتبر عند المناطقة الدلالة الالتزامية العقلية فقط اهـ ضوابط المصلحة /٢٨/ .

(٢) وهو ـ أي اللازم الذهني ـ: ما يلزم من تصوُّر ملزومه تصوره ، ويسمىٰ لازما بيّناً «أي ظاهراً لا يفتقر لزومه إلى دليل» بالمعنى الأخص. اهـ الملوي على السلم /٥٤/ .

(٣) الحاصل أن اللازم ينقسم إلى:
ـ لازم في الذهن والخارج معاً كالشجاعة للأسد. =

فالباء في قوله: «بعقل» بمعنى في، والمراد بالعقل الذهنُ، أي القوة المدركة.

ثم إنّ كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة[١]، وهي لا تستلزمهما، كما إذا كان المعنى[٢] بسيطاً ولا لازم له[٣]، ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركباً وله لازم ذهني، وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنىٰ مركباً ولا لازم له ذهنياً، وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطاً، كالنقطة، وله لازم ذهني. والله أعلم. ثم قال:

= لازم في الذهن فقط، كالبصر للعمىٰ، فإنه يلزم من تصور معنىٰ العمىٰ تصور معنى البصر، مع أن بينهما معاندة في الخارج، أي منافاة، فلا يجوز اجتماعهما في محل واحد.

ـ لازم في الخارج فقط، كالسواد للغراب.

والمراد بالخارج خارج الذهن لا خارج الأعيان.

(١) لأنهما تابعان لها، والتابع من حيث إنه تابع لا يوجد بدون المتبوع، وجعلناهما تابعين لها، لأن فهم الجزءِ واللازمِ من اللفظ بتوسط فهم الكل منه، وإن كان فهم الجزء مطلقاً ـ أي في حدّ ذاته ـ متقدماً على فهم الكل، وفهمِ بعض اللوازم. الملوي / ٥٧.

(٢) قوله: «بسيطاً» لنفي استلزام المطابقة للتضمن، ومعنى كونه بسيطاً: أي ماهيته غير مركبة من جنس وفصل، ولهذا كان البسيط لا يُحدّ، إذ لا جنس له ولا فصل، وقوام الحد بالجنس والفصل اهـ الملوي / ٥٦.

(٣) قوله: «لا لزوم له» لنفي استلزام المطابقة لدلالة الالتزام، وذلك لجواز أن لا يكون لدلالة المطابقة لازم ذهني، خلافاً للفخر الرازي فإنه قال: إن المطابقة تستلزم الالتزام، لأن لكل ماهية لازما، أقله كونه غير ما عداها. اهـ.

فصل
في مباحث الألفاظ

مُسْتَعَمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إمّا مُرَكَّبٌ وَإمّا مُفْرَدُ
فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلاَ
وَهوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا كُلِّيٌّ أو جُزْئِيّ حَيْثُ وُجِدَا
فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

أقول: اللفظ إما أن يكون مهملاً كديز، أو مستعملاً كزيد، ولا عبرة بالمهمل، ولذلك أهمله المصنف، ثم المستعمل إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون مركباً:

- **فالأول**: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كزيد.
- **والثاني**: ما دلّ جزؤه على جزء معناه، كـ«زيد قائم»[1].

(١) القسمة عند المصنف ثنائية، وعند بعض المناطقة ثلاثية:
- المفرد.
- المركب: وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه كأبكم وعبد الله علما، أو على جزء معناه، إلا أن دلالته غير مقصودة، كحيوان ناطق، علما.
- مؤلف: وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، كزيد قائم ا هـ الصبان /٦١/.

والكلام على المركب بقسميه ، أعني ما هو في قوة المفرد ، وما كان محضاً ، يأتي في المعرفات والقضايا والأقيسة ، والمقصود هنا المفرد ، وهو قسمان:

ـ **جزئيّ**: إن منع تصورُ معناه من وقوع الشركة فيه[1] كـ «زيد»[2].

ـ **وكليّ**: إن لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كـ «الأسد»[3] ، وهو ستة أقسام: كليّ لم يوجد من أفراده فرد[4] ، وكلي وجد منها فرد ، وكلي وجد منها أفراد ، وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان:

ـ **الأول**: وهو الذي لم يوجد من أفراد فرد ، إما:

ـ مع استحالة الوجود ، كاجتماع الضدين.

ـ أو مع جواز الوجود ، كبحر من زئبق.

والثاني: وهو الذي وجد من أفراده فرد ، إما:

ـ مع استحالة التعدد ، كالمعبود بحق.

---

(١) بمعنى أن الجزئي إذا تصوِّر معناه وحصلت صورته في العقل ، فإن تلك الصورة الخالصة في العقل لا يصح فرض صدقها على كثيرين ، فإنه يحصل مِنْ تَعقّلِ كل واحد من الجزئيات صورة مغايرة للصورة المتعلقة من جزء آخر ا هـ حاشية العطار / ٣٨ .

(٢) أي عَلَما ، فهو موضوع لفرد معين ، فلا يقبل العقل جواز إطلاقه على فرد آخر مهما كانا متماثلين ، وإلا اختل الغرض من وضع العَلَم له ـ وهو تمييزه عن كل فرد سواه ـ.
وعندما يشترك جزئيان في اسم علم واحد ، ففي الحقيقة يكون لكل واحد منهما اسم خاص به ، فهما عَلَمان لا علم واحد ، ولو تشابه اللفظ ، لأنّ من سماهما في الأصل وضع لهذا اسماً خاصاً به ، فوقع التشابه في الاسمين لفظاً. ا هـ ضوابط المعرفة / ٣٤ .

(٣) ويدل على الكلي في الكلام النكرات ، وما كان من المعارف في قوة النكرة كالأسماء المعرفة بأل التي للجنس ا هـ ضوابط المعرفة / ٣١ .

(٤) أي وضع لمعنى متخيل له في الذهن ليس له وجود.

ـ أو مع جواز التعدد ، كشمس.

والثالث: وهو ما وجد منه أفراد ، إما:

ـ مع التناهي ، كالإنسان.

ـ أو مع عدم التناهي ، كنعيم أهل الجنة ، أو كمال الله تعالى.

فائدة:

اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة ، ووصف المعنى بهما مجاز ، والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ، ووصف اللفظ بهما مجاز.

فإن قلت: كان الأولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لأنه جزؤه ، والجزء مقدم على الكل طبعاً.

فالجواب: أنّ معنى المركب ثبوتي ، ومعنى المفرد عدمي ، والإثباتُ أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك. وبهذا يجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي.

وقوله «على جزء معناه» بتحريك الزاي بالضم ، كما قرأ به شعبة من رواية عاصم. ثم قال:

وأَوّلاً لِـــذَّاتِ إنْ فِيْهـــا انْـــدَرَجْ ... فَـــانْسُبْـــهُ أَوْ لِعَـــارِضٍ إذَا خَـــرَجْ
والكُلِّيـــاتُ خَمْسَـــةٌ دُوْنَ انْتِقَـــاصْ ... جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ
وَأَوَّلٌ ثَـــلاثَـــةٌ بِـــلاَ شَطَـــطْ ... جِنْسٌ قَـرِيْـبٌ أَوْ بَعِيْـدٌ أَوْ وَسَـطْ

أقول: مراده بالأول الكليُّ في قوله: «كليّ أو جزئي»[١]، يعني أن الكلي:

- إن كان داخلاً في الذات، بأن يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ يقال له: «كلي ذاتي»[٢]، كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان.

- وإن كان خارجاً عن الذات، بأن لم يكن كذلك يسمىٰ كلياً عرضياً[٣]، كالماشي والضاحك بالنسبة له.

- وإن كان عبارة عن الماهية كإنسان، فهو ذاتي بناء على أنّ الذاتي ما ليس بعرضي.

والكلي الذاتي، إما أن يكون مشتركاً بين الماهية وغيرها أو مختصا بها:

فالأول: يسمىٰ جنسياً كالحيوان بالنسبة للإنسان[٤].

---

(١) أي في البيت الثالث من بداية هذا الفصل.

(٢) ذاتي منسوب إلى الذات بمعنى الحقيقة لا بمعنى صاحبة.

(٣) سمي بذلك لكونه منسوباً إلى ما يعرض للذات، فالضاحك مثلاً الذي هو عرضي للإنسان منسوب إلى الضحك العارض للإنسان.
والنسبة لعارض عرضي على غير قياس.

(٤) قوله: «حيوان» هو كلي يتناول الإنسان والخيل والصقر والغزال، وسائر الحيوانات، وهذه الأفراد مختلفة في حقيقتها، إذ الماهية الكاملة للإنسان مخالفة للماهية الكاملة للصقر وغيره، وإن اشتركت هذه الكليات في جزء الماهية، وهي=

والثاني: يسمىٰ فصلاً ، كالناطق بالنسبة له[1].

والكلي العرضي إما أن يكون مشتركاً أو مختصاً:

- فإن كان مشتركاً بين الماهية وغيرها ، يسمىٰ عرضاً عاماً[2] ، كالماشي بالنسبة للإنسان.

- وإن كان خاصاً بها يسمىٰ خاصة ، كالضاحك بالنسبة له.

والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية ، كالإنسان ، فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمىٰ نوعاً.

فهذه الكليات الخمس التي هي مبادىء التصورات المشار إليها بقوله: «والكليات. . . البيت» ، ثم إنّ أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام:

- قريب ، كالحيوان بالنسبة للإنسان.

- وبعيد ، كالجسم بالنسبة له.

- ومتوسط ، كالنامي بالنسبة له ، وهو المشار إليه بقوله: «وأول. . . البيت». ثم قال:

= الحيوانية ، لذلك يطلق على كل منها حيوان.

(١) والفصل قسمان: قريب وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق بالنسبة للإنسان. وبعيد: وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد ، كالحساس للإنسان.

(٢) كل من العرض العام والخاص ـ المسمىٰ أيضاً بالخاصة ـ ينقسم إلىٰ:
١ ـ عرض لازم ، وهو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ، مثالُ العرضِ العامِ اللازمِ المتحركُ بالقوة بالنسبة للإنسان ، ومثالُ الخاصة الضاحكُ بالقوة بالنسبة للإنسان.
٢ ـ عرض مفارق ، وهو ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية ، مثال العرض العام اللازم المتحركُ بالفعل بالنسبة للإنسان ، ومثال الخاصة الضاحكُ بالفعل بالنسبة للإنسان.

فصل
في بيان نسبة الألفاظ للمعاني[١]

وَنِسْبَــةُ الألْفَــاظِ لِلْمَعَــانِــيْ خَمْسَــةُ أَقْسَــام بِــلاَ نُقْصَــانِ
تَــوَاطُــؤٌ تَشَــاكُــكٌ تَخَــالُــفُ وَالإِشْتِــرَاكُ عَكْسُــهُ التَّــرادُفُ

أقول: اللفظ إما أن يكون واحداً أو متعدداً، وعلى كل فالمعنى: إما أن يكون واحداً أو متعدداً، فالأقسام أربعة:

ـ فمثال اتحاد اللفظ والمعنى «إنسان».

ـ ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى «عين» فإنه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما.

فالقسم الأول:

أ ـ إن اتحد المعنىٰ في أفراده سمي كلياً متواطئاً كالإنسان[٢].

---

(١) المراد بالمعاني ما يُعني، أي ما يُقصد، فيشمل أفراد المعنىٰ الكلي، كما يشمل نفس المعنى الكلي ا هـ الصبان / ٧٣/.

(٢) فإن معناه لا يختلف في أفراده، فالسلطان والزبال مستويان في الإنسانية، التي هي الحيوانية الناطقية.
ومعنى التواطؤ التوافق، فالتواطؤ: هو نسبة وجود معنى كلي في أفراده، وذلك حينما يكون وجوده في الأفراد متوافقاً غير متفاوت نظراً إلى المفهوم الذي وضع له اللفظ الكلي.

ب ـ وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سمي كلياً مشكّكاً ، كالبياض فإن معناه في الورق أقوىٰ من معناه في القميص[1] مثلاً .

والقسم الثاني: وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمىٰ مشتركاً .

ـ ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى «إنسان وبشر» فهما مترادفان ، والنسبة بينهما الترادف .

ـ ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى «إنسان وفرس» فهما متباينان على ما فيه ، والنسبة بينهما التباين .

فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله: «ونسبة الألفاظ» البيتين ، ومراده بالتخالف التباين . ثم قال:

---

(١) التشكيك هو نسبة وجود معنى كلي في أفراده ، وذلك حينما يكون وجوده في الأفراد متفاوتاً نظراً إلى المفهوم الذي وضع له اللفظ الكلي . وهو على ثلاثة أقسام: وذلك بأن يكون في بعض الأفراد أولىٰ أو أقدم أو أشد منه في البعض الآخر ، والوجود مثال للمشكك بأقسامه الثلاثة ، فإنه في الواجب أولىٰ منه في الممكن وأقدم وأشد .

وَاللَّفْـظُ إِمَّـا طَلَـبٌ أَوْ خَبَـرُ   وَأَوَّلٌ ثَـلاَثَـةٌ سَتُـذْكَـرُ
أَمْـرٌ مَـعَ اسْتِعْـلاَ وَعَكْسُـهُ دُعَـا   وَفِـيْ التَّسَـاوِيْ فَـالْتِمَـاسٌ وَقَعَـا

أقول: اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر كـ«زيد قائم»، وإن وُجد معناه به فهو طلب، أي إنشاء، كقولك: «اعلم يا زيد».

والأول يأتي عند قوله: «ما احتمل الصدق لذاته جرىٰ» البيت.

والثاني ثلاثة أقسام لأنه:

- إن كان من مستعل، كقول المخدوم لخادمه: اسقني ماء، فهو أمر.
- وإن كان من الأدنىٰ، كقول الخادم لسيده: أعطني درهماً، فهو دعاء.
- وإن كان من مساو يسمىٰ التماساً، كقول بعض الخدمة لبعض: أعطني عمامتي.

وهذا معنى قوله: «واللفظ إما طلب أو خبر» البيتين، وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول. ثم قال:

فصل
في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكُـلُّ حُكْمُنَـا عَلَـى الْمَجْمُـوعِ ... كَكُـلُّ ذَاكَ لَيْـسَ ذَا وُقُـوعِ
وَحَيْثُمَـا لِكُـلِّ فَـرْدٍ حُكِمَـا ... فَـإِنَّـهُ كُلِّيَّـةٌ قَـدْ عُلِمَـا
وَالحُكْـمُ لِلْبَعْـضِ هُـوَ الْجُـزْئِيَّـهْ ... وَالْجُـزْءُ مَعْـرِفَتُـهُ جَلِيَّـهْ

أقول: الكل هو المجموع المحكوم عليه، كقولك: «أهل الأزهر علماء»، إذ فيهم مَن لم يشم للعلم رائحة.

والكلية الحكم على كل فرد، كقولك: «كل إنسان قابل للفهم».

والجزئية الحكم على بعض الأفراد، كقولك: «بعض أهل الأزهر علماء».

والجزء ما تركب منه ومن غيره كلٌّ، كالمسمار والخيط للحصير، فكل منهما يقال له: جزء، والحصير كلٌّ.

وأشار المصنف بقوله: «ككل ذاك» إلى حديث ذي اليدين المشهور[1] لما قال للمصطفىٰ: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال: كل ذلك

---

(١) الحديث رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود ح/ ٥٧٣.

لم يكن. والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل[1] بدليل قوله للمصطفىٰ: «بل بعض ذلك قد كان». ثم قال:

(١) أي لم يقع واحد منهما، لأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما في اعتقاد المستفهم، فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل منهما، لا بنفي الجمع بينهما، لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعاً، فيجب أن يكون «كل ذلك لم يكن» نفياً لكل منهما.

فصل في المعرفات

مُعَرِّفٌ إِلَى ثَلاَثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لاَ قَرِيبٍ وَقَعَا

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطْ

وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

أقول: لما قدم الكلام على مبادىء التصورات ، وهي الكليات الخمس ، أخذ يتكلم على مقاصدها ، وهي القول الشارح.

فالمعرِّفات جمع معرِّف ، بكسر الراء ، ويقال له: «تعريف[1] ، وقول شارح[2] أيضاً»: وهو ما كانت معرفته سبباً في معرفة المعرَّف ، بفتح الراء ، كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان ، فإن معرفته سبب في معرفة الإنسان.

---

(١) يسمىٰ تعريفاً لأنه يعرف المخاطب بالماهية.

(٢) ويسمىٰ قولاً شارحاً ، لأن القول هو المركب ، وشأن المعرّف التركيب ، ولأنه بهذا القول يشرح الماهية للمخاطب.

أقسام المعرف:

وهو خمسة أقسام: حدٌّ تام ، وناقص ، ورسم تام ، وناقص ، وتعريف باللفظ.

ـ فالحد التام[(١)]: وهو التعريف بالجنس والفصل القريبين ، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

ـ والحد الناقص[(٢)]: هو التعريف بالفصل وحده ، كتعريفه بالناطق فقط ، أو به مع الجنس البعيد ، كتعريفه بالجسم الناطق.

ـ والرسم التام: هو التعريف بالجنس القريب والخاصة ، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك[(٣)].

---

(١) الحد والتعريف بمعنىٰ واحد: وهو الجامع المانع ، سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات ، ولا يكون الحدُّ تاماً إلا إذا ذكرت فيه جميع الذاتيات ، ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل ، لأن الفصل مفسر له ، ومفسر الشيء متأخر عنه ، فلو أُخر الجنس ، عن الفصل كان حداً ناقصاً ، وكذا يشترط في تمام الرسم تقديمُ الجنس على الخاصة ، فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسماً ناقصاً.

والفرق بين الحد والرسم: هو أنّ الحدود تشتمل على الذاتيات ، والذاتيات من الكليات الخمس «هي: الجنس والفصل والنوع» ، والرسوم تشتمل على العرضيات التي بها يتم تعريف الشيء وتمييزه عن غيره ، فإن وجد فيها شيء من الذاتيات لم يكن به فصل الشيء المعرَّف عما سواه.

(٢) سمي ناقصاً لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

(٣) الرسم لغة: الأثر ، ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة ، التي هي من آثار الشيء ، كان تعريفاً بالأثر.

وأما كونه تاماً فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب ، وقُيِّد بأمر يختص بالشيء ا هـ حا العطار / ٦١/ .

- **والرسم الناقص**[1]: بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك، أو بهما مع الجنس البعيد، كتعريفه بالجسم الضاحك.

وأما التعريف باللفظ: فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه، كتعريف الغضنفر بالأسد.

ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان، بدليل قوله بعد ذلك: «وناقص الحد، وناقص الرسم». ثم قال:

---

(١) سمي رسماً ناقصاً لعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام ا هـ حا العطار / ٦١/ .

وشَــرْطُ كُــلٍّ أَنْ يُــرَىٰ مُطَّــرِدَا مُنْعَكِسَــاً وَظَــاهِــراً لاَ أَبْعَــدَا
وَلاَ مُسَــاوِيّــاً وَلاَ تَجَــوُّزَا بِــلاَ قَــرِيْنَــةٍ بِهَــا تُحَــرِّزَا
وَلاَ بِمَــا يُــدْرَىٰ بِمَحْــدُودٍ وَلاَ مُشْتَــرَكٍ مِــنَ القَــرِيْنَــةِ خَــلاَ
وَعِنْــدَهُــمْ مِــنْ جُمْلَــةِ المَــرْدُوْدِ أَنْ تَــدْخُــلَ الأَحْكَـامُ فِـيْ الحُـدُوْدِ
وَلاَ يَجُــوْزُ فــي الحُـدُوْدِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِـزٌ فِـيْ الـرَّسْـمِ فَـادْرِ مَـا رَوَوْا

أقول: شرط المعرف:

ـ أن يكون مطرداً منعكساً[(١)] ، أي جامعاً لأفراد المعرَّف ، مانعاً من دخول غيرها ، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق ، فلو كان غير جامع ، كتعريف الحيوان بالناطق ، أو غير مانع ، كتعريف الإنسان بالحيوان ، لم يصح التعريف.

ـ وأن يكون ظاهراً ، كتعريف الحنطة بالقمح ، وأما إذا كان أبعد منه ، كتعريف الأسد بالغضنفر ، أو مساوياً ، كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج ، والزوج بما ليس بفرد ، فلا يصح.

ـ وأن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعيّن المراد ، كتعريف البليد بالحمار ، فإن وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف ، كتعريف البليد بحمار يكتب.

(١) قوله: (مطرداً) أي كلما وُجد المعرِّف وُجد المعرَّف ، فلا يدخل في المعرِّف شيء من أفراد غير المعرَّف ، فيكون مانعاً.
وقوله (منعكساً) أي كلما وُجد المعرَّف وُجد المعرِّف، فلا يخرج عن المعرِّف شيء من أفراد المعرَّف فيكون جامعاً ، وسمي هذا انعكاساً لأنه عكس الاطراد ا هـ صبان / ٨٥ .

ـ ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود ، كتعريف العدد الفرد بما تقدم ، وعكسه.

ـ وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة ، كتعريف الشمس بالعين ، فإن وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف.

ـ وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز ، كتعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع ، لأنّ الرفع حكم من أحكامه ، لأن المعرَّف ، بفتح الراء ، يتوقف على أجزاء التعريف ، وإذا جعلنا الحكم جزءاً منها ، والحال أنه يتوقف على المعرَّف ، بفتح الراء ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، لزم الدور ، وهو ممنوع.

ـ ولا يجوز إدخال «أو» التي للشك في الحد ، كقولك في تعريف البليد «هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم» على سبيل الشك ، أي إما هذا وإما هذا.

وأما «أو» التي للتقسيم فإنه يجوز إدخالها على معنى أنّ المعرَّف قسمان ، قسم كذا ، وقسم كذا ، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين ، مثاله: تعريف النظر بالفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظنّ ، يعني أن النظر قسمان: الأول الفكر المؤدي إلى العلم ، والثاني الفكر المؤدي إلى غلبة الظن.

وأما في الرسم فيجوز دخولها ، كقولك في تعريف الإنسان «هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة».

والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ، ويجوز أن يكون لها خاصتان ، وكذلك. ثم قال:

باب
في القضايا وأحكامها

مَـا احْتَمَـلَ الصِّـدْقَ لِـذَاتِـهِ جَـرَىْ   بَيْنَهُـــمُ قَضِيَّـــةٌ وَخَبَـــرَا

أقول لما فرغ من مبادىء التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادىء التصديقات ، وهي القضايا وأحكامها. وواحد القضايا قضية ، وهي مرادفة للخبر ، وتعريفها: مركب[1] احتمل الصدق والكذب لذاته.

فاحتمال الصدق والكذب يخرج الإنشاء ، وقوله: «لذاته» ليدخل فيه ما يُقطع بصدقه كخبر الله ورسوله ﷺ ، وما يقطع بكذبه ككون الواحد نصف الثمانية ، لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع ، فالقطع بأحد الأمرين من جهة المخِبر أو المخبَر به. ثم قال:

---

(١) لا فرق بين المركب تركيباً لفظياً في القضايا اللفظية ، وبين المركب تركيباً عقلياً في القضايا العقلية ا هـ حا العطار بتصرف.

[أقسام القضايا
أولاً: القضية الحملية]

ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ ... إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ
وَالسُّورُ كُلِّيّاً وَجُزْئِيّاً يُرَىٰ ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَىٰ
إِمّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلاَ ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أو شِبْهٌ جَلاَ
وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةْ ... فَهْيَ إذاً إِلَىٰ الثَّمَانِ آيِبَةْ
وَالأَوَّلُ المَوْضُوعُ بِالْحَمْلِيَّةْ ... وَالآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةْ

أقول: القضية قسمان: شرطية وحملية.

ـ والأولى يأتي الكلام عليها في المتن.

ـ والثانية وهي الحملية[1]: أي ما اشتملت على موضوع ومحمول، كـ «زيد كاتب»[2]، إما أن يكون موضوعها كلياً كـ «الإنسان حيوان»، أو جزئياً كـ «زيد كاتب».

---

(١) سميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به، شُبه بالشيء المحمول على الآخر.

(٢) وقد يقال في تعريفها: هي التي يكون الحكم فيها قائماً على إسناد شيء إلى شيء آخر، أو نفيه عنه، نحو «الله ربنا» قضية حملية، لأنها اشتملت على حكم بإسناد وصف الربوبية إلى الله تعالى، ونحو «الله لا شريك له» قضية حملية لأنها اشتملت على حكم ينفي وجود شريك لله تعالى، ونحو «كلام الله قديم، نعيم الجنة دائم، لا يظلم ربك أحداً. . . إلخ».

فالثانية تسمىٰ شخصية[1] ، والأولى:

ـ إن كانت مهملة من السور[2] سميت مهملة[3] ، كـ «الإنسان حيوان».

ـ وإن كانت مسورة:

ـ فإن كان السور كُلا ، أو ما في معناه ، فالقضية كلية ، كـ «كل إنسان أو عامة الإنسان حيوان».

ـ وإن كان بعضاً ، أو ما في معناه ، فجزئية كـ «بعض الإنسان ، أو واحد من الإنسان حيوان».

فتلخص أنّ القضايا أربعة:

١ ـ شخصية إن كان موضوعها جزئياً ، كـ «زيد كاتب».

٢ ـ ومهملة إن كان كلياً ولم تسوّر ، كـ «الإنسان حيوان».

٣ ـ وكلية بأن سُوِّرت بالسور الكلي ، كـ «كل إنسان حيوان».

٤ ـ وجزئية إن سوِّرت بالسور الجزئي ، كـ «بعض الإنسان حيوان».

وكلٌ من هذه الأربعة ، إما أن يكون موجبا كما تقدم ، أو سالبا[4]

---

(١) سميت شخصية لتشخص موضوعها ، أي تعيينه بمعنى أنه غير قابل للشركة ، ولكونه جزئياً حقيقياً فدخل فيه سائر المعارف ، ويقال لها: مخصوصة لخصوص موضوعها اهـ شرح شيخ الإسلام زكريا على متن إيساغوجي.

(٢) السور: هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصراً لها محيطاً بها. وهو مأخوذ من سور المدينة المحيط بها ، والمسوّرة تسمىٰ محصورة ، كلية كانت أو جزئية. المصدر السابق.

(٣) سميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها ، وقيل: لإهمالها عن الاستعمال استغناء بالجزئية اهـ حا العطار.

(٤) السور الكلي الموجب يأتي بألفاظ كثيرة ، منها: كل ، جميع ، أل الاستغراقية ، قاطبة ، كافة ، أجمع ، أجمعون... وهكذا كل ما يفيد العموم والشمول.
والسور الكلي السالب: يأتي بألفاظ كثيرة ، منها: لا شيء ، لا واحد ، لا راكب ، وهكذا كل نكرة في سياق النفي ، لأن النكرة في سياق النفي تعم. =

كـ «زيد ليس بكاتب، والإنسان ليس بحجر، ولا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان ليس بحجر». فتكون الأقسام ثمانية[1].

= والسور الجزئي الموجب يأتي بألفاظ، منها: بعض، قسم، فريق، فئة، طائفة، وهكذا كل ما يفيد الإحاطة الجزئية.
والسور الجزئي السلبي يأتي بألفاظ كثيرة، تتلخص بأن يجمع في القضية بين سور جزئي، وأداة من أدوات النفي، فيوجد في القضية مثلاً «بعض، وليس»، سواء تقدم النفي على السور الجزئي أو تأخر، مثاله «بعض الحيوان ليس بإنسان، وليس بعض الحيوان بإنسان».

(١) وهذه الأقسام:
١ـ شخصية موجبة: هي التي يكون موضوعها معيَّنا غير قابل للاشتراك، وتكون النسبة فيها موجبةً، نحو «خالد سيف من سيوف الله» و«آل محمد كل تقي».
٢ ـ شخصية سالبة: هي التي يكون موضوعها معيَّناً، وتكون النسبة فيها سالبة، نحو «لا يستوي القاعدون والمجاهدون في سبيل الله» و«ذلك الكتاب لا ريب فيه».
٣ ـ مهملة موجبة: هي التي يكون موضوعها كلياً غير مقترن لا بسور كلي ولا جزئي، وتكون النسبة فيها موجبة، وهي في قوة الجزئية الموجبة، نحو «الرجال أقوىٰ على الجهاد من النساء» فهي في قوة «بعض الرجال أقوىٰ على الجهاد من النساء»، ونحو «ورثة الأنبياء العلماء العاملون» حيث أن «أل» في الرجال والنساء والعلماء للجنس لا للاستغراق.
٤ ـ مهملة سالبة: هي التي يكون موضوعها كلياً غير مقترن لا بسور كلي ولا جزئي، وتكون النسبة فيها سالبة، وهي في قوة الجزئية السالبة، نحو «لا يُخذل العلماء العاملون»، فهي في قوة «لا يُخذل بعض العلماء العاملين».
٥ ـ كلية موجبة: هي التي يكون موضوعها كلياً مسوراً بسور كلي وتكون النسبة فيها موجبة نحو «كل نفس ذائقة الموت».
٦ ـ كلية سالبة: هي التي يكون موضوعها كلياً مسوراً بسور كلي وتكون النسبة فيها سالبة، نحو «الله لا إله إلا هو لا تأخذه سنة ولا نوم».
٧ ـ جزئية موجبة: هي التي يكون موضوعها كلياً مسوراً بسور جزئي، وتكون النسبة فيها موجبة، نحو «فريق في الجنة وفريق في السعير».
٨ ـ جزئية سالبة: هي التي يكون موضوعها كلياً مسوراً بسور جزئي، وتكون =

والأول من كل واحد يسمىٰ موضوعاً ، والثاني يسمىٰ محمولاً ، وهو المشار إليه بقوله : «والأول» البيت .

واعلم أن المصنف قال في تعريف القضية : ما احتمل الصدق ، ولم يقل : والكذب ، للاكتفاء وتعليم الأدب في التعبير . ثم قال :

= النسبة فيها سالبة نحو «بعض الناس ليس بجاحد ، لكن أكثر الناس لا يشكرون» .

[ثانياً: القضية الشرطية]

وإنْ عَلَى التَّعْلِيقِ[1] فِيها قَدْ حُكِمْ ... فَــإنَّهــا شَــرْطِيَّــةٌ وَتَنْقِســمْ
أَيْضــاً إلَــى شَــرْطِيَّــةٍ مُتَّصِلَــهْ ... وَمِثْلُهَــا شَــرْطِيَّــةٌ مُنْفَصِلَــهْ
جُــزْآهُمَــا مُقَــدَّمٌ وَتَــالِــيْ ... أَمَّــا بَيَــانُ ذَاتِ الاتِّصَــالِ
مَــا أَوْجَبَــتْ تَــلاَزُمَ الْجُــزْأَيْــنِ ... وَذَاتُ الانْفِصَــالِ دُوْنَ مَيْــنِ[2]
مَــا أَوْجَبَــتْ تَنَــافُــراً بَيْنَهُمــا ... أَقْسَــامُهــا ثَــلاَثَــةٌ فَلْتُعْلَمَــا
مَــانِــعُ جَمْــعٍ أَوْ خُلُــوٍ أَوْهُمَــا ... وَهْــوَ الحَقِيقِــيُّ الأَخَــصُّ فَــاعْلَمَــا

أقول: لما تكلم عن القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية ، لأن الأولى جزء من الثانية، والجزء مقدم على الكل، وعرفها بقوله: «إن على التعليق. . . البيت»، يعني: أن القضية الشرطية ما تركبت من جزأين، رُبط أحدهما بالآخر بأداة شرط، أو عناد، كقولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والعدد إما زوج وإما فرد» ، فالأولى تسمىٰ شرطية متصلة ، والثانية تسمىٰ شرطية منفصلة[3] ، وأول كلٍ منهما يسمىٰ مقدَّماً ، والثاني يسمىٰ تاليا[4] .

---

(١) المراد بـ «التعليق» هنا: ارتباط إحدىٰ القضيتين بالأخرىٰ.

(٢) المَيْن: الكذب.

(٣) سميت شرطية تجوزا لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد ـ أي كل منهما لا ينفك عن معاندة الآخر ـ ، وأنه لا يصح الاقتصار على أحدهما ، فلا تقول: العدد إما زوج ، وتسكت.
وسميت منفصلة لوجود حرف الانفصال ، وهو إما ، وتارة ، وأو ، ونحوها الذي صيَّر القضيتين قضية واحدة.

(٤) أي الجزء الأول في الذكر في المنفصلة ، وفي الرتبة في المتصلة يسمىٰ مقدماً ، =

فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين ، بأن يكون أحدهما لازماً للآخر ، كالمثال المتقدم فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار.

والشرطية المنفصلة[1] ما أوجبت ، أي دلّت على التنافر بينهما ، فإن الزوجية في المثال المتقدم منافرة للفردية.

اقسام الشرطية المنفصلة:

وهي ثلاثة أقسام:

١ ـ **مانعة جمع**: وهي ما دلّت على عدم صحة الاجتماع بين المقدَّم والتالي ، وإن جوزت الخلو ، كقولنا: «الجسم إما أبيض وإما أسود» ، فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع ، ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلا[2].

٢ ـ **ومانعة خلو**: وهي ما دلّت على امتناع الخلو من طرفيها ، وإن جوزت الاجتماع ، كقولنا: «زيد إما في البحر ، وإما أن لا يغرق» ، فإن الخلو عن الطرفين ممتنع ، ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مركب[3].

= وإن ذكر آخراً في المتصلة ، والجزء الثاني كذلك يسمىٰ تالياً ، وإن ذكر أولاً في المتصلة ، نحو «النهار موجود إن كانت الشمس طالعة».
أما المنفصلة فلا ترتيب بين جزأيها إلا في الذكر ، فأيهما ذكرته أولا فهو المقدم ، وأيهما ذكرته آخراً فهو التالي.

(١) الانفصال هو عدم الاجتماع في الصدق ، ويكون في مانعة الجمع ، أو عدم الاجتماع في الكذب ، ويكون في مانعة الخلو ، أو هو عدم الاجتماع في الصدق والكذب معاً ، ويكون في مانعة الجمع والخلو.

(٢) وتتركب من الشيء والأخصّ من نقيضة ، فإن البياض نقيضه لا أبيض ، والسواد أخص من لا أبيض ، وكذا السواد نقيضه لا سواد ، والبياض أخص من لا سواد.

(٣) وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، فإن «في البحر» نقيضه «ليس في البحر» ، =

٣ ـ ومانعة جمع وخلو: وهي ما دلّت على امتناع الجمع والخلو ، كقولنا: «العدد إما زوج وإما فرد» فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما[١] ، وهي أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ، ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع ، فبينها وبين كلٍ منهما العموم والخصوص المطلق ، وتسمىٰ حقيقية لأنها أحق باسم الانفصال[٢].

ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ، ولا أسوارها ، كما فعل في الحملية ، تقريباً على المبتدي ، وذلك في المطولات.

= و«لا يغرق» أعم من «ليس في البحر» وكذا «لا يغرق» نقيضه «الغرق» ، و«في البحر» أعم من «يغرق».

(١) وتتركب من الشي ونقيضه ، نحو «العدد إما زوج أو غير زوج» ، أو تتركب من الشيء والمساوي لنقيضه ، كالمثال المذكور.

(٢) وجه الحقيقة أن التنافي بين طرفيها أتمّ منه في الآخَرين.

فصل في التناقض

تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وصِدْقُ وَاحِدٍ[1] أَمْرٌ قُفِيْ
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّوْرِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُوْرِهَا الْمَذْكُوْرِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَهْ نَقِيْضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيْضُهَا مُوْجِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

أقول: التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس، ذكرها المصنف للاحتياج إليها.

بيان معنى التناقض:

ومعنى التناقض في الأصل ثبوتُ الشيء وسلبُه، كزيد ولا زيد، وزيد كاتب، وزيد ليس بكاتب.

ومعناه هنا: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرىٰ.

فخرج باختلاف القضيتين اختلافُ المفردين، كزيد ولا زيد، وبالإيجاب والسلب، المعبَّر عنه عندهم بالكيف، الاختلافُ بالكمّ، المعبَّر

(١) أي: وصدق واحد من القضيتين، والواو للحال، أي: والحال أن صدقت إحداهما وكذبت الأخرى.
وقوله: «أمر قفي» أي: تبع دائماً.

عنه عندهم بالكلية والجزئية ، كـ «كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان حيوان» ، وبحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرىٰ ، قولُنا: «زيد فاضل ، زيد ليس بفاسق» ، لاتفاقهما على الصدق.

مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف «زيد عالم ، زيد ليس بعالم» ، وهذا بالنسبة لغير المسوَّرة ، أما هي فلا بدَّ من الاختلاف في الكمّ أيضاً[1].

مثال التناقض في القضايا الأربعة على ما ذهب إليه المصنف:

ـ في الشخصية «زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب».

ـ وفي المهملة «الإنسان حيوان ، الإنسان ليس بحيوان».

ـ وفي الكلية «كل إنسان حيوان ، بعض الإنسان ليس بحيوان».

وفي الجزئية «بعض الإنسان حيوان ، لا شيء من الإنسان حيوان».

ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي: «من أنّ المهملة في قوة الجزئية» يوافق قول غيره من المحققين «إن نقيض المهملة سالبة كلية» ، فنقيض «الإنسان حيوان» «لا شيء من الإنسان بحيوان» ، وفي الجزئية «بعض الإنسان حيوان» «لا شيء من الإنسان بحيوان» ، فتكون المهملة داخلة في المسورة بالسور الجزئي.

واعلم أنّ التناقض لا يتحقق بين القضيتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات[2]، ترجع إلى وحدة واحدة وهي: اتحاد النسبة الحكمية.

---

(١) فيصبح تعريف التناقض في القضية المسورة ، هو اختلاف قضيتين بالكيف «السلب والإيجاب» ، والكم «الكلية والجزئية» بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرىٰ.

(٢) إتماماً للفائدة نذكر الوحدات الثمانية:

١ ـ الموضوع ، إذ لو اختلفتا فيه ، نحو «زيد قائم ، بكر ليس بقائم» لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما.

٢ ـ المحمول، إذ لو اختلفتا فيه ، نحو «زيد كاتب ، زيد ليس بشاعر» لم تتناقضا.

٣ ـ في الزمان ، إذ لو اختلفتا فيه ، نحو «زيد نائم ـ أي ليلاً ـ ، زيد ليس بنائم ـ أي نهارً ـ» لم تتناقضا. =

فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات ، وأنّ المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر[١]. والله أعلم.

= ٤ ـ في المكان ، إذ لو اختلفتا فيه ، نحو «زيد قائم ـ أي في الدار ـ ، زيد ليس بقائم ـ أي في السوق ـ» لم تتناقضا.

٥ ـ في الإضافة ، إذ لو اختلفتا فيها ، نحو «زيد أب ـ أي لعمر ـ ، وزيد ليس بأب ـ أي لبكر ـ» لم تتناقضا.

٦ ـ في القوة والفعل ، إذ لو اختلفتا فيهما ، «بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة ، وفي الأخرى بالفعل» نحو «الخمر في الدَّن مسكر» أي بالقوة ، و«الخمر في الدَّن ليس بمسكر» أي بالفعل ، لم تتناقضا.

٧ ـ في الجزء والكل ، إذ لو اختلفتا فيهما ، نحو «الزنجي أسود» أي بعضه ، «الزنجي ليس بأسود» أي كله ، لم تتناقضا.

٨ ـ في الشرط ، إذ لو اختلفتا فيه نحو «الجسم مضعف للبصر» أي بشرط كونه أبيض ، «الجسم ليس بمضعف للبصر» أي بشرط كونه أسود ، لم تتناقضا.

(١) قوله: «الشخصيتين» أي السالبة والموجبة ، وقوله: «الوحدات» أي الشخص.

وجه الحاجة إلى معرفة النقيض:

فهم النقيض تمسّ الحاجة إليه في البحث عن المعارف ، وفي الاستدلال النظري ، وبعض الأشياء قد لا يدل البرهان عليها ، ولكن يدل على إبطال نقائضها ، فيستفاد من ذلك إثباتها ، مثل إذا بطل أن يكون العدم هو الأصل العام المطلق ، وجب أن يكون نقيضه ـ وهو الوجود لما لم يثبت حدوثه بالدليل ـ هو الأصل ا هـ ضوابط المعرفة / ١٧٦/ .

فصل في العكس المستوي

العَكْسُ قَلْبُ جُزأَي القَضِيَّهْ   مَعَ بقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيَّهْ
والكَمّ إلاّ المُوْجَبَ الكُلِّيَّهْ   فَعَوْضُها المُوْجِبَةُ الجُزْئِيَّهْ
وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ   بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ   لأَنَّها في قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
والعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ   وَلَيْسَ في مُرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

بيان معنى العكس:

أقول: العكس في اللغة التحويل.

وفي الاصطلاح: ثلاثة أقسام: عكس مستو، وعكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف. ومتى أطلق العكس فالمراد به الأول، فتقييد المصنف العكس بالمستوي زيادة إيضاح للمبتدي.

وعرفه المصنف بقوله: «العكس. . . إلخ» يعني: أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعاً، والموضوع محمولاً، مع بقاء الصدق والكيف والكم[1].

مثال ذلك «بعض الإنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان»،

---

(١) عبارته قاصرة على الحملية، فلو عرّفها بتعريف المصنف لكان أولىٰ، بأن يقول: العكس هو قلب جزأي القضية، أي المحمول والموضوع في الحملية، والمقدم والتالي في الشرطية، مع بقاء الصدق والكيف والكم.

فالقضية الأولى موجبة جزئية صادقة ، والثانية كذلك .

ويستثنىٰ من هذا الضابط الموجبة الكلية ، فإن عكسها موجبة جزئية ، كقولنا : «كل إنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان»[١] .

والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان ، وهما السلب والجزئية ، فتخرج السالبة الجزئية ، والمهملة السلبية لأنه في قوتها[٢] ، وتبقىٰ الشخصية بقسميها ، أعني الموجبة والسالبة ، والكلية كذلك ، والجزئية الموجبة ، والمهملة الموجبة .

ـ فالشخصية الموجبة «زيد كاتب» عكسها «بعض الكاتب زيد»[٣] ، والسالبة إن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها كقولنا : «زيد ليس بعمرو»

---

(١) ومثال العكس في الشرطية «كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً» عكسه قد يكون «إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً» .
«كل إنسان حيوان» كلية موجبة ، عكسها «بضع الحيوان إنسان» جزئية موجبة ، ولا يصبح عكسها كنفسها كلية موجبة ، لأنها حينئذ تختل ، فلا تنتج إنتاجاً صادقاً حيث يكون عكسها «كل الحيوان إنسان» وهذه كاذبة .

(٢) فالسالبة الجزئية وكذلك السالبة المهملة لا تقبلان عكساً صحيحاً على أية صورة من الصور ، وإليك المثال :
جزئية سالبة «بعض الحيوان ليس بإنسان» صادقة
عكسها جزئية سالبة «بعض الإنسان ليس بحيوان» كاذبة
أو كلية سالبة «لا شيء من الإنسان بحيوان» كاذبة
وهكذا فليس أيّ من العكسين صحيحاً لاختلال الصدق في كليهما ، على خلاف القضية التي هي الأصل ، أما عكسها إلى موجبة جزئية فهو غير وارد أصلاً ، لأن شرط العكس المحافظة على الكيف .

(٣) من الأمثلة على ذلك :
شخصية موجبة «الإمام أبو حنيفة فقيه مجتهد»
عكسها جزئية موجبة «من الفقهاء المجتهدين الإمام أبو حنيفة»
ونحو شخصية موجبة «مصعب بن عمير شهيد أحد»
عكسها جزئية موجبة «من شهداء أحد مصعب بن عمير»

وعكسه «عمرو ليس بزيد»، وإن كان كلياً انعكست سالبة كلية نحو «زيد ليس بحمار» عكسها «لا شيء من الحمار بزيد»[١].

ـ والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة، نحو «كل إنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان»[٢]، والسالبة تنعكس كنفسها نحو «لا شيء من الإنسان بحجر» عكسه «لا شيء من الحجر بإنسان»[٣].

والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها نحو «بعض الإنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان»[٤].

ـ والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها، أو إلى الموجبة الجزئية نحو «الإنسان حيوان» عكسه «الحيوان إنسان» أو «بعض الحيوان إنسان».

وأما الجزئية السالبة نحو «بعض الحيوان ليس بإنسان»، والمهملة السالبة نحو «الحيوان ليس بإنسان» فلا عكس لهما كما تقدم.

ثم إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي[٥]، وهي:

---

(١) أي إذا كان محمول الشخصية السالبة كلياً انعكست سالبة كلية نحو «خالد بن الوليد ليس بجبان» عكسها «لا أحد من الجبناء هو خالد بن الوليد»، ونحو «زيد ليس بعالم» عكسها «لا أحد من العلماء هو زيد»... إلخ.

(٢) ومن أمثلتها «كل جسم نام جوهر» عكسها «بعض الجوهر جسم نام»، فهذه لا يصح كون عكسها كلية موجبة كما هو الأصل، لأنها حينئذ لا تنتج إنتاجاً صادقاً حيث يكون عكسها «كل جوهر جسم نام» وهي كاذبة.

(٣) ومن أمثلتها «لا أحد من المسلمين يجحَد القرآن» عكسها كلية سالبة وهي «لا أحد ممن يجحد القرآن من المسلمين». ونحو «ليس أحد من الصحابة يكذب» عكسها كلية سالبة وهي «ليس أحد يكذب من الصحابة».

(٤) من أمثلتها: موجبة جزئية «بعض النبات مأكول» عكسها «بعض المأكول نبات».

ونحو: موجبة جزئية «بعض النعيم زائل» عكسها «بعض الزائل نعيم».

(٥) المراد بالمرتب بالوضع ما يقتضي المعنى ترتيبه بحيث لو أزيل تغير المعنى اهـ الملوي على السلم / ١١٥ .

الحمليات والشرطيات المتصلة ، وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط ، وهي: الشرطيات المنفصلة ، فلا عكس لها.

وهذا معنى قوله: «والعكس في مرتب. . . البيت». ثم قال:

باب في القياس

إنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرا
ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِالاقْتِرانيْ
وَهُوَ الَّذِيْ دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَهْ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمْلِيَّهْ
فَإنْ تُرِدْ تَرْكِيْبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا[1]
وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيْحَها مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإنَّ لاَزِمَ المُقَدِّمَاتِ بِحَسْبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ
وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَىٰ فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَىٰ
وَذَاتُ حَدٍّ أصغرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُوْ انْدِرَاجِ وَوَسَطٌ يُلْغَىٰ لَدَى الإنْتَاجِ

بيان تعريف القياس:

أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات، وهو القياس، ومعناه لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر.

واصطلاحاً: لفظ تركب من قضيتين فأكثر، يلزم عنهما لذاتهما قول

(١) أي تركيباً كائناً على الوجه الذي وجب، أو حال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذي وجب. اهـ. ما الصبان الملوي.

آخر ، الأول يسمىٰ قياساً بسيطاً[١] ، والثاني يسمىٰ قياساً مركبا ، وسيأتي في كلامه ، وأنه يرجع إلى البسيط.

مثال الأول: العالم متغير ، وكل متغير حادث ، يلزم عنه العالم حادث.

مثال الثاني: النباش آخذ للمال خفية ، وكل آخذ للمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده ، يلزم عنه النباش تقطع يده.

محترزات التعريف:

ـ فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظُ المفرد ، والقضيةُ الواحدة.

ـ وخرج بالقول الآخر ما إذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا: «كل إنسان ناطق ، وكل ناطق بشر» فإن النتيجة وهي: «كل إنسان بشر» هي إحدىٰ المقدمتين.

ـ وخرج بقولنا: «لذاته» ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين ، كقولنا: «زيد مساو لعمرو ، وعمرو مساو لبكر» فالنتيجة وهي «زيد مساو لبكر» ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية[٢] وهي: مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء.

---

(١) سمي بذلك لمقابلته المركب الذي هو من أكثر من مقدمتين ، وإلا فهو مركب أيضاً، لكنهم قصدوا المغايرة بينهما في التسمية رفعا للالتباس ، وخصوا البساطة لأن المقدمتين أقل من الثلاثة فهو إلىٰ البساطة أقرب ، أو أنه لما كان بحسب الظاهر مركباً من قياسين ناسب أن يسمىٰ مركباً في مقابلة البسيط المركب من مقدمتين.

(٢) هذا ما يسمىٰ بقياس المساواة ، وهو ما يتركب من قضيتين ، متعلِّق محمول أولاهما موضوع الأخرىٰ ا هـ الملوي على السلم.
والمراد بالمقدمة الأجنبية ما ليست مفهومة من المقدمتين ، ولا لازمة لإحداهما ، موافقة حدودها حدود القياس أو لا تشترط هذه الموافقة على خلاف في ذلك ا هـ حا الصبان على الملوي.

أقسام القياس:

ثم إن القياس ينقسم إلى قسمين: اقتراني وشرطي:

ـ والثاني يأتي في قوله: «ومنه ما يدعىٰ بالاستثنائي... إلخ»[١].

والأول هو ما دلّ على النتيجة بالقوة، أي بالمعنى، بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا صورتها، كالعالم حادث فيما تقدم[٢].

وخرج بذلك القياس الشرطي، فإنه دال على النتيجة بالفعل، أي ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها، كقولنا: «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، لكنه إنسان» ينتج «فهو حيوان»، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها، كذا قالوا، والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر، لأن النتيجة لازم القياس، ولا يصح أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم، بل هو مغاير له فافهم[٣].

تركيب القياس الاقتراني:

ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات، وأما قول المتن: «واختص بالحملية» فجرىٰ على الغلب، فإن أردت تركيب القياس الاقتراني فركبه على الوجه المعتبر عندهم:

---

(١) أي في ص /٧٩/.

(٢) يعني أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه، ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية، نحو «كل إنسان مخلوق، وكل مخلوق مقهور، ينتج كل إنسان مقهور» فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية في القياس بل ذكرت متفرقة. وإن شئت قلت: هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل اهـ الملوي بتصرف.

(٣) وذلك لأنه في الأول، وهو قوله: «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً» كان ظنياً، وفي الثاني: وهو قوله: «لكنه إنسان ينتج فهو حيوان» يفيد الثبوت فافترقا اهـ فضيلة شيخنا العلامة محمد أديب الكلاس حفظه الله.

ـ من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب[1] ، كالتغير في المثال المتقدم.

ـ ومن ترتيب المقدمات ـ جمع مقدمة ، أي: القضية التي جعلت جزء دليل ، سميت بذلك لتقدمها على المطلوب ، فإن لم تكن جزء دليل فلا تسمىٰ مقدمة ـ بأن نقدم المقدمة الصغرىٰ على الكبرىٰ.

ـ ومن تمييز الصحيح من الفاسد ، لأن النتيجة لازم ، واللازم بحسب ملزومه ، إن صحيحاً فصحيح ، وإن فاسداً ففاسد ، فالنتيجة صحيحة إن كان كل من المقدمتين صحيحاً وإلا ففاسدة[2].

ـ ومن اندراج المقدمة الصغرىٰ في الكبرىٰ ، والمراد بالمقدمة الصغرىٰ المشتملة على الحد الأصغر ، الذي هو موضوع النتيجة ، كالعالم متغير في المثال المتقدم ، وبالكبرىٰ المشتملة على الحد الأكبر ، الذي هو محمول النتيجة ، ككل متغير حادث ، والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يسمىٰ حداً أوسط ، وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة ، كالمتغير فيما تقدم.

فقول المصنف: «وأصغرا. . إلخ» يستغنى عنه بقوله: «وما من المقدمات» البيت. ثم قال:

---

(١) وهو الحد المكرر ، وبه حصلت المقدمتان ، إحداهما مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمه ، والأخرىٰ على محموله أو تاليه.
والمراد بقوله «جامع بين طرفي المطلوب» أي مناسب لطرفي النتيجة ، بحيث لو حمل على أحدهما ووضع ليحمل الآخر عليه لصحَّ ذلك.

(٢) بعد ذلك يختبر المقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية ، هل هي يقينية أم لا ، وهل هي على تأليف منتج أم لا. هذا بيان لقول الناظم مختبراً.

فصل في الأشكال

الشَّكْــلُ عِنْــدَ هَــؤُلاَءِ النَّــاسِ ... يُطْلَــقُ عَــنْ قَضِيَّتَــيْ قِيَــاسِ
مِــنْ غَيْــرِ أَنْ تُعْتَبَــرَ الأَسْــوَارُ ... إذْ ذَاكَ بِــالضَّــرْبِ لَــهُ يُشَــارُ
وَلِلْمُقَــدِّمَــاتِ أَشْكَــالٌ فَقَــطْ ... أَرْبَعَــةٌ بِحَسَــبِ الحَــدِّ الــوَسَــطْ
حَمْــلٌ بِصُغْــرَىٰ وَضْعُــهُ بِكُبْــرَىٰ ... يُــدْعَــىٰ بِشَكْــلٍ أَوَّلٍ وَيُــدْرَىٰ
وَحَمْلُــهُ فــي الكُــلِّ ثَــانِيــاً عُــرِفْ ... وَوَضْعُــهُ فــي الكُــلِّ ثَــالِثــاً أُلِــفْ
وَرَابِــعُ الأَشْكَــالِ عَكْــسُ الأَوَّلِ ... وَهْــيَ عَلَــى التَّــرْتِيْــبِ فِــي التَّكَمُّــلِ
فَحَيْــثُ عَــنْ هَــذَا النِّظَــامِ يُعْــدَلُ ... فَفَــاسِــدُ النِّظَــامِ أَمَّــا الأَوَّلُ

تعريف الشكل:

أقول: لفظ «فصل» ساقط في بعض النسخ.

والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء، ومعناه عند المناطقة: هيئة قضيتي قياس.

فـ «عن» في كلام المصنف بمعنى على، وهناك مضاف محذوف، أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقترانُ الحدود فيه، لا من حيث الصورُ، إذ بالنظر لذلك تسمىٰ أنواع القياس ضروباً.

أنواع الشكل:

وأنواع الشكل أربعة، لأن الحدّ الوسط:

ـ إن كان محمولاً في الصغرىٰ، موضوعاً في الكبرىٰ، فهو الشكل

الأول ، كقولنا: «العالم متغير ، وكل متغير حادث».

ـ وإن كان محمولاً في القضيتين فهو الثاني ، كقولنا: «العالم متغير ، ولا شيء من القديم بمتغير».

ـ وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث ، كقولنا: «العالم متغير ، العالم حادث».

ـ وإن كان عكس الأول ، بأن كان الحد الوسط موضوعاً في الصغرى ، محمولاً في الكبرىٰ ، فهو الرابع ، كقولنا: «المتغير حادث ، العالم متغير».

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف ، كقولهم في الضرب الأول من الشكل الأول كل (ج ب) وكل (ب أ) مكان «كل إنسان حيوان» و«كل حيوان حساس» قصداً للاختصار ، وقد أعرضت عن ذلك ، ومثلت بالمراد للإيضاح ، وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو «كل صلاة عبادة ، وكل عبادة تفتقر إلى النية» للاقتصار.

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب ، فالأول أكملها ، ويليه الثاني إلخ.

فإن وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربع فنظمه فاسد ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وكل فرس صهال» ، فقوله فيما يأتي: والثاني كالخروج عن أشكاله ، تكرار مع هذه ، لزيادة الإيضاح للمبتدي.

ثم إن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضرباً ، لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والإيجاب والسلب أربعة أحوال ، وكل حالة من حالات الأولىٰ تؤخذ مع أربع حالات الثانية ، وليست كلها منتجة ، بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها المصنف بقوله: «أما الأول».

[شروط إنتاج الأشكال]

فَشَـرْطُـهُ الإِيْجَـابُ فـي صُغْـرَاهُ وَأَنْ تُـــرَىٰ كُلِّيَّـــةً كُبْـــرَاهُ
وَالثَّانِيْ أَنْ يَخْتَلِفَا في الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّـةِ الكُبْـرَىٰ لَـهُ شَـرْطٌ وَقَـعْ
والثَّالِـثُ الإِيْجَابُ فـي صُغْـرَاهُمَا وَأَنْ تُـرَىٰ كُلِّيَـةً إِحْـدَاهُمَـا
وَرَابِـعٌ عَـدَمُ جَمْـعِ الخِسَّتَيْـن إلاّ بِصُـــورَةٍ فَفِيْهـــا تَسْتَبِيْـــن
صُغْـرَاهُمَـا مُـوْجِبَـةٌ جُـزْئِيَّـهْ كُبْـرَاهُمَـا سَـالِبَـةٌ كُلِّيَّـهْ

شروط إنتاج الشكل الأول:

أقول: يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان:

ـ **الأول**: أن تكون صغراه موجبة، سواء كانت كلية أو جزئية.

ـ **الثاني**: أن تكون الكبرىٰ كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة.

الضروب المنتجة من الشكل الأول:

والحاصل من ضرب حالتي الأولى في حالتي الثانية أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل:

الضرب الأول: موجبتان وكليتان، والنتيجة موجبة كلية، كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج كل إنسان حساس».

الضرب الثاني: كليتان والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة كلية، كقولنا:

«كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ، ينتج لا شيء من الإنسان بحجر».

الضرب الثالث: موجبتان والكبرى كلية ، والنتيجة موجبة جزئية ، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان ، وكل حيوان حساس ، ينتج بعض الإنسان حساس».

الضرب الرابع: صغرىٰ موجبة جزئية ، وكبرىٰ سالبة كلية ، والنتيجة سالبة جزئية ، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ، ينتج بعض الإنسان ليس بحجر»[1].

---

(١) وإليك بيان الأضرب المنتجة من الشكل الأول:

	مقدمة صغرى		مقدمة كبرى		النتيجة
	الموضوع	المحمول	الموضوع	المحمول	
الضرب الأول	كل مؤمن	طائع لله ورسوله	وكل طائع لله ورسوله	مع النبيين والشهداء	كل مؤمن مع النبيين والشهداء
الضرب الثاني	كل المؤمنين	مجاهدون	ولا شيء من لمجاهدين	جبناء	لا شيء من المؤمنين جبان
الضرب الثالث	بعض طلاب العلم	مخلصون	كل مخلص	يدخل الجنة	بعض طلاب العلم يدخلون الجنة
الضرب الرابع	بعض الناس	منافقون	لا شيء من المنافقين	يدخل الجنة	بعض الناس ليس يدخل الجنة

فقد أنتج الشكل المطالب الأربعة[1] ، وبهذا كان أفضل الأشكال.

شروط إنتاج الشكل الثاني:

يشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان:

- **الأول**: أن يختلف المقدمتان في الكيف ، بأن تكون إحداهما موجبة ، والأخرىٰ سالبة.

الثاني: أن تكون الكبرىٰ كلية ، فالكبرىٰ إن كانت موجبة فالصغرىٰ سالبة كلية أو جزئية ، وإن كانت الكبرى سالبة فالصغرىٰ موجبة كلية أو جزئية.

الضروب المنتجة من الشكل الثاني:

والحاصل من ضرب حالتي الكبرىٰ في حالتي الصغرىٰ أربعة ، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل ، كالشكل الذي قبله:

الضرب الأول: كليتان والكبرىٰ سالبة ، كقولنا: «كل إنسان حيون ، ولا شيء من الحجر بحيوان ، ينتج لا شيء من الإنسان بحجر».

الضرب الثاني: كليتان والكبرىٰ موجبة ، كقولنا: «لا شيء من الحجر بحيوان ، وكل إنسان حيوان ، ينتج لا شيء من الحجر بإنسان».

فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية.

الضرب الثالث: موجبة جزئية صغرىٰ ، وسالبة كلية كبرىٰ ، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ، ينتج بعض الإنسان ليس بحجر».

الضرب الرابع: سالبة جزئية صغرىٰ ، وموجبة كلية كبرىٰ ، كقولنا: «بعض الحجر ليس بحيوان ، وكل إنسان حيوان ، ينتج بعض الحجر ليس بإنسان».

فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية.

---

(١) وهي الإيجاب الكلي ، والإيجاب الجزئي ، والسلب الكلي ، والسلب الجزئي.

فقد أنتج هذا الشكلُ السلبَ فقط ، كلياً في الضربين الأولين ، وجزئياً في الأخيرين[1].

شروط إنتاج الشكل الثالث:

ويشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان:

ـ **الأول**: أن تكون الصغرىٰ موجبة.

---

(١) وإليك بيان الأضرب المنتجة من الثاني:

مقدمة صغرى: الموضوع	مقدمة صغرى: المحمول	مقدمة كبرى: الموضوع	مقدمة كبرى: المحمول	النتيجة
الضرب الأول				
كل إنسان	حيوان	ولا شيء من الحجر	بحيوان	لاشيء من الإنسان بحجر
كل مؤمن	ناج يوم القيامة	لا شيء من الكفار	ناج يوم القيامة	لا شيء مؤمن من الكفار
الضرب الثاني				
لا شيء من الحجر	بحيوان	وكل إنسان	حيوان	لا شيء من الحجر بإنسان
لا شيء من الطائعين	معذب	وكل عاص	معذب	لا شيء من الطائعين عاص
الضرب الثالث				
بعض الإنسان	حيوان	ولا شيء من الحجر	بحيوان	بعض الإنسان ليس بحجر
بعض العادات	بالنية تصبح عبادة	لا شيء من الآثام	يصبح عبادة	بعض العادات ليس من الآثام
الضرب الرابع				
بعض الحجر	ليس بحيوان	كل إنسان	حيوان	بعض الحجر ليس بإنسان
بعض الناس	ليس يدخلون الجنة	كل مؤمن	يدخل الجنة	بعض الناس ليسوا بمؤمنين

- **الثاني**: أن تكون إحدىٰ المقدمتين كلية ، فالصغرىٰ إن كانت كلية أنتجت مع الكبرىٰ بأحوالها الأربع ، وإن كانت جزئية أنتجت مع الكبرىٰ الكلية موجبة وسالبة.

الضروب المنتجة من الشكل الثالث:

فالحاصل ستة أضرب ، وهي المنتجة من هذا الشكل:

الضرب الأول: كليتان موجبتان ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وكل إنسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق».

الضرب الثاني: موجبتان والكبرىٰ كلية ، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان ، وكل إنسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق».

الضرب الثالث: موجبتان والصغرىٰ كلية ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق».

فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة ، والنتيجة سالبة ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بحجر ، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر».

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئية ، وكبرى سالبة كلية ، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بحجر ، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر».

الضرب السادس: موجبة كلية صغرىٰ ، وسالبة جزئية كبرىٰ ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان ليس بحجر ، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر».

فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاث سالبة جزئية ، فعلم أن هذا الشكل

لا ينتج إلا الجزئية الموجبة في الثلاثة الأول ، وسالبة في الثلاثة بعدها[1].

---

(١) وإليك بيان الأضرب المنتجة من الشكل الثالث :

مقدمة صغرى		مقدمة كبرى		النتيجة
الموضوع	المحمول	الموضوع	المحمول	
الضرب الأول				
كل إنسان	حيوان	كل إنسان	ناطق	بعض الحيوانات ناطق
كل مسلم	حسن الأخلاق	كل مسلم	متمسك بتعاليم دينه	بعض من هو حسن الأخلاق متمسك بتعاليم دينه
الضرب الثاني				
بعض الإنسان	حيوان	كل إنسان	ناطق	بعض الحيوان ناطق
بعض الناس	يتكلمون في الحب	كل الناس	أصحاب قلوب	بعض الذين يتكلمون في الحب أصحاب قلوب
الضرب الثالث				
كل إنسان	حيوان	بعض الإنسان	ناطق	بعض الحيوان ناطق
كل خطاط	ماهر صنعة البنان	بعض الخطاطين	رسامون	بعض ماهري صنعة البنان رسامون
الضرب الرابع				
كل إنسان	حيوان	لا شيء من الإنسان	بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر
كل نائم	يفقد حسه الظاهر	لا نائم	مكلف شرعاً	بعض من يفقد حسه الظاهر ليس مكلفاً
الضرب الخامس				
بعض الإنسان	حيوان	لا شيء من الإنسان	بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر
بعض الشراب	حرام	لا شيء من الشراب	زجاج	بعض الحرام ليس بزجاج
الضرب السادس				
كل إنسان	حيوان	بعض الإنسان	ليس بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر
كل صبي	غير مكلف	بعض الصبيان	ليس تصح صلاته	بعض غير المكلف ليس تصح صلاته

شروط إنتاج الشكل الرابع:

ويشترط لإنتاج الشكل الرابع شرط واحد ، وهو عدم اجتماع الخستين إلا في صورة واحدة ، والمراد بالخستين السلب والجزئية.

الضروب المنتجة من الشكل الرابع:

وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب ، ويزاد على ذلك الصورة المستثناة ، فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وكل ناطق إنسان ، ينتج بعض الحيوان ناطق».

الضرب الثاني: موجبتان والصغرىٰ كلية ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وبعض الناطق إنسان ، ينتج بعض الحيوان ناطق».

فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية.

الضرب الثالث: كليتان والكبرىٰ موجبة ، كقولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل ناطق إنسان ، ينتج لا شيء من الحجر بناطق».

الضرب الرابع: كليتان والكبرىٰ سالبة ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بإنسان ، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر».

الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرىٰ ، وسالبة كلية كبرىٰ ، كما ذكر المصنف ، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بإنسان ، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر».

وأن النتيجة في الضربين الأولين الإيجاب الجزئي ، وفي الأخيرين

= ملاحظة:

بقي أن نعلم شيئاً ، وهو أنه لم يأت الضرب الأول موجبة كلية ، والضرب الثالث سالبة كلية لجواز كون الأصغر أعمَّ من الأكبر ، نحو «كل إنسان جسم ، وكل إنسان ناطق» ونحو «كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس» ا هـ حا الصبان.

السلب الجزئي ، وفي الثالث السلب الكلي[١].

ودليل إنتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي ، وإنتاج الثالث خصوص الجزئية ، وإنتاج الرابع ما تقدم في المطولات. ثم قال:

---

(١) وإليك بيان الأضرب المنتجة من الشكل الرابع:

مقدمة صغرى: الموضوع	مقدمة صغرى: المحمول	مقدمة كبرى: الموضوع	مقدمة كبرى: المحمول	النتيجة
الضرب الأول				
كل إنسان	حيوان	كل ناطق	إنسان	بعض الحيوان ناطق
كل من يخشى الله	فهو عالم به	كل متمسك بالإسلام	يخشى الله	بعض من هو عالم بالله متمسك بالإسلام
الضرب الثاني				
كل إنسان	حيوان	بعض الناطق	إنسان	بعض الحيوان ناطق
كل الأزهار	رائحتها طيبة	بعض النبات	أزهار	بعض التي رائحتها طيبة نباتات
الضرب الثالث				
لا شيء من الإنسان	بحجر	كل ناطق	إنسان	لا شيء من الحجر بناطق
لا أحد من علماء المسلمين	متخاذل	كل داع إلى الله	من علماء المسلمين	لا أحد متخاذل داع إلى الله
الضرب الرابع				
كل إنسان	حيوان	لا شيء من الحجر	بإنسان	بعض الحيوان ليس بحجر
الضرب الخامس				
بعض الإنسان	حيوان	لا شيء من الحجر	بإنسان	بعض الحيوان ليس بحجر
بعض الناس	مؤمنون	ولا أحد من الملائكة	من الناس	بعض المؤمنين ليس بملائكة

فمُنْتِـــــــجٌ لأوَّلٍ أَرْبَعَـــــــــةٌ ... كَــالثَّــانِ ثُــمَّ ثَــالِــثٌ فَسِتَّــةٌ
وَرَابِــعٌ بِخَمْسَـــةٍ قَـــدْ أَنْتَجَـــا ... وَغَيْـرُ مَــا ذَكَـرْتُـهُ لَــنْ يُنْتِجَــا

أقول: هذه نتيجة ما تقدم من الشروط ، وهو ظاهر غني عن الشرح ، غير أنّ المصنف لم يبين ما تركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة ، وقد بينتها في الشرح ، وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهيل الإحاطة بحفظها ، وهي هذه:

ومُنتـــجٌ مـــن أول الأشكـــال ... أربعـــةٌ خُـــذْهـا علـى التـوالـي
كـــلٌ فكـــلٌ منتـــجٌ كُـــلاً وأنْ ... يليـــه لا شـــيء فـلا شـــيء قمِـــنْ
بعـــضٌ فكـــلٌ نُتْجـــهُ بعـــضٌ ومـــا ... بعـــضٌ فـــلا ينتـــج ليـــس فـاعلمـا
والثـــانِ أيضـــاً أربـــعٌ كـــلٌ فـــلا ... وعكسُـــه نُتْجُهمـــا لا فـــاعقـــلا
بعـــضٌ فـــلا وليـــس كـــلٌ لهمـــا ... ليـــس نتيجـــةٌ فكـــن مستفهمـــا
وثـــالـــثٌ ســـتٌ وهـــي كـــلٌ فكـــلْ ... بعـــضٌ فكـــلٌ عكســـه بعـــضٌ فقـــلْ
كـــلٌ فـــلا بعـــضٌ فـــلا كـــل قفـــي ... بليـس فيهـا المنتـج ليـس فـاقتفـي
ورابـــعٌ خمـــسٌ وهـــي كـــلٌ فكـــل ... كـــلٌ فبعـــضٌ بعـــضُ نُتـــجٌ لا تحـــل
لا كل لا والعكس ليس بعض لا ... ينتـــج ليـــس فـــافهمـــن وحصـــلا

وقد اقتصرت في بعض الأبيات على «لا من ، لا شيء ، وليس من ، ليس بعض» ، وأشرت للموجبة الكلية بكل ، وللجزئية ببعض ، ومن فهم

ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الأبيات[1].

وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أن ما عداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم ، وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطولات يعرف منه العقيم من غيره ، واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم. والله أعلم. ثم قال:

(١) ملاحظة: بيان هذه الرموز: ص = صغرىٰ ، ك = كبرىٰ ، ج = نتيجة. اهـ فضيلة أستاذنا الجليل العلامة الشيخ محمد أديب الكلاس حفظه الله.

وتَـتْبَــعُ النَّتِيجَــةُ الأَخَــسَّ مِــنْ	تِلْـكَ المُقَـدِّمَـاتِ هَكَـذا زُكِـنْ
وَهَــذِهِ الأَشْكَــالُ بِــالْحَمْلِــيِّ	مُخْتَصَّــةٌ وَلَيْــسَ بِــالشَّــرْطِــيِّ
وَالحَـذْفُ فـي بَعْـضِ المُقَـدِّمَـاتِ	أَوِ النَّتِيجَـــــةِ لِعِلْــــمٌ آَتِ
وَتَنْتَهِــيْ إِلَــىٰ ضَــرُورَةٍ لِمَــا	مِــنْ دَوْرٍ او تَسَلْسُــلٍ قَــدْ لَـزِمَـا

أقول: الخِسَّةُ السلبُ والجزئية، الشرفُ الإيجابُ والكليةُ.

فإذا اشتملت مقدمات القياس(١) على خسة فالنتيجة تابعة لذلك:

- فخِسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية.

- وخِسة الجزئية في الضرب الثالث منه(٢) في المقدمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية.

- واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه، الجزئية في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية.

وقوله: «زكن» بمعنى عُلم.

ثم إن هذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملي، أي ما تركب من القضايا الحملية، ولا تكون في القياس الشرطي، أي ما تركب من القضايا الشرطية، على ما ذهب إليه المصنف تبعاً لبعض المناطقة، والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضاً، نحو «إن

---

(١) لا يشترط كل المقدمات، بل ولو مقدمة واحدة.

(٢) أي في الضرب الثالث من الشكل الأول.

كان هذا إنساناً ، فهو حيوان ، وكلما كان حيواناً فهو حساس ، فينتج إن كان إنساناً فهو حساس».

ثم إنه يصح حذف إحدىٰ المقدمتين ، الأولى أو الثانية أو النتيجة ، للعلم بالمحذوف.

ـ فمن حَذْف المقدمة الأولىٰ قولُك: «النباش آخذ للمال خفية ، وكل آخذ للمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده ، فالنباش تقطع يده» ، فقولنا: «وكل سارق... إلخ» كبرىٰ لصغرىٰ محذوفة وهي «النباش سارق».

ـ ومِنْ حَذْفِ الثانية قولُك: «الإنسان ناطق فهو حيوان» فالمحذوف «وكل ناطق حيوان».

ـ ومِنْ حَذْفِ النتيجة «العالم متغير ، وكل متغير حادث» في جواب ما الدليل على حدوث العالم؟.

وقد تحذف المقدمة والنتيجة معاً ، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ الآية ، إذ التقدير لكنهما لم تفسدا ، فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى.

ثم إن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى الضرورة ، بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلى تأمل ، لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها ، وذلك الغير يحتاج للنظر ، فيتوقف على غيره إلخ ، للزم على ذلك الدور أو التسلسل إن رجعنا للمتوقف عليه الأول ، أو ذهبنا لا إلىٰ نهاية فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي إلى ضرورية.

ـ مثال الأول: الأربعة تنقسم بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين زوج ، ينتج الأربعة زوج.

ـ ومثال الثاني: ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى ، فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي «لو لم يكن سبحانه واجب الوجود ، لكان جائزه ، ولو كان جائزه لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لافتقر إلى

محدث ، ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإله ، ولو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض ، لكنّ فسادهما منتف ، فانتفىٰ ما أدىٰ إليه من جواز الوجود وما يترتب عليه ، فثبت وجوب وجوده تعالى ، فانتهينا إلى مقدمة ضرورية ، وهي: «لو تعدد الإله لفسدت السموات». ثم قال:

فصل في الاستثنائي

وَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِالاسْتِثْنَائِي[(١)] يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلاَ امْتِرَاءِ
وَهُوَ الَّذِيْ دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَهْ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لاَ بِالْقُوَّهْ
فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعَ ذَاكَ وَضْعُ التَّالِيْ
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعُ أَوَّلٍ وَلاَ يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلاَ

أقول: الترجمة ساقطة في بعض النسخ:

وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس، وهو القياس الاستثنائي، المسمى أيضاً بالشرطي باعتبار اشتمال القضية الأولى، المسماة بالكبرىٰ، على شرط، وباعتبار اشتمال الثانية، المسماة بالصغرىٰ، على حرف الاستثناء[(٢)] وهو لكن.

---

(١) واعلم أن القياس الاستثنائي قسمان:
- متصل، وهو الذي يحكم فيه بلزوم قضية لأخرى، أو لا لزومها، وهو الذي يكون فيه حرف شرط.
- ومنفصل، وهو ما كان مؤلفاً من قضايا منفصلة، وهي المتعاندة.

(٢) اعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين: إحداهما شرطية وتسمىٰ كبرىٰ، والأخرىٰ استثنائية وتسمىٰ صغرىٰ، ولذلك يسمىٰ باسمين كما سيذكره المصنف.
فالأول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية، والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية.
وإنما سميت الشرطية كبرىٰ والاستثنائية صغرىٰ، لأن ألفاظ الاستثنائية على نحو =

فقوله: «ومنه» معطوف على قوله: «فمنه ما يدعىٰ بالاقتراني» فيما تقدم[1] ، كما أشرت إليه هناك.

تعريف القياس الاستثنائي:

وعرفه المصنف بأنه ما دلّ على النتيجة أو ضدها بالفعل ، بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم.

فخرج القياس الاقتراني ، فإنه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم[2].

ـ مثال ما دلّ على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً لكنه إنسان ينتج فهو حيوان» فهذه النتيجة هي تالي الشرطية.

ـ ومثال ما دل على ضد النتيجة ، أي نقيضها ، قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضاً «لو لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً ، لكنه إنسان ، ينتج فهو حيوان»، فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس ، وهو مقدم الشرطية.

ثم إن كان مركباً من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان ، وهما استثناء عين المقدم ، ونقيض التالي ، وأما استثناء عين التالي ، أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئاً.

ـ مثال ذلك «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً».

= النصف من ألفاظ الشرطية ، وأيضاً لو اعتبرتها بالترتيب الاقتراني بأن جعلتهما على هيئة الشكل الأول ، المركب من حملية وشرطية ، لوجدت فيه الاستثنائية صغرىٰ والشرطية كبرىٰ.

فإذا قلت مثلاً «كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه إنسان» وجدته في قوة قولك «هذا إنسان ، وكل ما كان إنساناً فهو حيوان».

ونتيجته عين نتيجته ، ولا يختلفان إلا في تقديم الصغرىٰ وتأخيرها في اللفظ. أفاده الملوي في كبيرة ا هـ باجوري.

(١) أي في باب القياس ص / ٦٢/ .

(٢) أي في ص / ٦٣/ .

فاستثناء عين المقدم ، وهو إنسان ، ينتج عين التالي ، وهو حيوان ، واستثناء نقيض التالي ، وهو حيوان ، ينتج نقيض المقدم ، وهو إنسان.

وأما استثناء عين التالي ، وهو حيوان ، فلا ينتج شيئاً لأنه لازم ، ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم ، وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئاً لأنه ملزوم ، ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم ، بخلافه في الضربين الأولين ، فإن نفي اللازم ، الذي هو التالي ، يقتضي نفي الملزوم ، الذي هو المقدم ، وثبوتُ الملزوم ، الذي هو المقدم ، يقتضي ثبوت اللازم ، الذي هو التالي ، هذا معنى قول المصنف «لما انجلىٰ» أي لما اتضح عندهم من أنّ نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم ، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم.

فقول المصنف «أنتج وضع ذاك» أي المقدم ، بدليل ذكر التالي بعده ، والمراد بالوضع الثبوت ، وبالرفع النفي ، وبالعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم ، فالضروب أربعة ، اثنان منتجان ، واثنان عقيمان. ثم قال:

وإنْ يَكُـنْ مُنْفَصِـلاً فَـوَضْـعُ ذَا يُنْتِـجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالْعَكْـسُ كَـذَا
وَذَاكَ فـي الأَخَـصِّ ثُـمَّ إنْ يَكُـنْ مَـانِـعُ جَمْـعٍ فَبِـوَضْـعِ ذَا رُكِـنْ
رَفْـعٌ لِـذَاكَ دُوْنَ عَكْـسٍ وَإِذَا مَـانِـعُ رَفْـعٍ كَـانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

أقول: القياس المركب من الشرطيات المنفصلة ، إما أن يكون مركباً من مانعة الجمع والخلو ، أو من مانعة الجمع فقط ، أو من مانعة الخلو فقط.

فإن كان مركباً من الأول فأضربه المنتجة أربعة: اثنان من جانب الوضع ، واثنان من جانب الرفع.

مثال ذلك: العدد إما زوج وإما فرد ، فاستثناء زوج منتجٌ لنقيض فرد ، واستثناء فرد منتجٌ لنقيض زوج ، واستثناء نقيض كلٍ منهما منتجٌ لعين الآخر.

وإن كان مركباً من مانعة الجمع ، فالمنتج منه ضربان ، وهما استثناء عين كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر ، وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئاً.

مثال ذلك: إما أن يكون هذا الشيء أبيض ، وإما أن يكون أسود ، فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود ، واستثناء أسود منتجٌ لنقيض أبيض ، وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئاً.

وإن كان مركباً من مانعة الخلو أنتج منه ضربان ، وهما استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر ، وأما استثناء العين فلا ينتج شيئاً ، عكس المركب من مانعة الجمع.

مثال ذلك «زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق» ، فاستثناء نقيض «في البحر» منتج لـ «لا يغرق» ، واستثناء نقيض «لا يغرق» منتج لـ «في البحر» ، فنقول «لكنه ليس في البحر، فلا يغرق، ولكنه يغرق، فهو في البحر». ثم قال:

لواحق القياس

وَمِنْـهُ مَـا يَـدْعُـوْنَـهُ مُـرَكَّبَـا ... لِكَـوْنِـهِ مِـنْ حُجَـجٍ قَـدْ رُكِّبَـا
فَـرَكِّبَنْـهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَـهْ ... وَاقْلِـبْ نَتِيْجَـةً بِـهِ مُقَـدِّمَـهْ
يلْـزَمُ مِـنْ تَـرْكِيْبِهَـا بِـأُخْـرَىٰ ... نَتِيْجَـةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَـرَّا
مُتَّصِـلُ النَّتَـائِـجِ الَّـذِيْ حَـوَى ... يَكُـوْنُ أَوْ مَفْصُـوْلُهَـا كُـلٌّ سَـوا

أقول: القياس إن تركب من قضيتين سمي قياساً بسيطاً، نحو «العالم متغير، وكل متغير حادث»، وإن تركب من أكثر من قضيتين سمي قياساً مركباً، نحو «النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده»، والنتيجة «النباش تقطع يده».

أقسام القياس المركب:

وهذا القياس ينقسم إلىٰ:

أ ـ متصل النتائج إن ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرىٰ وركبت مع مقدمة كبرىٰ، وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك، وهلمّ جرا كما قال المصنف، كقولنا: «النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، ينتج النباش سارق»، ونقول: «النباش سارق، وكل سارق تقطع يده، ينتج النباش تقطع يده».. إلى آخر ما تريد.

ب ـ وإلى مفصولها، وهو ما لم تذكر فيه النتائج، كالمثال قبل هذا،

والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط ، لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر ، وهي مرادة في المعنىٰ.

وسمي الأول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدماته ، بخلاف الثاني. ثم قال:

وإنْ بِجُـزْئِـيٍّ عَلَـى كُلِّـيْ اسْتُـدِلْ ... فَـذَا بِـالإسْتِقْـرَاءِ عِنْـدَهُـمْ عُقِـلْ
وَعَكْسُـهُ يُـدْعَـىٰ القِيَـاسُ المَنْطِقِـيْ ... وَهُــوَ الّــذِيْ قَــدَّمْتُــهُ فَحَقِّــقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ ... لِجَـامِـعٍ فَـذَاكَ تَمْثِيـلٌ جُعِـلْ
وَلاَ يُفِيـدُ القَطْـعَ بِـالـدَّلِيْـلِ ... قِيَـاسُ الإسْتِقْـرَاءِ وَالتَّمْثِيـلِ

أقول: المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام: استقراء وقياس وتمثيل.

فالأول: هو الاستدلال على الكلي بالجزئي، كقولنا: «كل حيوان يحرك فكه الأسفل» بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلا كذلك.

والثاني: هو الاستدلال على الجزئي بالكلي، عكس الاستقراء، كقولنا: «العالم حادث»، والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير، وكل متغير حادث. وقد تقدم ذلك بأشكاله.

والثالث: الاستدلال على جزئي بجزئي، كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر، للجامع بينهما وهو الإسكار، وهما جزئيان من مطلق المسكر.

والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس، وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح، وأن العلة في الجزئي المحمولُ عليه غير العلة في الجزئي المحمول. ثم قال:

أقسام الحجة

وَحُجَّــــةٌ نَقْلِيَّـــــةٌ[1] عَقْلِيَّـــــهْ	أَقْسَــامُ هَــذِيْ خَمْسَــةٌ جَلِيَّــهْ
خَطَــابَــةٌ شِعْــرٌ وَبُــرْهَــانٌ جَــدَلْ	وَخَــامِــسٌ سَفْسَطَــةٌ نِلْــتَ الأَمَــلْ

أقول: المراد بالحجة القياسُ ، ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس ، كما يأتي في قول المصنف: «وخطأ البرهان»[2] البيت ، احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان:

أ ـ نقلي وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع.

ب ـ وعقلي وأقسامه خمسة:

أولها ـ البرهان ، وسيأتي في كلام المصنف.

ثانيها ـ الجدل: وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو «العدل حسن ، والظلم قبيح» ، أو مسلَّمة بين الخصمين[3] ، سواء كانت صادقة أم كاذبة ،

(١) قوله «نقلية» نسبة للنقل ، لاستنادها إليه ، وإن كان العقل هو المدرك لها، وهي ما كان كلٌ من مقدمتيها أو إحداهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع، تصريحاً أو استنباطاً. هـ باجوري.

(٢) أي في ص / ٩٢/ .

(٣) سواء كانت القضايا المشهورة أو المسلمة جميعها أو بعضها ، والمشهورة: ما تطابق آراء الكل عليها ، كحُسْن الإحسان إلى الآباء والفقراء ، أو آراء الجلّ =

ليبنىٰ عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه.

والمقصود منه قهر الخصم، وإقناع من لا قدرة له على فهم البرهان.

ثالثها ـ الخطابة: وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة، فالأولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه، والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض، نحو «هذا لا يخالط الناس، وكل من لا يخالط الناس متكبر، فهذا متكبر».

والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه، دنيا وأخرىٰ.

رابعها ـ الشعر: وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض[1]، نحو «الخمر ياقوته سيالة، والعسل مِرّةٌ مهوِّعة، أو مقيئة».

والغرض منه انفعال النفس لترغيبها في شيء، أو تنفيرها عنه.

خامسها ـ السفسطة[2]: وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق، كقولنا في صورة فرس في حائط: «هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال».

والغرض منها الإيقاع في الشكوك والشبه الكاذبة، ويقال لها: مغالطة ومشاغبة. واستعمالها حرام بجميع أنواعها.

ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجية، وهي: أن يشغل المناظرُ

= كوحدة الإله، أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل.

والمسلمة: ما يسلمه الخصم ويقبله، أو ما يلزمه تسليمه وقبوله لكونه مستدلاً عليه في مقام آخر ا هـ حا الصبان / ١٥٠/.

(١) أي من جميعها أو من بعضها، سواء كانت مسلَّمة أو غير مسلَّمة، صادقة أو كاذبة.

وقوله: «الخمر ياقوتة سيالة» مثال لما تنبسط له النفس، وقوله: «العسل مرة مهوعة» مثال لما تنقبض منه النفس.

(٢) قال في الكبير: مأخوذة من «سوف» وهي الحكمة، و«اسطا» وهو التلبيس، ومعناها: الحكمة المموَّهة ا هـ الصبان على الملوي / ١٥٠/.

الذي لا فهم له ولا انقياد للحق فهمَ خصمه بما يشوش عليه ، ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ، ويستر بذلك جهله ، وهو كثير في زماننا ، بل هو الواقع.

فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقىٰ لا ليستعمل إلا لضرورة له ، كدفع كافر ومعاند ، كالسم لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة.

ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية ، بل ذكرها على ما سمح به النظم ، وترتيبها على ما ذكرتُه. ثم قال:

أَجَلُّهَا[1] البُرْهَانُ[2] مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَــدِّمَــاتٍ بِــالْيَقِيْــنِ تَقْتَــرِنْ
مِــنْ أَوَّلِيَّــاتٍ مُشَــاهَــدَاتِ مُجَــرَّبَــاتٍ مُتَــوَاتِــرَاتِ
وَحَــدَسِيَّــاتٍ وَمَحْسُــوسَــاتِ فَتِلْــكَ جُمْلَــةُ اليَقِيْنِيَّــاتِ

تعريف البرهان:

أقول: أعظم هذه الخمسة البرهان: وهو ما تألف من مقدمات يقينية[3]،

---

(١) أي أقواها وأولها البرهان، لأنه يفيد القطع، بخلاف غيره، ثم الجدل لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين، وهي المشهورات والمسلمات، ثم الخطابة لأنها تفيد الظن، ثم الشعر لانفعال النفس به كانفعالها باليقين والظن، ثم السفسطة. اهـ. الصبان / ١٥٢/ .

(٢) اعلم أن البرهان قسمان: لَمّي وإنِّي، وذلك أن الحد الوسط لا بد أن يكون علة للمطلوب ذهنا ، وإلا لم يصح الاستدلال ، ثم لا يخلو: ـ إما أن يكون علَّة في الخارج أيضاً ، بمعنى أنه سبب فيه ، كما في قولك «زيد متعفِّنُ الأخلاط ، وكلُّ متعفّن الأخلاط محموم ، ينتج زيد محموم». فإن تعفّن الأخلاط ـ بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة ـ علة الثبوت الحمىٰ في الخارج كما هو علة له في الذهن ، ويسمى البرهان حينئذ لمّياً ، لإفادة اللّمّيَـة التي هي العلة ، وسميت بذلك لأنه يقال في السؤال عنها لم:
ـ وإما أن لا يكون كذلك ، كما في قولك: «زيد محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط ، ينتج زيد متعفن الأخلاط» ، فإن الحمىٰ ليست علة لثبوت تعفن الأخلاط في الخارج ، بل الواقع العكس ، ويسمىٰ البرهان حينئذ إنّيا لإفادتنا إنّية الحكم ، أي ثبوته ، وسمي بذلك لأنه يقال فيه: إنّ كذا ، اهـ.

(٣) فإن قيل: قد يتركب البرهان من نظريتين ، فكيف عرّفه بقوله: «هو ما تألف من مقدمات يقينية»؟
أجيب: نعم قد يتألف من نظريتين ، ولكن يجب إنتهاؤهما إلى ضروريتين ، فالبرهان يتركب من اليقينيات أو مما ينتهي إليها.

بأن يكون اعتقادها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغير. واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة:

الأول ـ الأوليات، أي البديهيات، جمع أَوَّلي: وهو ما حَكَمَ فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل، كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا.

الثاني ـ المشاهدات، وتسمىٰ الوجدانيات، وهي: ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل، كجوع الإنسان وعطشه ولذاته وألمه.

والثالث ـ المجربات وهي: ما حكم به العقل والحسُّ مع التكرر، كقولنا: «السقمونيا مسهلة، والخمر مسكر».

والرابع ـ المتواترات وهي: ما حكم بها العقل مع حاسة السمع، كعلمنا بغزة[1] والشافعي[2]، بسبب كثرة المخبرين بذلك، الذين يؤمَن تواطؤهم على الكذب.

الخامس ـ الحدسيات[3]: وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرار، كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي الظن بذلك ظناً قوياً.

---

(١) مدينة في أقصىٰ الشام من ناحية مصر، بينها وبين عسقلان فرسخان أو أقل، وهي من نواحي فلسطين غربي عسقلان.
وغزة أيضاً: بلدة بإفريقية بينها وبين القيروان نحو ثلاثة أيام، كانت تنزلها القوافل القاصدة إلى الجزائر. ا هـ معجم البلدان ٤/ ٢٠٢/.

(٢) الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أحد الأئمة المجتهدين الذين زاع سيطهم، وانتشر مذهبهم، ولد في مدينة غزة من أرض فلسطين / ١٥٠ هـ/ وتوفي في مصر / ٢٠٤ هـ/ له مصنفات كثيرة منها كتاب الأم.

(٣) الحدسيات نسبة إلى الحدس، وهو: حصول المبادىء والمطالب وحضورهما في الذهن دفعة واحدة.
والمراد بالمبادىء الأدلة، وبالمطالب النتائج.
وإنما كان ذلك دفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من المبادىء إلى المطالب لكان هناك فكر، فتكون الحدسيات من النظريات، والفرض أنها من الضروريات.

السادس ـ المحسوسات: وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس، وكلها في الرأس خاصة به، إلا اللمس فإنه يتعدىٰ إلى بقية البدن.

وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات، بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة، فعدَّ اليقينيات خمسة.

ووجه حصر اليقينيات في الستة أنّ المعنى إما:

ـ أن يستقل العقل به فهو الأوليات.

ـ أو لا يحتاج إليه، فهو الوجدانيات والمحسوسات.

ـ أو يحتاج له ولغيره، فهو التجريبات والمتواترات والحدسيات، والعلمُ الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير، بسبب أنه قد لا تكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل، قاله بعضهم. ثم قال:

وفــي دِلاَلَــةِ المُقَــدِّمَــاتِ عَلَــى النَّتِيْجَــةِ خِــلاَفٌ آَتِ
عَقْلِــيٌّ أَوْ عَــادِيٌّ أَوْ تَــوَلُّــدُ أَوْ وَاجِــبٌ وَالأَوَّلُ المُــؤَيَّــدُ

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب:

الأول: أنّ النتيجة لازمة للنظر لزوما عقلياً لا تنفك عنه، بمعنى أنّ من علم المقدمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة، فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين، كلزوم الرؤيا للمرئي، وهو مذهب إمام الحرمين(١).

الثاني: أنّ العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر، لأنّ النظر مخلوق لله تعالىٰ، والعلمُ بالنتيجة يوجد عنده لا به، وهو مذهب الشيخ الأشعري(٢).

الثالث: أنّ العلم بالنتيجة متولد عن النظر، بجعل النظر مقدوراً للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه، كتولد حركة الخاتم عن حركة الأصبع، وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم، وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه.

---

(١) الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، ولد في جوين من نواحي نيسابور سنة /٤١٩ هـ/ ، وتوفي في نيسابور سنة /٤٧٨ هـ/ . له مصنفات كثيرة منها الورقات في الأصول، ومغيث الخلق ا هـ الأعلام ٤/ ١٦٠/ .

(٢) الإمام علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن، من نسل الصحابي المشهور أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقىٰ مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم. توفي ببغداد سنة /٣٢٤ هـ/ من كتبه مقالات الإسلاميين. الأعلام ٤/ ٢٦٣.

الرابع: أنّ النتيجة معلول للنظر ، وهو علة ، وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة ، وهو باطل ، لأن العلة لا تفارق معلولها ، والنظر لا يجامع النتيجة لأنه ضد العلم فلا يجامعه. ثم قال:

خاتمة

وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا | فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا
فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا | تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا
وَفِي المَعَانِيْ لالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ | بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ | أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَىٰ المُقَدِّمَاتِ
وَالحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ | وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
وَالثَّانِ كَالخُرُوْجِ عَنْ أَشْكَالِهِ | وَتَرْكُ شَرْطِ النُّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

أقول: الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس، والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس، وتارة من جهة صورته:

والأول: إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنىٰ:

ـ أما من جهة اللفظ:

أ ـ فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس، فيشبه المراد بغيره، كقولك: «هذه عين ـ أي شمس ـ وكلُ عين ـ أي تنبع الماء ـ سيالةٌ، ينتج هذه سيالة»، وهو باطل لعدم تكرر الحدّ الوسط، إذ محمول الصغرىٰ غير موضوع الكبرىٰ.

ب ـ أو استعمال المباين كالمرادف، كقوله: «هذ سيف[1]، وكل سيف

---

(١) أي مشيرا إلى سيف غير قاطع.

صارم ، ينتج هذا صارم» وهو باطل من جهة جعل صارم ، الذي هو السيف بقيد كونه قاطعاً ، مرادفاً للسيف ، الذي هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد ، وهو مباين له.

ـ وأما من جهة المعنى:

أ ـ فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة ، كقولنا: «الجالس في السفينة يتحرك ، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ، ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد» ، والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية ـ التي هي محمول القضية الأولى ـ كالحركة الذاتية ـ التي هي موضوع الثانية ـ.

ب ـ أو من جهة جعل النتيجة إحدىٰ المقدمتين بتغييرهما ، كقولنا: «هذه نُقلة ، وكل نقلة حركة ، ينتج هذه حركة» وهذه النتيجة إحدىٰ المقدمتين ، ويسمىٰ ذلك مصادرة عن المطلوب ، وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين ، فلم يحصل علم زائد عليها.

ج ـ أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا: «الفرس حيوان ، وكل حيوان ناطق ، ينتج الفرس ناطق» ، وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان ، الذي هو جنس ، بحكم الإنسان ، الذي هو نوع.

د ـ أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي ، كقولك في رجل يخبط في البحث ، وهو بعيد عن الفهم ، «هذا يتكلم بألفاظ العلم ، وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم ، ينتج هذا عالم» وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته:

ـ فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة ، كقولنا: «كل إنسان حيوان ، وكل حجر جماد» ، وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الإيضاح للمبتدي.

ـ أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة ، كأن تكون صغرىٰ الشكل الأول المشترط إيجابها سالبة ، أو تكون كبراه المشترط كليُّها جزئية ، كقولنا في الأولى: «لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل حجر جسم ، ينتج لا شيء من الإنسان بجسم» ، وهو باطل لفقد الشرط ، وهو إيجاب الصغرىٰ ، وفي الثانية[1] «كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان فرس ، ينتج بعض الإنسان فرس» وهو باطل لفقد الشرط ، وهو كلية الكبرىٰ ، وقس على ذلك فَقْد أي شرط من شروط الأشكال الباقية. ثم قال:

(١) أي وكقولنا في الثانية ، فهو معطوف على قوله: «كقولنا في الأولى».

هـــذَا تَمَـــامُ الغَــرَضِ المَقْصُــودِ مِــنْ أُمَّهَــاتِ المَنْطِــقِ المَحْمُــوْدِ
قَــدِ انْتَهَــىٰ بِحَمْــدِ رَبِّ الفَلَــقِ مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ
نَظَمَــهُ العَبْــدُ الــذَّلِيْــلُ المُفْتَقِــرْ لِـرَحْمَـةِ المَـوْلَـى العَظِيْـمِ المُقْتَـدِرْ
الأَخْضَــرِيُّ عَــابِــدُ الــرَّحْمَــنِ المُــرْتَجِــيْ مِــنْ رَبِّــهِ المَنَّــانِ
مَغْفِــرَةً تُحِيْــطُ بِــالــذُّنُــوبِ وَتَكْشِــفُ الغِطَــا عَــنْ القُلُــوبِ
وَأَنْ يُثِيبَنَـــا بِجَنَّـــةِ العُلَـــى فَــإِنَّــهُ أَكْــرَمُ مَــنْ تَفَضَّــلاَ

أقول: الأمهات جمع أمّ ، وأمُّ كلِ شيءٍ أصلُه ، وتقدم مرادفة الأصل للقاعدة.

و«المحمود» الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة.

و«الفلق» الصبح.

و«نظمه» من النظم ، وهو الكلام المقفىٰ الموزون قصداً ، وهذا النظم من بحر الرجز ، وأجزاؤه مستفعلن ست مرات.

و«العبد» المتصف بالعبودية ، وهي غاية التذلل والخضوع ، وليس للعبد وصف أشرف منها ، ولهذا قدّم موصوفها على غيره.

و«ورحمة الله» إحسانه ، أو إرادة إحسانه ، فهي من صفات الأفعال على الأول ، ومن صفات المعاني على الثاني.

«المرتجي» المؤمل.

و«المنان» فعّال ، من المنّ ، وهو تعداد النعم ، وهو محمود من الله ، مذموم من الخلق.

و«المغفرة» السِّتر ، ومعنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها.

وكشف الغطاء عن القلوب ، عبارة عن زوال الران عنها.

و«الثواب» جزاء العمل ، والعمل لأجل الثواب غير مذموم ، وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيماً له أكملَ منه.

وقوله «فإنه أكرم... إلخ» علة لقوله: «المرتجي» إلى هنا ، أي إنما أمّلت منه هذه الأمور أكرم من تفضّل بها ، وأفعلُ التفضيل ليس على بابه ، إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه ، ولا يخفىٰ ما في طلب المغفرة أولاً ، وطلب الثواب ثانياً ، من التخلية والتحلية. ثم قال:

وكُــنْ أَخِــيْ لِلْمُبْتَــدِيْ مُسَــامِحـا وَكُــنْ لإِصْــلاَحِ الفَسَــادِ نَــاصِحَــا
وَأَصْلِــحِ الفَسَــــادَ بِــالتَّــأَمُّــلِ وَإِنْ بَـــدِيْهَـــــةً فَـــلاَ تُبَـــدِّلِ
إِذْ قِيْــلَ كَــمْ مُــزَيِّــفٍ صَحِيْحَــا لأَجْـــلِ كَـــوْنِ فَهْمِـــهِ قَبِيْحَــا
وَقُــلْ لِمَــنْ لَــمْ يَنْتَصِــفْ لِمَقْصِــدِيْ العُـــذْرُ حَـــقٌّ وَاجِــبٌ لِلْمُبْتَــدِيْ
وَلِبَنِــي إِحْــدَىٰ وَعِشْــرِيْــنَ سَنَــهْ مَعْـــذِرَةٌ مَقْبُـــوْلَـــةٌ مُسْتَحْسَنَــهْ
لا سِيَّمَــا فــي عَــاشِــرِ القُــرُوْنِ ذِيْ الجَهْـــلِ وَالفَسَـــادِ وَالفُتُـــونِ

أقول: طلب المصنف متعطفاً ممن نظر في كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل، لأن الغالب على المستعجل عدمُ الإصابة، وتزييفُ الصحيح لقبح فهمه، إذ لو كان فهمه حسناً لما استعجل.

ثم إن المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب، أي المقصود من كلامه: العذرُ حق للمبتدي، متأكد ينبغي أن يلتمس له، فإنه ابن إحدىٰ وعشرين سنة، ومَنْ هذا سنه معذرته مستحسن قبولها، خصوصاً وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن.

و«القرن» مائة سنة، وقيل غير ذلك.

فإن قلت قوله: «وكن لإصلاح الفساد... إلخ» يغني عن قوله: «وأصلح الفساد»، فما فائدة ذكره بعد؟

قلت: إنه لا يغني عنه لأن الأول أمر بإصلاح الفساد، والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لا مع السرعة، فمفاد الأول غير مفاد الثاني. ثم قال:

وكَــانَ فــي أَوَائِـلِ المُحَـرَّمْ تَـأْلِيْـفُ هَـذَا الـرَّجَـزُ المُنظَّـمْ
مِـنْ سَنَـةِ إحْـدَى وَأَرْبَعِيْـنَ مِـنْ بَعْـدِ تِسْعَـةِ مِـن المِئِيْـنَ
ثُـمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلاَمُ سَـرْمَـدَا عَلَـى رَسُـوْلِ اللهِ خَيْـرِ مَـنْ هَـدَى
وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الثِّقَـاتِ السَّـالِكِيْـنَ سُبُـلَ النَّجَـاةِ
مـا قَطَعَـتْ شُمْـسُ النَّهـارِ أَبْـرُجَـا وَطَلَـعَ البَـدْرُ المُنِيـرُ فـي الـدُّجَـىٰ

أقول: أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول المحرم سنة إحدىٰ وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وتقدم معنى الصلاة، و«السلام» الأمان من النقائص.

و«السرمد» الدائم. وتقدم معنى الآل والصحب، وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب.

وقوله: «ما قطعت شمس النهار. . . إلخ» المقصود منه التعميم في جميع الأوقات، كما أن قوله فيما تقدم: «ما دام الحجا . . . إلخ».

و«الأبرج» جمع برج، وهو اسم لجزء من اثني عشر جزءاً من الفلك الثامن، وهو مقسوم ثلاثين جزءاً، كل جزء يسمىٰ درجة، والشمس تقطع في كل يوم درجة، فتقطع الفلك في ثلاثمائة وستين يوماً، وهي عدد السنة الشمسية.

و«البدر» اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوماً من الشهر العربي.

و«الدجىٰ» جمع دجية، وهي الظلمة.

وهذا آخر ما أردنا كتابته، نسأل من وفقنا له أن ينفع به إنه على ذلك قدير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

شرح العلامة الأخضري

على سُلّمه في علم

المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سموات تتجلىٰ فيها شموس المعارف ، ووسَّع دوائر أفهامهم ، فأولجهم قباب المخدرات من عرائس المعاني واللطائف ، وحباهم بحدائق العقول ، فتناولوا من ثمراتها ، فأصبحت آفاق قلوبهم مشرقة بسائر العلوم ، ففاقوا من عداهم من الورىٰ ، واستقروا على ذرى المجد ، وحلوا منابر العز بما سبق لهم في الكتاب المرقوم ، فتاهوا في رحاب العلم وعرصات الفهم على بساط حجج المعقول ، متبعين آثار الأصول طلباً لتحقيق المنقول ، فأصبحوا على بصيرة من الدين ، وفي أنهج السبل سالكين.

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، الرب الكريم ، الذي تقدس وتعالى عن أن يحاط برفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه ، وأشهد أن سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا محمداً عبده ورسوله ، قطب الجمال ، وتاج الكمال ، وديوان الشرف ، وبدر الترف ، خاتم رسله وأنبيائه وسيد أصفائه وأزكىٰ أوليائه ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة أرقىٰ بها مراقي الإخلاص ، وأنال بها غاية الاختصاص.

أما بعد:

فلما وضعت الأرجوزة المسماة «بالسلم المنورق في علم المنطق» وجاءت بحمد الله جملة كافية ، وللمقاصد من فنّها حاوية ، روادني بعض الأخوان من الطلبة ـ أكرمهم الله ـ المرة بعد المرة ، على أن أضع عليها

شرحاً مفيداً ، يبث ما انطوت عليه من المعاني ، ويشيد ما تقاصر فيها من المباني ، فأجبته لذلك طالباً من الله تعالى حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق ، وإن كنت لست أهلاً لذلك ، ولكن حملني عليه تفاؤلي ، ولم أضعه لمن هو أعلىٰ مني ، بل لأمثالي من المبتدئين ، فاللهَ اللهَ يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض ، المؤمن يلتمس العذر لأخيه المؤمن ، واللهَ اللهَ في الدعاء لي ولوالدي بالمغفرة والرحمة ، يرحمك الله ، وبالله التوفيق.

الحمـد لله الـذي قـد أخـرجـا[1]   نتـائـج الفكـر لأربـاب الحجـا

قال المحققون: الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقاً ، سواء كانت من أرباب الإحسان أو الكمال.

والشكر: هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب إنعامه على الشاكر.

فتبين من هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه ، يجتمعان في صورة ، وينفرد كل قسم في صورة ، فالحمد أعمّ سببا وأخصُّ محلا ، والشكر بالعكس.

وإنما عبرنا بالكلام دون اللسان كما فعل بعضهم ليشمل الحمدُ المحامد الأربعة.

وفي كون أل في الحمد جنسية ، أو عهدية اضطراب ، والأصح أنها

(١) بألف الإطلاق ، وقد فسر الشيخ الملوي الإخراج بالإظهار ، والأحسن أن يفسر بالإيجاد لأنه أبلغ من الإظهار ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل وماهنا ليس كذلك ، وقد للتحقيق ، ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذي قد أخرجنا في قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالىٰ خلافاً لمن زعم عدم وروده قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الأسماء الحسنى المعروفة ، فإن قيل: من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق وما في قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فتقتضي العبارة علّية الإخراج للحمد مع أن المتبادر أن المراد بالحمد ما يشمل الحمد القديم وهو غير معلل. أجيب بأن المعلل في الحقيقة إنما هو إنشاء الثناء كما تقدم وبهذا يجاب أيضاً عما يقال يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الإله الحق المنعم بجميع النعم بالصفات الجميلة تأمل ا هـ.

جنسية ، واختار بعضهم العهدية محتجاً بما يخرجيا بسطهُ عن الغرض من الإيجاز والاختصار.

ولما كان اسم الجلالة أعظم الأسماء ، لكونه جامعاً للذات والصفات ، اقترن به الحمد دون غيره من الأسماء.

وإنما افتتحنا هذا الرجز بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم ، وبالنبي ﷺ إذ كان يفعله في خطبه ، ولما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر»(١).

وبعضهم يكتفي بالبسملة عن الحمدلة بناء على أن المراد بالحمد في الحديث معناه بأي لفظ كان، وبه أجيب عن مالك وغيره من المصنفين كابن الحاجب.

وفي البيت براعة الاستهلال ، ومعناه عند أهل البلاغة: أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده ، وتسمىٰ بالإلماع.

و«الحجا» العقل. وبالله التوفيق.

(وحط عنهم من سماء العقل   كل حجاب من سحاب الجهل)

«وحط» معطوف على أخرج ، والضمير في «عنهم» يعود على أرباب الحجا.

وسمي «العقل» سماء مجازاً ، لكونه محلا لطلوع شمس المعارف المنيرة ، كما أن السماء محل لظهور شمس الإشراق الحسية.

وسمي «الجهل» أيضاً سحاباً مجازاً ، لكونه يحجب العقل عن الإدراكات المعنوية ، كما أن السحاب يحجب الناظر عن مطالعة الشمس الحسية ، هذا وجه المشاكلة بينهما.

فإن قلت: إن السحاب أمر وجودي ، والجهل أمر عدمي ، إذ هو نفي العلم ، وتشبيه الوجودي بالعدمي غير سديد ، فلا مشاكلة إذن بينهما!

---

(١) أخرجه ابن ماجه والبيهقي عن أبي هريرة. قال السيوطي: حديث حسن.

قلت: سقوط هذا السؤال لا يخفىٰ على كل ذي بال ، إذ لا نسلم أن الجهل أمر عدمي ، بل هو أمر وجودي ، بدليل أن الإنسان ـ أي الروح ـ قبل حجبه بالحجاب الناشىء عن التراب كان مدركاً لدقائق المعاني ، وهو الأصل في نفوس الأحياء ، وإنما عاقها عن ذلك وجود الحجب الجسمانية والنفسانية التي على عدد الأطوار ، ويدلك على إدراكه قبل الحجاب إقراره في الظهور يوم [ألست بربكم] بالوحدانية ، لانتفاء الحجاب الحائل بينه وبين الصواب ، وذلك أن الأرواح من العوالم الملكوتية ، والأبدان من العوالم الملكية ، فوضع العالم الروحاني في القالب الجسماني ليتم الوعد الرباني ، فصارت أطوار البدن حجبا للروح ، فنسيت ما أدركته بسبب تلك الحجب ، فخوطبت بعد الظهور بما أقرت به في الظهور.

فتبين من هذا أن الجهل أمر وجودي ، وهو الناشىء عن الحجاب الحائل بين الروح والمعاني الدقيقة ، حتى صارت لا تدركها إلا بالتفكر وخرق الحجب العادية لمن وفقه الله تعالى ، وبه أستعين.

(حتى بدت[1] لهم[2] شموس المعرفه رأوا مخدراتها منكشفه)

هذا البيت من تمام ما قبله ، بيَّن فيه ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أولي الألباب ، والمعنىٰ: حطّ عنهم ذلك حتى انتهىٰ بهم الأمر إلى أن ظهرت لهم شموس من الأفهام والمعارف ، فنظروا مخدرات عرائس المعاني واللطائف.

وقولنا: «رأوا مخدراتها» على حذف مضاف ، أي رأوا مخدرات عرائس

---

(١) أشار المصنف في شرحه إلى أن حتى هنا تفريعية على قوله حط الخ ، وجعلها الشيخ الملوي غائية وهو يقتضي أن ما جعلت غاية له وهو الحط تدريجي بمعنى أنه حصل شيئاً فشيئاً وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وإن كان قد يتوهم خلافه ، فإن قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة في المغيا فيقتضي جعلها غائية أن الحط موجود وقت بدوّ شموس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بأن محل الدخول إذا لم تقم قرينة على عدمه لا تدخل في المغيا بخلاف حتى ا هـ.

(٢) أي لأرباب الحجا.

المعرفة منكشفة ، وهذا النوع من المجاز الذي يعرف بلزوم تقييده كـ جناح الذل.

و«الخِدر» الستر ، قال امرؤ القيس:

ويومَ دخلتُ الخِدْر خِدرَ عُنَيْزة فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلي

والضمير في قوله «رأوا» عائد أيضاً لأرباب الحجا. وهذا البيت نظير قولنا في الأرجوزة الموسومة بالزهرة السنية.

(فأصبحت شمس القلوب مشرقه وبجلال ربها محققه)

(نحمد جلّ على الإنعام بنعمة الإيمان والإسلام)

عبَّر بالمضارع في نحمده دون الماضي إشعاراً منه بدوام الحمد واستمراره ، إذ هو مشعر بالثبوت ، والماضي بالانقطاع.

وقوله «على الإنعام» متعلق بـ نحمده ، و«جلّ» بمعنى عظم.

والحمد هنا مقيد ، ولا شك أنّ من أجلّ النعم التي يجب أن يُحمد عليها تبارك وتعالى نعمة الإيمان والإسلام ، إذ هي محل الفائدة ونجاة العائدة ، نسأله سبحانه أن يختم لنا بأكمل حالات الإيمان والإسلام ، وبالله التوفيق.

(من خصنا بخير من قد أرسلا وخير من حاز المقامات العلى)

هذا إقرار بنعمة أخرى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمد الله تعالى عليها ، وهي أن جعلنا من أمة سيد أهل السموات والأرض ، رئيس الأشراف ، وسلطان الموقف ، تسليماً كثيراً لأنه خيرة المرسلين ، وأمته خير الأمم ، قال الله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ الآية ، وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ الآية.

و«مَنْ» في قولنا: «من خصنا» موصولة خبر مبتدأ محذوف ، أي هو الذي خصنا ، ثم فسره ﷺ باسمه الأعظم بقوله:

(محمد سيد كل مقتفىٰ العربي الهاشمي المصطفىٰ)

«محمد» بدل من لفظ «خير» في البيت المتقدم ، و«سيد» نعته ، و«المقتفىٰ» المتبع ، والمراد به المرسلون ، ولا شك أنه ﷺ أشرف

المرسلين ، لقوله ﷺ «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»[1] ، وقوله: «أنا العاقب».

وتقديم العربي في البيت على الهاشمي من حسن الترتيب العقلي ، لأن بني هاشم نوع من العرب ، وتقديم الجنس على نوعه أولىٰ ، ثم قال «المصطفىٰ» أي من بني هاشم إشارة إلىٰ قوله ﷺ: «إن الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفىٰ قريشاً من كنانة ، واصطفىٰ من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار من خيار»[2] وبالله التوفيق.

(صلـى عليـه الله مـا دام الحِجـا   يخوضُ من بحر المعاني لُجَجَا)

لما ذكرنا اسمه ﷺ في البيت المتقدم وجب أن نصلي عليه ، لأن من ذكره أو ذُكر بين يديه ولم يصل عليه بخيل. والصلاة على النبي ﷺ واجبة على كل مسلم مرة في عمره ، وتبقى بعد ذلك مؤكدة ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ وقال ﷺ: «أولىٰ الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة»[3] وقال ﷺ: «صلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»[4] ، وقال عليه الصلاة والسلام: «الصلاة عليَّ نور يوم القيامة ونور في القلب ونور في القلب ونور على الصراط» وقال ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا علي من الصلاة فيه»[5].

والأحاديث في فضلها جمة لا تنحصر ، وخصائصها لا تنضبط ، فمن ذلك قضاء الحاجات ، وكشف الكرب المعضلات ، ونزول الرحمة في جميع الأوقات.

---

(١) الحديث أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه بروايات مختلفة.
(٢) أخرجه مسلم والترمذي.
(٣) أخرجه الترمذي وابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود.
(٤) أخرجه الطبراني في الكبير عن الحسن بن علي بلفظ «حيثما كنتم فصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني».
(٥) أخرجه أبو داود وابن ماجه.

واتفق العلماء على أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود إلا الصلاة عليه ﷺ ، فإنها مقطوع بقبولها إكراماً له عليه الصلاة والسلام ، وورد أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها لا يردُّ ، وناهيك بهذا شرفاً وكفىٰ به تفضيلاً.

والصلاة من الله زيادة تشريف وإكرام ، ورفع درجة وإنعام ، ومن الملائكة تسبيح ، ومنا دعاء.

و«ما» من قولنا «ما دام الحجا» مصدرية ظرفية ، أي مدة دوام الحجا يخوض لججا من بحر المعاني ، و«اللجج» جمع لجة ، وهي البركة ، وفي هذا تنبيه على أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ الآية ، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة في أول بيت ، وبالله التوفيق.

(وآلــه وصحبــه ذوي الهــدى   مَن شُبِهوا بأنجُمٍ في الاهتدا[(1)])

ورد في الحديث أنهم قالوا: «أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك» فقال: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى

---

(١) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به ، وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن يقول في الهداية لأوصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هي الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فإنه وصف للمهتدي بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ الملوي من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدىٰ به فهو مصدر المبني للمفعول ولا شك أنه صفة لكل منهما. لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لأن الأول ينجي من الهلاك الأخروي بل ومن الدنيوي بخلاف الثاني فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى في المشبه به ، لأنا نقول التشبيه إنما هو باعتبار الحسّ والمألوف ولا يخفى أن الاهتداء في المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافي أنه أقوى في المشبه باعتبار آخر فتأمل ا هـ.

آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد» فلذلك وجب علينا أن نصلي عليه وعلى آله كما أمرنا.

واختلف في معنى الآل فقيل: هم أهل بيته وعترته ، وقيل: بنو هاشم ، وقيل: بنو عبد المطلب.

واختلف في إضافته إلى الضمير فمنعها الكسائي[١] والنحاس[٢] وأجازها الجمهور ، وزعم الزبيدي أن إضافته إلى الضمير من لحن العامة ، وقال المرادي: والصحيح أنها من كلام العرب.

واختلف في الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال ، ثالثها: الأصح تجوز بالتبعية[٣].

وأما صحبه فهم كل من اجتمع معه مؤمناً به ، وعبارة «من اجتمع» أولى من عبارة «من رأى» ليدخل مثل ابن أم مكتوم ، ولفظ «الصحب» اسم جمع لصاحب.

وقولنا «من شبهوا بأنجم في الاهتدا» إشارة إلى قوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

وفي البيت العطف على ضمير الخفض من غير إعادة حرف الجر ، وهو ممنوع عند جمهور البصريين وأجازه الكوفيون والشلوبين[٤] والأخفش[٥]

---

(١) هو علي بن حمزة الكوفي أبو الحسن الكسائي إمام في اللغة والنحو القراءة من تصانيفه (معاني القرآن) ولد في الكوفة وتوفي بالري ١٨٩ هـ.

(٢) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري ، أبو جعفر النحاس ، مفسر وأديب ، مولده ووفاته بمصر ٣٣٨ هـ من نظراء ابن الأنباري. له تفسير القرآن.

(٣) الظاهر أن القول الأول الجواز مطلقاً ، والقول الثاني المنع مطلقاً ، والثالث الذي أشار إليه وهو الصحيح كما قال. والله أعلم.

(٤) عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشلوبين من كبار العلماء بالنحو واللغة ، مولده ووفاته بإشبيليه ٥٦٢ ـ ٦٤٥ هـ.

(٥) يطلق لقب الأخفش على ثلاثة من علماء النحو وهو عبد الحميد بن عبد المجيد =

وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك ، أما دليله عندهم نثراً فقراءة حمزة «تساءلون به والأرحام» بخفض الأرحام ، وقولهم: «ما فيها غيره وفرسه» بخفض فرسه ، وأما نَظماً فما أنشده سيبويه[1]:

فاليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجب

(وبعـدُ فـالمنطـقُ للجنَـانِ ... نسبتُـه كـالنحـوِ للسـانِ

فيعصمُ الأفكارَ عن غيّ الخطا ... وعن دقيقِ الفهمِ يكشفُ الغِطا)

في هذين البيتين إشارة إلى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف.

ـ فمن قال: إنه آله عرَّفه بأن قال: «المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتُها الذهَن عن الخطأ في الفكر».

فقولهم: «مراعاتها» تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر ، بل بقيد المراعاة ، إذ قد يخطىء المنطقي لذهوله عن المراعاة ، كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضاً.

ومن قال: إنه علم قال: «المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه». وهذا الخلاف حكاه في المطالب وهو لفظي ، وبالله سبحانه وتعالى التوفيق:

(فهـاك مـن أصـولـه قـواعـدا ... تجمـعُ مـن فنـونـه فـوائـدا

سميتُـه بـالسلَّـمِ المنَـورَقِ ... يـرقـى بـه سمـاء علـم المنطـق)

«هاك» بمعنى خذ ، و«القاعدة» ما يبنى عليه الشيء ، و«الفنون» الفروع ، والضمير في «سميته» عائد على التأليف المفهوم من السياق.

و«السلم» المعراج.

= أبو الخطاب المتوفى ١٧٧ هـ ، وهو الملقب بالأخفش الكبير ، والأخفش الأوسط وهو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المتوفى ٢١٥ هـ. والأخفش الأصغر وهو علي بن سليمان أبو المحاسن المتوفى ٣١٥ هـ.

(١) عمر بن عثمان أبو البشر الملقب بسيبويه ، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو ، لزم الخليل بن أحمد ففاقه. توفي ١٨٠ هـ.

ـ وهو في الحس ماله أدراج ليتوصل به إلى سطح وشبهه ، قال تعالى: ﴿أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.

ـ وهو في المعاني: كل ما يتوصل به من قريب إلى بعيد. وهو المراد هنا ، على أنه حقيقة في الحس مجاز في المعاني.

ووجه العلاقة هنا أن هذا التأليف لصغر جرمه وقربه وسهولة فهمه ، بالنسبة إلى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة بمثابة السلم الذي يرقىٰ به من أرض إلى سماء لأنه يعين على فهمها والدخول في علمها.

فإن قلت: هذا التأليف من المنطق ، فكيف جعلته سلماً للمنطق ، لأن جزء الشيء لا يكون سلماً له؟

قلت: المراد أن هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر ، وأيضاً فإن المنطق منه سهل ومنه صعب ، فالمعاني السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض.

و«المنورق» المزين قال الشاعر:

(فهذا عليه رونق الخط وحده وهذا عليه رونق الخط والملك)

(والله أرجو أن يكون خالصاً لوجهه الكريم ليس قالصا
وأن يكون نافعاً للمبتدىٔ به إلى المطولات يهتدي)

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بأرجو ، و«القالص» الناقص.

ولما كان هذا الكتاب سبباً إلى المطولات ، وسلماً يرقى به من هذا الفن درجات ، وباباً يدخل به من هذا الفن على المخدرات ، قلت في آخر البيت الثاني «به إلى المطولات يهتدي» ولا شك أن من حفظه وفهمه يكون له سبباً في الدخول في هذا الفن ، ويضمن له جل مهماته ويعينه على فهم مطولاته ، وبالله التوفيق.

فصل في جواز الاشتغال به

(والخُلْفُ في جوازِ الاشتغالِ　　بهِ على ثلاثةٍ أقوالِ
فابنِ الصلاحِ والنواوي حرَّما　　وقالَ قومٌ[1] ينبغي أن يُعْلما
والقَولةُ المشهورةُ الصحيحهْ　　جوازُه لِكاملِ القريحهْ
مُمارسِ السنةِ والكتابِ　　ليهتدي به إلى الصوابِ)

هذا الفصل موضوع موضوع لذكر الخلاف المذكور في جواز الاشتغال بعلم المنطق ، ليكون المبتدي على بصيرة من مقصوده ، وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر ، فمنعه النووي وابن الصلاح ، واستحبه الغزالي

---

(١) هو الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف ، وقوله ينبغي أن يعلما: طرق فيه الشيخ الملوي احتمالي الوجوب والندب حيث قال: وقوله ينبغي يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب. ا هـ لكن المصنف جزم بحمله على الاستحباب حيث قال واستحبه الغزالي ومن تبعه وفي كلام بعضهم أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب ، وأيضاً في كلام ابن يعقوب أن الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول على أن المراد لا يوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضاً على من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب ، وما يروى أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت. ا هـ ملخصاً من كلام بعض المحققين ا هـ باجوري.

ومن تبعه قائلاً من لا يعرفه لا يوثق بعلمه ، والمختار والصحيح جوازه لذكي القريحة ، صحيح الذهن ، سليم الطبع ، ممارس الكتاب والسنة ، لئلا يؤول به إلى اتباع بعض الطرق الوهمية ، فيفسد المقدمات والأقسية النظرية ، فتزل قدمه في بعض الدركات السفلية ، ومنه ضلت المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية فخاضوا في ذلك حتى بدلوا وغيروا في السنة الشرعية والملة المحمدية ، فباءوا بضلالة جلية وجهالة غبية.

اللهم وفقنا لاتباع النبيين ، وتوفنا مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين ، يا رب العالمين ، وبالله التوفيق.

أنواع العلم الحادث

(إدراكُ مفـــردٍ تَصَـــوُراً عُلِـــمْ ودَرْكُ نسبـــةٍ بتصـــديـــقٍ وُسِـــمْ
وقـــدِّم الأولَ عنـــد الـــوضـــعِ لأنـــه مقـــدَّمٌ بـــالطبـــعِ)

وصف العلم بالحادث إخراجاً للعلم القديم ، إذ لا يوصف ضرورة ولا نظر.

والإدراك: وصول النفس للمعنى بتمامه من نسبة أو غيرها ، وهو قسمان: إدراك مفرد ، وإدراك نسبة.

- **فالأول**: يسمى تصوراً ، وهو: حصول صورة الشيء في الذهن ، كإدراكنا معنى العالم أو الحدوث.

- **والثاني**: يسمى تصديقاً ، وفيه خلاف ، فمذهب الإمام أن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات ، ومذهب الحكماء أنه مجرد إدراك النسبة خاصة ، والتصوراتُ الثلاثة عندهم شروط ، هذا معنى قولهم: «التصديق بسيط على مذهب الحكماء ، ومركب على مذهب الإمام».

فمذهب الحكماء أن التصديق من قولك: «العالم حادث» مجرد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم ، ومذهب الإمام ، أنه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدوث والنسبة.

ثم التصديق جازم وغير جازم:

ـ **فالأول**: إن لم يقبل التغير فعِلْم ، كالحكم بأن «الجبل حجر ، والإنسان متحرك» ، وإن قَبِل فاعتقاد ، إما صحيح إن طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين ، وإما فاسد إن لم يطابق ، كاعتقاد المعتزلة منعَ الرؤيةِ ، والفلاسفة قِدَمَ العالم.

ـ وغيرالجازم ما قارنه احتمال ، إما ظن إن ترجح على مقابله ، أو وهم وهو مقابله ، أو شك إن تساويا.

تنبيه:

قال إمام الحرمين: لا يعرَّف العلم بالحقيقة لتعذره ، بل القسمة والمثال. وقال الرازي: هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفاً له. واختير أنه «معرفة المعلوم» فيشمل الموجود والمعدوم ، قيل: ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور[1] انتهى (قوله: «وقدم الأول عند الوضع» البيت) ، هذا من الترتيب العقلي ، يعني أنه يجب تقديم التصور على التصديق وضعاً ، كما أنه تقدم عليه طبعاً ، لأن كل تصديق لا بد معه من تصور ، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فإن قلت: ما ذكرته من منع تقديم التصديق على التصور قد فعله ابن الحاجب في تأليفه الفرعي ، والشيخ ابن أبي زيد وغيرهما.

قلت: أجابوا عن ذلك بأجوبة منها: أن المطلوب إنما هو مطلق الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالحكم ، ومنها أن المطلوب التصور الذهني وقد حصل وبالله التوفيق.

---

(١) ذلك لأن العلم معرفة المعلوم فالمعلوم مشتق من العلم فذلك دور وهو جائز لأن تعلق العلم بالمعلوم تصدر وتعلق المعلوم بالعلم اشتقاق فاختلفت الجهة فجازه ، وحتى يكون الدور مستحيلاً يلزم توفر شرطين هما اتحاد الجهة واختلاف الزمان أما إذا اختلفت الجهة واتحد الزمان أو اتحدت الجهة والزمان جاز الدور.

(والنظـري مـا احتـاج للتـأمـل[1]   وعكسُـه هـو الضـروريُّ الجلـي)

أعني أن العلم الحديث قسمان: ضروري ونظري:

ـ **فالضروري**: ما يدرك بديهة بلا تأمل، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين، والنار محرقة.

ـ **والنظري**: ما يحصل بالنظر والاستدلال، كالعلم بأن الواحد عُشْرَ عشرِ المائة، وبأن العالم حادث.

تنبيه:

في العلوم مذاهب: ثالثها[2] أن بعضها ضروري، وبعضها كسبي، وفَصَّلَ في المطالع بين التصور فجعله ضرورياً، وبين التصديق فجوز فيه الأمرين، والنظر: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم.

والياء في قوله: «والنظري» للنسبة، وسكنت للضرورة. وبالله تعالى التوفيق.

---

(١) أي إدراك ما احتاج سواء كان ذلك الإدراك تصوراً أو تصديقاً كما علمت. وقوله للتأمل أي للفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحي الذي هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي وإلا لكان تعريف النظري غير جامع وتعريف الضروري غير مانع لعدم شمول الأول لما احتاج إلى الاستقراء الذي هو تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ. ولما احتاج إلى التمثيل الذي هو القياس الأصولي كما في قول الإمام الشافعي رضي الله عنه: النبذ حرام كالخمر مع شمول الثاني لذلك، ولهذا قال الشيخ الملوي يجب أن يعنوا بالنظر في هذا المقام ما هو أعم من القياس ولواحقه أي بأن يريدوا به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظري فإن المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى يعم الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل فليتأمل اهـ باجوري.

(٢) أي الأول كلها ضروري والثاني كلها نظري وثالثها المذكور.

(ومــا بــه إلــى تَصــوُرٍ وُصِــلْ يُــدعــى بقــولٍ شــارحٍ فلتبتهــلْ
ومــا لتصــديــقٍ بــه تُــوُصِّــلا بحجــة يُعَــرفُ عنــدً العقــلا)

اعلم أن الموصل إلى التصورات، يدعى بالقول الشارح، كالحد والرسم والمثال، وسيأتي بيانه في فصل المعرفات إن شاء الله تعالى، والموصلَ إلى التصديقات يسمى حجة، كالقياس والاستقراء والتمثيل، وسيأتي أيضاً في محله إن شاء الله تعالي.

و«ما» في البيتين موصولة عائدها الضمير المجرور بالباء، و«به» في البيت الأول يتعلق بوصل، وفي الثاني بتوصلا، وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد مبني للمفعول وبالله التوفيق.

أنواع الدلالة الوضعية

(دلالـةُ اللفـظِ علـى مـا وافقـه يـدعـونهـا دلالـةَ المطـابقـة
وجـزئـه تضمنـا ومـا لـزم فهـو إلتـزام إن بعقـل التُـزِم)

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية ، وهي التي يكون للوضع فيها مدخل ، وهي أنواع ، لأن اللفظ إما أن يدخل:

ـ على جميع المعنى الموضوع له ، فدلالة المطابقة ، لمطابقة الدالِّ على المدلول.

ـ أو على جزء معناه ، فدلالة التضمن ، سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول.

ـ أو على لازم معناه الذهني ، لزم مع ذلك في الخارج ، أم لا ، فدلالة الالتزام ، لاستلزام المعنى للمدلول.

فالأول: كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق» إذ هو موضوع لذلك المعنى.

والثاني: كدلالة «الإنسان» على «الحيوان».

والثالث: كدلالة «الإنسان» على «قابل للعلم» وهذا لازم ذهناً وخارجاً ، ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه ، كدلالة «العمى» على

«البصر» وهذا لازم له في الذهن ، أي مهما ذكر معه[1] ، فهو مناف له في الخارج.

ودلالة المطابقة نقلية اتفاقاً ، وفي الأخيرين أقوال ، ثالثها[2] الالتزامية عقلية والتضمنية نقلية والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة دون العكس خلافاً للإمام.

وقولنا: «دلالةُ اللفظ» البيت ، أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه ، لكونه موضوعاً له ، تدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم.

وقولنا: «وجزئه تضمنا» مجرور معطوف على ما وافقه ، أي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تضمنا.

وقولنا: «وما لزم» معطوف أيضاً ، أي ودلالة اللفظ على ما لَزِم معناه تسمى التزاماً.

وقولنا: «إن بعقل التزم» أي يشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنياً ، سواء لزم مع ذلك في الخارج ، كالأربعة للزوجية ، أو عقلياً خاصة ، كما في الضدين ، أما إذا كان اللزوم خارجياً فقط ، كالسواد للغراب ، فليس بدلالة الالتزام.

وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها في البداءة فالأولى أقواها وهلم جرا.

---

(١) أي مهما ذكر العمى ذكر معه البصر.

(٢) الأول الالتزامية والتضمنية عقلية. الثاني: الالتزامية والتضمنية نقلية. الثالث: المذكور.

فصل في مباحث الألفاظ

مستعملُ الألفاظ حيثُ يوجدُ ... إما مركبٌ وإما مفردُ
فأولٌ ما دلَّ جزؤه على ... جزءِ معناه بعكس ما تلا
وهو على قسمين أعني المفردا ... كلي أو جزئي حيث وُجِدا
فمُفْهِمُ اشتراكِ الكليُّ ... كأسدٍ وعكسُه الجزئي
وأولاً للذات إن فيها اندرج ... ما نِسبْه أو لعارضٍ إذا خرج

هذا الفصل في مباحث الألفاظ.

اعلم أن اللفظ قسمان: مهمل كأسماء حروف الهجاء، ومستعمل وهو قسمان:

ـ مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه، وهو تقييديٌّ نحو «الحيوان الناطق» وهو المقيد في اكتساب التصور، فهو في قوة المفرد، وخبريٌّ في نحو «زيد قائم».

ـ ومفرد وهو عكس المركب، أي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه «كزيد وقام وهل»، وهي أقسام المفرد الثلاثة، لأنه: إما أن لا يستقل بالمفهومية فالحرف والأداة، وإلا فإن دل على زمان معين فالفعل، وإلا فالإسم.

ثم المفرد إما كلي أو جزئي.

ـ فالكلي هو الذي لا يمنع نفسُ تصور معناه من وقوع الشركة فيه:

ـ سواء استحال وجوده في الخارج، كاجتماع الضدين.

ـ أو أمكن ولم يوجد كـ «بحر من زئبق ، وجبل من ياقوت».

ـ أو وجد منه واحد مع إمكان غيره كـ «الشمس» أو استحالته كـ «الإله».

ـ أو كان كثيراً متناهياً كـ «الإنسان» أو غير متناه كـ «العدد».

ـ والجزئي ما يمنع نفسُ تصور معناه من وقوع الشركة فيه ، ويسمى الحقيقي ، كـ «زيد» فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره.

ثم الكلي:

ـ إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته.

ـ وإن لم يندرج ، بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً ، كـ «الكاتب» مثلاً ، فإنه ليس داخلاً في حقيقة «زيد وعمرو».

ـ وإما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً ، بل واسطة ونوعاً ، كـ «الإنسان» فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً ، بل واسطة ونوعاً كـ «الإنسان» فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل ، وهي الحيوان والناطقية.

وقولنا: «مستعمل الألفاظ» البيت ، احترازاً من المهمل ، و«أول» في البيت الثاني مبتدأ ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في محمل التفصيل.

وقولنا: «جزء معناه» هو بضم الزاي لغة في الجزء وبها قرىء قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا﴾ وهي سبعية.

وقولنا: «بعكس ما تلا» عائد ما محذوف لأنه متصل منصوب بفعل ، و«تلا» أي تبع ، و«جزئي» في البيت الثالث محذوف التنوين للضرورة.

وقولنا في البيت الرابع: «فمفهم اشتراك» خبر مقدم على الكلي.

وقولنا: «وعكسه الجزئي» كذلك ويحتمل العكس و«الأسد» مثال للكثير المتناهي.

وقولنا: «أولاً للذات» البيت ، «أولاً» منصوب على الاشتغال ، وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب ، والمعنى أنسب الأول ، وهو الكلي

للذات إن اندرج فيها ، أو للعرض إن لم يندرج فيها بل خرج وبالله التوفيق.

(والكليات خمسةٌ دون انْتِقاصْ[1] جنسٌ وفصلٌ عَرَضٌ نوعٌ وخاصْ
وأولٌ ثلاثةٌ بلا شطط جنسٌ قريبٌ أو بعيدٌ أو وسطْ)

أعني أن الكلي على خمسة أقسام: جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة ، لأنه إما أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات ، أو مندرجاً فيها ، أو خارجاً عنها.

فالأول: النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو.

والثاني: الجنس إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو في حال الشركة ، والفصل إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة.

والثالث: إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته فالخاصة ، وإن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام.

فمثال الجنس «الحيوان» للإنسان ، والفصل كـ «الناطق» ، والنوع كـ «الإنسان» بالنسبة إلى الحيوان ، والخاصة كـ «الضاحك» والعرض العام كـ «المتحرك» وهو ثلاثة أقسام:

---

(١) أي ودون زيادة ففي كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ أي والبرد ، ووجه انحصار الكليات في الخمسة: أن الكلي إما جزء من الماهية وهو الجنس والفصل ، وإما تمامها وهو النوع ، وإما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام ، واعلم أنه قد استعلم بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثاني كما هنا ، لكن العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه ، وعلى تسليم أنه يسمى تذييلاً فالتذييل الجائز خاص بمجزوّ البسيط ، والكامل والمتدارك بناء على طريقة من أثبته وكأنه من استعمله تسامح لشبه مستفعلن آخر مشطور الرجز بمستفعلن آخر مجزوّ ما ذكر. ا هـ. باجوري.

ـ لازم كالتنفس والتحرك للإنسان.

ـ وسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل.

ـ وبطيء كالشيب والشباب.

ثم الجنس على ثلاثة أقسام:

ـ بعيد لا جنس فوقه، كالجوهر، ويسمى الجنس العالي وجنس الأجناس.

ـ وقريب لا جنس تحته، وهو الأسفل والأخير، كـ «الحيوان» للإنسان.

ـ ومتوسط وهو ما بينهما كالجسم.

وقولنا: «والكليات» البيت أي والكليات خمس بلا نقص ولا زيادة بدليل الحصر المتقدم.

و«جنس» وما بعده خبر مبتدأ محذوف أي وهي جنس إلى آخره وحذف لفظ العام الذي هو نعت لعرض للعلم به، وحذف تأء الخاصة للترخيم، وإن لم تكن منادى إلا أنها تصلح للنداء فرخمت للضرورة كقول امرىء القيس:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره   طريف بن مال ليله الجوع والخصر

و«أول» في البيت الثاني مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل و«لا» في قوله: «بلا شطط» زحلقت عن محلها، و«الشطط» الزيادة، كما في حديث «لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط» أي لا نقص ولا زيادة، و«أو» للتقسيم وبالله التوفيق.

فصل في نسبة الألفاظ للمعاني

(ونسبة الألفاظ للمعاني خمسة أقسام بلا نقصان
تواطؤ تشاكك تخالف والاشتراكُ عكسُه الترادفُ)

اعلم أن نسبة الكلي إلى معناه خمسة أقسام ، وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والاشتراك والترادف ، لأنه:

ـ إما أن تستوي أفراده فيه ، كالإنسان بالنسبة إلى أفراده ، فمتواطىء لتوافق أفراد معناه فيه.

ـ وإما أن يكون بعض معانيه أولى من البعض ، كالبياض ، فإن معناه في الثلج أولىٰ منه في العاج.

ـ وإما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض ، كالوجود ، فإن معناه في الواجب قبله في الممكن ، فمشكك لتشكيكه الناظر في أنه متواطىء نظراً إلى اشتراك جهة الأفراد في أصل المعنى ، أو غير متواطىء نظراً إلى جهة الاختلاف.

ـ وأما أن يتعدد اللفظ والمعنى ، كالإنسان والفرس ، فمتباين ، أي أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما.

وإما أن يتحد المعنى دون اللفظ ، كالإنسان والبشر ، فمترادف لترادفهما أي لتواليهما على معنى واحد.

ـ وإما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه.

(واللفـظ[1] إمـا طلـب أو خبـر وأول ثـلاثـة[2] سـتـذكـر
أمـرٌ مـع استعـلا وعكسُـه دُعـا وفـي التسـاوي فـالتمـاسُ وقعـا)

أعني أن اللفظ المركب قسمان ، طلب وخبر .

ـ والطلب إن كان فعلاً مع الاستعلاء أمر ، أو مع الخضوع دعاء ، ومع التساوي التماس ، وإلا فإن لم يحتمل صدقاً ولا كذباً كان تنبيهاً ، وكل ذلك إنشاء ، ولا كلام للمناطقة في الإنشاء لأن الصدق والكذب لا يعرضان له ومدار فنهم عليهما .

ـ والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وسيأتي إن شاء الله تعالى .

---

(١) أي المعهود وهو المستعمل ، وقوله إما طلب أو خبر أي أو تنبيه والأول ما دل على الطلب النفسي ، والثاني ما احتمل الصدق والكذب ، والثالث ما دل على تمنٍ أو ترجٍ أو نحو ذلك ، ولا يرد على الأول قولك لمن معه ماء أنا عطشان ونحوه لأن دلالته على الطلب ليس بذاته بل بقرينة المقام .

(٢) لا يخفى أن الأول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كاضرب ، وطلب الترك كلا تضرب . وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جار في كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله : أمر مع استعلاء لأنه لا يظهر إلا في طلب الفعل إذا طلب الترك لا يسمىٰ أمراً إلا أن يقال إنه مبني على أن طلب الترك طلب فعل الضد . ا هـ باجوري .

فصل
في الكل و الكلية والجزء والجزئية

(والكلُّ حكمُنا على المجموعِ ككلّ ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكلِّ فردٍ حُكما فإنّه كلية قد عُلما
والحكمُ للبعض هو الجزئية والجزءُ معرفتُه جلية)

قد تقدم بيان الكلي والجزئي ، ونتكلم هنا على اصطلاحهم في الكل والكلية ، والجزء والجزئية .

فالكل: هو الحكم على المجموع ، كقولنا: «كل بني تميم يحملون الصخرة» ، وكقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ .

والكلية: هي الحكم على كل فرد ، ككل بني تميم يأكلون الرغيف.

والجزئية: هي الحكم على بعض الأفراد.

والجزء: ما تركب منه ومن غيره كل.

وقولنا: «ككل ذاك ليس ذا وقوع» إشارة إلى ما تؤول به حديث ذي اليدين «أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ قال كل ذلك لم يقع أي مجموعة ، وإلا فبعضه وقع. ويروى أن الراوي قال: «بل بعضه وقع».

واللام في قولنا: «لكل فرد» بمعنى على أي ، وحيثما حكمنا على كل فرد فذلك الكلية. واللام في «للبعض» كذلك أيضاً.

وفي البيت الأول نقل الحديث بالمعنى ، والجمهورُ على جوازه للعارف ، وقال الماوردي[١]: إن نسي اللفظ جاز وإلا فلا. وقيل: بجوازه بلفظ مرادف ، وقيل: بجوازه إن كان موجبه علماً ، وقيل: بالمنع مطلقاً ، والله الهادي للصواب.

---

(١) علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي أقضى قضاة عصره من العلماء الباحثين ، وكان يميل إلى الاعتزال من كتبه أدب الدنيا والدين ، توفي ٤٥٠ هـ.

فصل في المعرفات

لما فرغ من الكلام على مبادىء التصورات وما يتعلق بها ، شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات ، ولما كان التصديق مسبوقاً بالتصور طبعاً بدأ بمبادىء التصورات ومقاصدها وضعاً ، وسيأتي الكلام على التصديقات إن شاء الله تعالى.

واعلم أن مدار هذا الفن على العلم ، إذ العلم تصورٌ ، أو تصديقٌ معه تصور ، ولا يُتوصل إلى التصور إلاّ بالقول الشارح ، وهو الحدود ، كما أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهي البراهين.

ثم تلك الحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية:

فمادتها معرفة الكليات الخمس وما يتعلق بها ، وتقدم الكلام عليها.

وغاتيها معرفة المحدود ، وهانحن نتكلم على صورته وكيفية تركيبه في هذا الفصل.

وذكر الغزالي في المستصفى قولين ، هل الحد عين المحدود أو خلافه؟ ، وجعله القرافي لفظياً قائلاً: هو غيره إن أريد به اللفظ ، وعينه إن أريد به المعنى ، والمعرِّف للشيء هو الذي يلزم من تَصورِه تصورُه أو امتيازُه عن غيره ، وقال: ولا يجوز أن يكون نفس الماهية ، لأن المعَرِف موجود قبل المعرَف ، والشيء لا يُعلم قبل نفسه ، ولا أعمَّ ، لقصوره عن إفادة التعريف ، ولا أخصَّ ، لكونه أخفىٰ ، فهو مساويه في العموم والخصوص انتهى كلام القرافي.

(معرفٌ إلى ثلاثةٍ قُسمْ حدٍ ورسميٍ ولفظيٍ عُلمْ
فالحدُ بالجنس وفصلٍ وقعا والرسمُ بالجنس وخاصةٍ معا
وناقصُ الحدِ بفصلٍ أو معا جنسٍ بعيدٍ لا قريبٍ وقعا
وناقصُ الرسمِ بخاصةٍ فقطْ أو مع جنس أبعد قدِ ارتبطْ
وما بلفظيٍ لديهم شُهِرا تبديلُ لفظ برديف أشهرا)

اعلم أن المعرف على ثلاثة أقسام: حقيقي ورسمي ولفظي.

ـ فالحقيقي قسمان: تام وناقص.

فالتام: ذكر الجنس القريب والفصل، كالحيوان الناطق للإنسان.

والناقص: ذكر الفصل فقط أو مع جنس بعيد.

وسمي هذا النوع حقيقياً، لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة، فنسب للحقيقة لهذا المعنى.

ـ والرسمي قسمان: تام وناقص.

فالتام: ذكر الجنس القريب والخاصة، كالحيوان الضاحك للإنسان.

والناقص: ذكر الخاصة وحدها، أو مع جنس بعيد، كالضاحك بالقابلية لا بالفعل.

والخاصة: معنى كلي يلزم الشيء ولا يوجد في غيره، وهي خارجية[1] بخلاف الفصل والجنس، فإنهما ذاتيتان كما تقدم، ويُعرف ذلك بوضع اللغة وفرض العقل.

واللفظي: تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع، كالقمح للبُرّ، والتقييد بالسامع زاده العراقي لعروض انعكاس الشهرة في اللغة.

تنبيه

الحد لغة: المنع.

---

(١) أي خارجة تعرض للشيء.

والرسم: العلامة ومنه قول جميل بن معمر:

رسم دار وقفت في طلله كِدت أقضي الحياة من جلله

أي علامتها وآثارها من رماد ونحوه.

وسمي الحد التام تاماً لكونه بالذاتيات والناقص منه ـ أي من الحد ـ ما كان ببعض الأجزاء وسمي ناقصاً لنقص بعضها.

فالتام هو الكاشف للحقيقة كلها.

والرسم إنما هو باللوازم الخارجية، وسمي بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها، وفي هذا المحل كلام وبحث يطول تتبعه، فليطالع في محله من المطولات.

وقولنا: «معرف» في البيت الأول مبتدأ، وحذفت منه «أل» للضرورة.

وقولنا: «ناقص الحد وناقص الرسم» دليل على أن المراد في البيت الثاني الحد التام والرسم التام، وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو واقع في العربية كعكسه.

وأزلنا تضعيف الصاد من الخاصة للضرورة، كقول ابن البناء[1] «مهما تر في مادة الموضوع» خَفَّفَ دالَ المادة للضرورة.

وقولنا: «جنس أبعد» صرفَ أبعد للضرورة، وارتَبَطَ مَعَنا اقترن.

وقولنا: «وما بلفظي» البيت، ما موصولة مبتدأ صلتها شهر، وفَصَل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور، لأن العرب توسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتوسع في غيرها، والخبر تبديل الخ.

و«رديف» صفة لموصوف محذوف، أي بلفظ رديف، و«أشهر» صفة لرديف، وحَذَف «لفظ» منه للعلم به.

---

(١) أحمد بن محمد أبو العباس ابن البناء رياضي باحث، كان أبوه بناءاً، من أهل مراكش مولداً ووفاة. له تصانيف كثيرة منها حاشية على الكشاف توفي ٧٢١ هـ.

وتقدير البيت: والمعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي، هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه.

تنبيه:

ما ذكرنا من التعريف بالفصل وحده، أو الخاصة وحدها، مبني على القول بجواز التعريف بالمفرد، وقال الزركشي[1] «والأصح خلافه» ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلفة.

فائدة:

قيل: أربعة لا يقام عليها برهان، ولا تطلب بدليل، وهي: الحدود والعوائد والإجماع والإعتقادات الكامنة في النفس، فلا يقال: ما الدليل على صحتها في نفس الأمر، ولا يقال: ما الدليل على صحة هذا الحد، وإنما يُردُّ بالنقض والمعارضة، والله الموفق للصواب.

(وشرطُ كلٍ[2] أن يُرى مطردا ... مُنعِكساً وظاهراً لا أبعدا
ولا مساوياً ولا تَجوُّزا ... بلا قرينةٍ بها تُحرزا
ولا بما يدري بمحدود ولا ... مشترك من القرينة خلا
وعندهم مِن جملةِ المردودِ ... أن تَدْخلَ الأحكامُ في الحدود

---

(١) محمد بن بهادُر أبو عبد الله بدر الدين عالم بالفقه الشافعي والأصول، تركي الأصل مصري المولد والوفاة ٧٩٤ هـ. من تصانيفه لقطة العجلان في الأصول.

(٢) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط في اللفظي كغيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراك هذه الأمور فيه لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساوياً لأن الغرض أنه أشهر منه، ولا مجازاً لأن المجاز أو الحقيقة ليسا مترادفين، ولا يمكن أيضاً دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقي ا هـ. وهو وجيه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركاً بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما في قوله لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه فليتأمل ا هـ باجوري.

ولا يجـوزُ فـي الحـدودِ ذِكْـرُ أو وجائزٌ في الرسم فادرِ ما رووا)

اعلم أنه يشترط في كل واحد من المعرفات أن يكون:

ـ جامعاً لأفراد المحدود، وهو معنى مطرداً.

ـ ومانعاً من دخول غيره في الحدود، وهو معنى منعكساً، هذا معناه عند القرافي، وقال الغزالي وابن الحاجب: المطردُ المانعُ، والمنعكسُ الجامعُ، وهو الجاري على ألسنة الفقهاء.

ـ وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساوياً له، فالخفي كقولنا: «ما هو البُرّ» فتقول: «الحنطة»، والمساوي كقولنا: «المتحرك ما ليس بساكن».

ـ ويجتنب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة، والمشتركة، والمجازية، وكل ما فيه إجمال، قال الغزالي: إلا إذا كانت قرينةٌ تدل على تفصيله فيجوز.

ـ ولا يجوز أيضاً بما تتوقف معرفتُه على معرفة المحدود، للزوم الدور، وقالوا: كالعلم، لا يقال فيه «معرفة المعلوم» لأن المعلوم مشتق من العلم، والمشتقُ لا يُعرف إلا بعد معرفة المشتق منه، فمعرفةُ المعلوم إذن تتوقف على معرفة العلم، والعلمُ على معرفة المعلوم، فجاء الدور.

وقال الزركشي: لا يلزم الدور من الاشتقاق، يعني لاختلاف جهة التوقف، أو لكونه معية، وذلك يخرج عن الدور.

ـ ويجنب أيضاً في الحدود دخول الحكم، لأن التصديقَ فرعُ التصور، والتصورَ فرعُ الحد، فيلزم الدور.

ـ ولا يلزم أيضاً دخول أو في الحقيقي، قال الأصبهاني(١): لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلاً على البدل، وذلك محال، وأما في الرسم فجائز.

وقولنا: «وشرط كل» البيت، شرط مبتدأ، وتنوين «كل» للعوض عن

---

(١) محمد بن عبد الرحمن أبو الثناء شمس الدين مفسر، عالم بالعقليات، توفي بالطاعون في القاهرة ٧٤٩ هـ من كتبه شرح أصول النسفي.

اسم ، وأن وصلتها خبر ، و«مطرداً» حال من ضمير يرى وتقديم الأبعد أولىٰ من تقديم مساوياً ، لأنه إذا كان يتحرز فيه من التحديد بالمساوي فَلأَن يتحرز فيه من التحديد بالأخفىٰ أحرىٰ.

وقولنا: «ولا تجوزا» أي ولا بلفظ تجوز ، فهو على حذف مضاف ، و«تحرزا» على صيغة المجهول نعتٌ لقرينة ، و«يدري» أي يعرف.

وقولنا: «أن تدخل الأحكام في الحدود» في محل مبتدأ ، و«من جملة» خبر مقدم.

وقولنا: «وجائز في الرسم» خبر مبتدأ محذوف ، أي وذكر «أو» جائز.

وقولنا: «فادر ما رووا» أي فاعلم ما رووه من التعليل والفرق بين الحقيقي والرسمي ، وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ، ويكون له خواص كثيرة ، فيجوز في قولنا: «الحيوان الضاحك أو الكاتب» لا في «الحيوان الناطق» ولا يجوز أيضاً جعل جزء المحدود جنساً له ، كالعشرة خمسة وخمسة ، وبالله التوفيق.

باب في القضايا وأحكامها

لما فرغ من الكلام على مبادىء التصورات ومقاصدها ، وهو الجزء الأول ، طفق الآن يتكلم على مبادىء التصديقات ، وسيأتي الكلام على مقاصدها إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة كما مرّ ، ولها أيضاً مادة وصورة وغاية:

ـ فغايتها أنها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه ، كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصور من سقيمه ، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى على صور الحجج ، ولنتكلم الآن على مبادئها وبالله التوفيق.

(وما احتمل[1] الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبرا)

قد تقدم أن اللفظ المركب قسمان: طلب وخبر ، وقد قدمنا الكلام على الطلب وهانحن نتكلم على الخبر.

---

(١) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الألفاظ فهي جنس. وخرج بقوله ما احتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمر وكغلام زيد ، وبقوله لذاته ما احتمله لا لذاته بل اللازمة فالإنسان آت من الأمر والنهي وغيرهما ، فإن قولك اسقني مثلاً وإن احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب للسقيا منك ، ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالأول أخبار الله وأخبار رسله والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الأربعة لأن ذلك يحتمل الكذب لذاته وإن قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال ا هـ باجوري.

اعلم رحمك الله تعالى أن ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمىٰ في الاصطلاح قضية وخبراً وإنما قلنا لذاته ليدخل نحو «السماء تحتنا والأرض فوقنا» فإن هذا بالنظر إلى تركيبه يحتملهما ، وإنما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه ، والله تعالى الموفق للصواب.

(ثـم القضـايـا عنـدهـم قسمـانِ   شــرطيــةٌ حمليــةٌ والثــانــي
كليــــة شخصيــــةٌ والأولُ   إمــا مســوَّرٌ وإمــا مهمــلُ
والســورُ كليــاً وجــزئيــاً يُــرى   وأربــعٌ أقســامُــه حيــثُ جــرى
إمــا بكــلٍ أو ببعــضٍ أو بِــلا   شيءٍ وليس بعض أو شبه جلا
وكلُهــا مــوجبــةٌ أو ســالبــه   فهــي إذن إلــى الثمــانِ آيبــه)

يعني أن القضية قسمان: شرطية وحملية:

والحملية: ـ إما شخصية ، وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئياً معيناً ، كزيد كاتب.

ـ وإما أن تتميز جزئيته بذكر السور ، كبعض الإنسان كاتب ، فهي المحصورة الجزئية.

ـ أو تتميز كليته بذكره ككل إنسان حيوان ، فالمحصورة الكلية.

ـ وإما أن تكون مهمله ، كإنسان كاتب ، وهي في قوة الجزئية لتحققها فيها.

فتلك أربع ، وكلها إما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية.

واعلم أن السور: هو اللفظ الدال على كمية الأفراد ، وهي أربعة أقسام:

ـ سور إيجاب كلي ككل الإنسان حيوان.

ـ وسور إيجاب جزئي كبعض الإنسان حيوان.

ـ وسور سلب كلي كلا شيء من الإنسان بحجر.

ـ وسور سلب جزئي كليس بعض الإنسان بحجر.

فهذه الأربع هي معاني السور ، وغلب التعبير باللفظ المذكور ، ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ، وكذلك قال: «أو شبه جلا» أي ظهر معناه فيه.

وقوله: «ثم القضايا» البيت ، ثم للترتيب الذكري خاصة ، و«حملية» معطوف على «شرطية» ، وحذف العاطف ضرورة ، و«الثاني» أي والقسم الثاني من قسمي القضايا ، وهو الحملية قسمان أيضاً ، كلية وشخصية ، وحذف العاطف أيضاً للضرورة ، و«الأول» أي والقسم الأول من قسمي الحملي ، وهو الكلي قسمان أيضاً ، إما مسور ، أي تقدمه سور كلي أو جزئي ، وإما مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي.

وقولنا: «وأربع» حذفت التاء من أربع ، وإن كان المعدود مذكراً ، للضرورة ، أي وأقسام السور أربعة حيث وجد.

وقولنا: «وكلها» البيت ، أي وكل تلك القضايا الأربع ، إما موجبة أو سالبة ، صارت ثمانية ، من ضرب اثنين في أربعة. و«آيبة» أي راجعة.

(والأولُ الموضوعُ في الحمليّهْ والآخرُ المحمول بالسويَّه)

لما فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم عن تسمية جزأيها ، ويعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه ـ وهو الجزء الأول ـ موضوعاً ، والمحكوم به ـ وهو الجزء الآخر ـ محمولاً ، وهنا معنى قولنا: «والأول الموضوع» البيت ، أي: والجزء الأول ـ وهو المحكوم عليه ـ يسمى موضوعاً ، والجزء الآخر ـ وهو المحكوم ـ يسمى محمولاً.

فإن قلت: فلم سمي هذا أول ، وهذا آخر ، مع أنا قد نجد المحكوم به مقدماً كقام زيد؟

فالجواب: أنه وإن كان متقدماً وضعاً فهو متأخر طبعاً.

تنبيه:

الحملية: وهي التي ينحل طرفاها إلى مفردين ، وهي ثمانية كما تقدم ، والشرطية: هي التي ينحل طرفاها إلى جملتين ، وإليه أشار بقوله:

(وإنْ على التعليقِ فيها قد حُكِمْ فـإنهـا شـرطيـةٌ وتنقسـمْ[1]
أيضـاً إلـى شـرطيَّـةٍ مُتَّصِلـةْ ومثلُهـا شـرطيَّـةٌ منفصلـةْ
جُـزآهمـا مقـدَّمٌ وتـالـي أمـا بيـانُ ذاتِ الاتصِـالِ
مـا أوجبـتْ تـلازُمَ الجـزئيـنِ وذاتُ الانفصـالِ دون ميْـنِ
مـا أوجبـتْ تنـافـراً بينهمـا أقسـامُهـا ثـلاثـةٌ فلتُعلَمَـا
مـانـعُ جمـعٍ أو خلـوٍ أو همـا وهـو الحقيقـيُّ الأخـصُّ فـاعلمـا

القضية الشرطية: هي التي يحكم فيها على التعليق أي: وجودُ إحدىٰ قضيتيها معلَّق على وجود الأخرى ، أو على نفيها.

أقسام القضية الشرطية:

وهي قسمان: متصلة ومنفصلة ، والجزء الأول منهما يسمى مقدماً ، والثاني تالياً.

ـ فالمتصلة: هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرىٰ أو لا لزومها ، وهي التي توجب التلازم بين جزأيها نحو [لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا] وكقولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فجزآهما متلازمان.

ـ والمنفصلة: هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق ، وهي التي جزآها متعاندان نحو «العالم إما قديم أو حادث ، وزيد إما حي أو ميت».

---

(١) قسمها المصنف إلى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم إلى مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة ، فالأولى ما حكم فيها على وضع معين من الأوضاع الممكنة أي حال معين من الأحوال الممكنة مثالها متصلة نحو إن جئتني الآن أكرمتك ومنفصلة نحو زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب ، والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع مثالها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ومنفصلة دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً ، والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع مثالها متصلة قد يكون إذا كان هذا حيواناً ، ومنفصلة إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فتنبه ا هـ باجوري.

وهي على ثلاثة أقسام:

ـ مانعة الجمع ، نحو «هذا العدد إما مساو لذلك أو أكثر» فيمتنع اجتماعهما؛ ويمكن الخلو عنهما ، بأن يكون أقلّ.

ـ ومانعة الخلو ، نحو «إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق» فيمكن الجمع بينهما ، بأن يكون في البحر ولا يغرق ، ويمتنع خلوه عنهما ، بأن لا يكون في البحر ويغرق.

ـ ومانعتهما ، كالعدد إما زوج أو فرد ، فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ، ويمتنع خلوه عنهما ، وهذا القسم هو الحقيقي ، وهو أخص من قسيميه ، لأنه مهما حكم فيه بالتنافر بين طرفيه وضعاً ورفعاً فإنه يشاركه في مثاله ، مانعُ الجمع لصدقه عليه ، ومانع الرفع لصدقه عليه ، ويبقى كل قسم منهما مختصاً بمثاله ، فهما أعم وهو أخص منهما.

وقولنا: «وإن على التعليق» البيت ، إن شرطية ، و«حُكم» شرطُها ، والجواب فإنها ، ولذلك قُرن بالفاء وجوباً ، لأنه لا يصلح لأن يكون شرطاً ، وأيضاً منصوب على المصدرية من آخر يئيض أيضاً إذا رجع.

وقولنا: «أما بيان ذات الاتصال» البيت ، جواب «أمّا» «ما أوجبت تلازم» ، وحذفت الفاء من جوابها ، وذلك واقع نثراً ونظماً ، أما نثراً فكما وقع في خطبته ﷺ: «أما بعد ما بال الرجال» وأما نظماً فكقول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيراً في عِراض المواكب

فحذفت الفاء من قوله: «لا قتال» وهو جواب «أما».

وقولنا: «أوهما» أي أو مانعتهما ، أي مانعة الجمع والله أعلم.

فصل في التناقض

تعريف التناقض:

لما فرغ من القضايا وأقسامها طفق يتكلم على أحكامها، فمن ذلك التناقض: وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرىٰ كاذبة، والله أعلم.

تناقضٌ خُلْفُ القضيتينِ في ... كيفٍ وصِدْقٍ واحد أمر قفي
فإن تكن شخصيَّةً أو مهملةْ ... فَنَقْضُها بالكيفِ أن تبدِّلَه
وإنْ تكنْ محصورةً بالسورِ ... فانقُضْ بضدِ سورَها المذكورِ
فإنْ تكنْ موجبةً كليةْ ... نَقيضُها سالبةٌ جُزْئية
وإن تكنْ سالبةً كلِّيةْ ... نقيضُها موجبةٌ جزئيةْ

يعني أن التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكيف، وهو الإيجاب والسلب.

فشرطه أن لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب، ولا بد أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة.

فقولنا: «تناقض» مبتدأ، وسوَّغه بالنكرة التفصيلُ.

وقولنا: «فإن تكن شخصية» الخ، هذه قاعدة تعين في كيفية التناقض على ما اشتهر به تقريره وصَعُب تحصيله، وهي أن القضية:

إما أن تكون عارية عن السور، فهذه إن كانت سالبة كان نقيضها موجبة «كزيد قائم، ليس بالكيف البيت» أي: فإن كانت القضية شخصية أو مهملة فتناقضها بحسب الكيف ـ وهو الإيجاب والسلب ـ بأن تبدله، فإن كان

إيجاباً فتناقضها بحسب أن تبدله سلباً وبالعكس.

وإما أن تكون مسورة فتناقضها بضد سورها، بأن تعوض عن سورها سوراً يناقضه، وإليه الإشارة بقولنا: «وإن تكن محصورة» البيت، أي: وإن كانت القضية محصورة بأن تَقدمها سور فتناقضها بذكر نقيض سورها.

المسورات أربع وإليك بيانها:

وأقسام السور أربعة، كما تقدم، فالمسورات أربع:

١، ٢ ـ موجبة كلية «ككل إنسان حيوان» فنقيضها سالبة جزئية «كليس بعض الإنسان بحيوان».

٣، ٤ ـ وسالبة كلية «كلا شيء من الإنسان بحجر» فنقيضها موجبة جزئية نحو «بعض الإنسان حجر»:

وإن في البيتين شرطية، وجوابها نقيضها، فحذفت الفاء من جوابها للضرورة، كقول حسان رضي الله عنه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان

فكان من حقه أن يقول: فالله، لكن حذف الفاء للضرورة. وورد حذفها نثراً كما في الصحيح «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» أي فاستمتع.

فصل في العكس المستوي

تعريف العكس المستوي:

تكلم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا، وهو العكس المستوي، فالعكس المستوي: هو عبارة عن تحويل جزأي القضية، مع بقاء الصدق والكيف والكم إلا الإيجاب الكلي، فيعوض عنه الإيجاب الجزئي، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

(والعكسُ قَلْبُ جزأيِ القضيةْ   مع بقاءِ الصدقِ[1] والكيفية[2]

والكم إلا الموجب الكلية[3]   فعوضها الموجبة الجزئية

---

(١) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل إنسان ناطق كل ناطق إنسان فإن بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل إنسان حيوان لو عكس كلية، ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس فإن قولك كلُّ حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه، وبعض الإنسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وإن لم يكن موجوداً في الأصل كما لا يخفى. اهـ.

(٢) أي الإيجاب والسلب. وقوله والكم أي الكلية والجزئية.

(٣) استثناء من الأخير، وحذف التاء من الموجبة ترخيماً للضرورة، فإن قيل التعريف لا يدخله الإستثناء لأنه الماهية لا للأفراد: أجيب بأن هذا ليس تعريفاً بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم أنه تعريف فما ذكر من تدقيقات المناطقة والمصنفُ لم يعتنِ بذلك تقريباً وتسهيلاً للمبتدي أفاده الملوي في كبيره. اهـ.

والعكسُ لازمٌ لغيرِ ما وُجِدْ	به اجتماعُ الخستينِ فاقتَصِدْ
ومثلُها المهملةُ السلبيةْ	لأنها في قوة الجزئيةْ
والعكسُ في مرتبٍ بالطبعِ	وليس في مرتبٍ بالوضعِ)

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازماً من جهة الترتيب ، لا ما يتفق في بعض الأمور ، وإن لم يلزم في القانون الكلي.

وكل قضية يلزمها العكس فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم ، إلا الموجبة الكلية فتنعكس موجبة جزئية ، لأنا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق.

والمقصود من هذا الفصل إنما هو ما كان لازماً على جهة الصدق ، فتقول في عكس «كل إنسان حيوان» «بعض الحيوان إنسان» فلو عكستها مثل نفسها فقلت «كل حيوان إنسان» لم تصدق.

ثم إن العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب ، إلا التي تجتمع فيها الخستان ـ وهما السالبة والجزئية ـ «كليس بعض الحيوان إنساناً» فلا يصدق عكسها، وتلحق بها المهملة السالبة ، لأنها في قوتها تحقيقاً فيها كما مضىٰ.

والسالبة الكلية تنعكس صادقة مثل نفسها «كلا شيء من الإنسان بحجر ، ولا شيء من الحجر بإنسان» ، والموجبة الكلية تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدم ، والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضاً «كبعض الحيوان إنسان ، وبعض الإنسان حيوان» ، والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها «كالإنسان كاتب ، والكاتب إنسان».

واعلم أن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي ، وإليه الإشارة بقولنا: «والعكس في مرتب بالطبع» احترازاً من المفصلات ، فإن تحويل طرفيها ليس عكساً ، لأن كلاً من طرفيها صالح لأن يكون مقدماً وتالياً ، فلا يتعين ترتيبها إلا بالوضع ، بخلاف الحملية والمتصلة فإن ترتيبها طبيعي ، وإن انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوة.

واحترز بالمستوى من عكس النقيض.

باب في القياس

لما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادىء التصديقات شرع يتكلم هنا على مقصاد التصديقات ، وهي القياس وما يتعلق به .

تعريف القياس:

فالقياس: قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر .

أقسام القياس:

وهو قسمان:

ـ **الأول:** ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة ، ويسمىٰ اقترانياً وحملياً .

ـ **والثاني:** ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ، ويسمىٰ استثنائياً وشرطياً .

(إنّ القياسَ من قضايا صُوِّرا مستلزِماً بالذات قولاً آخرَ
ثم القياسُ عندهم قسمانِ فمنه ما يُدعى بالاقتراني
وهو الذي دل على النتيجة بقوةٍ واختصَّ بالحملية

أي إن القياس عند المناطقة هو المركب من قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر ، والاقتراني منه ما كان مشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو «العالم متغير» و«كل متغير حادث» ، وهو خاص بالقضايا الحملية فلهذا سمي حملياً . و«مستلزماً» حال من ضمير «صوّراً» و«قولاً» معمول للحال .

(فـإنْ تُـرِدْ تـركيبَـه فـركِّبـا مقـدّمـاتِـه علـى مـا وَجَبَـا
ورتِّـبِ المقـدمـات وانظـرا صحيحَهـا مـن فـاسـدٍ مُخْتَبِـرا
فـإنَّ لازمَ المقـدمـات[1] بحسَـبِ المقـدِّمـاتِ آت)

أي إذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس، فركب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما سيأتي من دلالتها على النتيجة، وتأمل تلك المقدمات، هل هي صحيحة أم لا، لئلا يفسد القياس فإن اللازم بحسب ملزومه.

واعلم أنه لا بد أن يشتمل على مقدمتين: صغرى وكبرى، والصغرى مندرجة تحت الكبرى أي داخلة فيها، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

(ومـا مـن المقـدمـاتِ صغـرى فيجـب انـدراجُهـا فـي الكبـرى
وذاتُ حـدٍ أصغـرٍ صغـراهُمـا وذاتُ حـدٍ أكبـرٍ كبـراهُمـا
وأصغـرٌ فـذاك ذو انـدراج ووسـطٌ يُلغـى لـدى الإنتـاج)

أي لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرىٰ وإلا لم يحصل اللزوم، إذ يلزم الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس.

ثم اعلم أن الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الأصغر، والكبرى هي المشتملة على محمولها المسمى بالحد الأكبر،

---

(١) تعليل لمضمون البيتين قبله. وقوله بحسب المقدمات آت، أي آت بطبقها ووفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فإن كانت المقدمات مطردة الصدق كان لازمها كذلك. وإن لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك، وبتقرير كلام المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك بل يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما في قولك كل إنسان جماد وكل جماد ناطق فإن لازمها وهو كل إنسان ناطق صادق، ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقاً اطراده صدقاً، ومن عدم اطراده صدقاً عدم اطراده صدقاً، وهذا لا ينافي أنه قد يصدق اتفاقاً كما في المثال المذكور فليتأمل. اهـ.

والطرف المتكرر المشترك بينهما يسمىٰ الحد الأوسط وهو الجامع بينهما ، والحد الأصغر مندرج في الأكبر ، وعند الإنتاج : يلغى الحد الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر ، هذا مضمون الأبيات .

فقولنا : «وما من المقدمات» البيت ، «ما» موصولة مبتدأ وخبرها «فيجب» ، و«صغراهما» خبر مبتدأ محذوف ، وتنوين «أصغر» و«أكبر» للضرورة ، والله أعلم .

* * *

فصل في الأشكال

(والشكــل عنــد هــؤلاء النــاس يُطلَــقُ علــى قضيتــي قيــاسِ
مِــنْ غيــرِ أن تُعْتَبَــرَ الأســوارُ إذ ذاك بــالضــرب لــه يشــارُ)

يعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً ، ومع اعتبارها ضرباً ، أي نوعاً من أنواع الشكل.

وقوله: «عند هؤلاء الناس» البيت ، الناس بدل ، أو نعت ، أو عطف بيان على الوجوه في المحلى بأل بعد اسم الإشارة ، و«عن» بمعنى على.

وقولنا: «إذ ذاك» البيت ، أي في وقت اعتبار الأسوار ، أي: يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمىٰ ضرباً.

أقسام الأشكال:

ثم اعلم أن الأشكال أربعة باعتبار الأوسط ، وبعضها أقوى من بعض بينتها بقولي:

(وللمقــدمــاتِ أشكــالٌ فقــطْ أربعــةٌ بحسَــبِ الحــدِ الــوســطْ
حمــلٌ بصغــرىٰ وَضْعُــهُ بكبــرىٰ يُــدعــى بشكــلٍ أولٍ ويــدري
وحملُــه فــي الكــلِّ ثــانيــاً عُــرِفْ ووضْعُــه فــي الكــلِّ ثــالثــاً أُلِــفْ
ورابــعُ الأشكــالِ عكــسُ الأولِ وهــي علــى الترتيــبِ فــي التكمُّلِ)

يعني أن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام ، لأنه:

ـ إما أن يكون موضوعاً في الكبرىٰ ، محمولاً في الصغرىٰ ، كـ «الإنسان حيوان ، والحيوان حادث» فهو الشكل الأول المسمى بالنظم الكامل لأنه أقواها ، وهي ترجع إليه في الحقيقة.

ـ وإن كان محمولاً فيهما كـ «الإنسان حيوان الفرس حيوان» فهو الشكل الثاني القريب من الأول ، لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع.

ـ وإما أن يكون موضوعاً فيهما كـ «الإنسان حيوان الإنسان حادث» فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع.

ـ وإما أن يكون موضوعاً في الصغرىٰ محمولاً في الكبرىٰ ، وهو عكس الأول كـ «الإنسان حيوان الكاتب إنسان» فهو الشكل الرابع ، وهو أضعفها لبعده عن الأول ، لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع ، وهذا معنى قولنا: «وهي على الترتيب» البيت. و«أربعة» نعت لأشكال ، وقدم «فقط» للضرورة.

(فحيثُ عن هذا النظامِ يُعدَلُ ... ففاسدُ النظامِ أما الأولُ
فشَرْطُه الإيجاب في صغْراهُ ... وأن تُرىٰ كليةَ كبراهُ
والثانِ أن يختلفا في الكيف معْ ... كليةِ الكبرىٰ له شرطٌ وقعْ
والثالثُ الإيجابُ في صغراهما ... وأن تُرى كليةً إحداهُما
ورابعٌ عدمُ اجتماعِ الخستين ... إلا بصورة[1] ففيها تستبين
صغراهما[2] موجبة جزئية ... كبراهما سالبة كلية)

---

(١) أي في صورة قوله ففيها يستبين أي ففي تلك الصورة يظهر اجتماع الخستين فالسين والتاء زائدتان وفي يستبين مع الخستين إسناد. الحذو بالواو بعد الذال وهو اختلاف حركة ما قبل الرويّ ، وهو جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الإسلام زكريا م شرح الجزرية.

(٢) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها فلا تغفل ا هـ.

أي إذا عُدل عن هـذه الأشكال ، وعن هـذا الترتيب ، فذلك فاسـد كما سيـأتي إن شـاء الله تعالى.

ثم ذكر شرط إنتاج كل شكل ، واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه لاستلزامه لتلك ، والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه.

وهانحن نذكر ضروب كل شكل ، أعني المنتجة منها ، ليبدو لك ما كان حاصلاً بالقوة حاصلاً بالفعل.

الشكل الأول وشرط إنتاجه:

فشرط إنتاج الشكل الأول إيجابُ الصغرى ، وكليةُ الكبرى.

فضروبه المنتجة إذن أربعة:

الضروب المنتجة للشكل الأول:

فضروبه المنتجة إذن أربعة:

ـ **الأول**: موجبتان كليتان ، كـ «كل ج ب وكل ب أ» ينتج «كل ج أ».

ـ **الضرب الثاني**: كليتان ، الصغرى موجبة ، كـ «كل ج ب ، ولا شيء من ب أ» ينتج «لا شيء من ج أ».

ـ **الضرب الثالث**: موجبتان ، والصغرى جزئية ، كـ «بعض ج ب ، وكل ب أ» ينتج «بعض ج أ».

ـ **الضرب الرابع**: الصغرىٰ ، موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية كـ «بعض ج ب ، ولا شيء من ب أ» ينتج «ليس بعض ج أ».

وإنما كانت نتيجة الضرب الأول «كلّ» ، والثاني «لا شيء» ، والثالث «بعض»، والرابع «ليس بعض»، لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما سيأتي.

الشكل الثاني وشرط إنتاجه:

وشرط إنتاج الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرى.

الضروب المنتجة للشكل الثاني:

فضروبه المنتجة أيضاً أربع:

ـ **الضرب الأول**: كليتان، صغراهما موجبة كـ «كل ج ب، ولا شيء من أ ب».

ـ **الضرب الثاني**: كليتان، صغراهما سالبة كـ «لا شيء من ج ب، وكل أ ب».

فالنتيجة في هذين الضربين كلية سالبة وهي: «لا شيء من ج أ».

ـ **الضرب الثالث**: صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، كـ «بعض ج ب، ولا شيء من أ ب».

ـ **الضرب الرابع**: صغرى سالبة جزئية، وكبرى موجبة كلية كـ «ليس بعض ج ب، وكل أ ب».

فالنتيجة في هذين الأخيرين سالبة جزئية، وهي «ليس بعض ج أ».

الشكل الثالث وشرط إنتاجه:

وشرط إنتاج الشكل الثالث إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين.

الضروب المنتجة للشكل الثالث:

فضروبه المنتجة إذاً ستة:

ـ **الضرب الأول**: كليتان موجبتان كـ «كل ب ج، وكل ب أ».

ـ **الضرب الثاني**: موجبتان، صغراهما جزئية كـ «بعض ب ج، وكل ب أ».

ـ **الضرب الثالث**: موجبتان، صغراهما كلية كـ «كل ب ج، وبعض ب أ».

فالنتيجة في هذه الثلاثة موجبة جزئية، وهي «بعض ج أ».

ـ **الضرب الرابع**: كليتان ، صغراهما موجبة كـ «كل ب ج ، ولا شيء من ب أ».

ـ **الضرب الخامس**: موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى كـ «بعض ب ج ولا شيء من ب أ».

ـ **الضرب السادس**: موجبة كلية صغرى ، وسالبة جزئية كبرى كـ «كل ب ج وليس بعض ج أ».

والنتيجة في هذه الثلاثة الأخيرة سالبة جزئية ، وهي «ليس بعض ج أ».

الشكل الرابع وشرط إنتاجه:

وشرط إنتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه ، ولو في مقدمة واحدة ، إلا في صورة واحدة من ضروبه ، وهي «أن تكون الصغرى موجبة جزئية» فيجب فيها حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية ، إذ لو جعلناها موجبة جزئية لم ينتج ، لعدم دلالة المقدمتين على النتيجة.

فضروب الرابع المنتجة إذاً خمسة:

ـ **الضرب الأول**: كليتان موجبتان كـ «كل ب ج ، وكل أ ب».

ـ **الضرب الثاني**: موجبتان، صغراهما كلية كـ «كل ب ج، وبعض أ ب».

والنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية ، وهي «بعض ج أ».

ـ **الضرب الثالث**: كليتان ، صغراهما سالبة نحو «لا شيء من ب ج ، وكل أ ب» ، والنتيجة سالبة كلية ، وهي «لا شيء من ج أ».

ـ **الضرب الرابع**: كليتان ، صغراهما موجبة ، كـ «كل ب ج ، ولا شيء من أ ب».

ـ **الضرب الخامس**: صغرى موجبة جزئية ، وكبرى سالبة كلية كـ «بعض ب ج ، ولا شيء من أ ب».

ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهي «ليس بعض ج أ».

تنبيهات:

الأول: هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة التعبير بها طلباً للاختصار ، فمعنى «كل ج ب» مثلاً : كل إنسان حيوان.

الثاني: زعم بعضهم أن الأشكال ثلاثة، وأن الرابع هو الأول منهما بعينه، قُدمت فيه الكبرى لموافقته له في الصورة ، وليس كذلك ، إذ الأشكال تتغير باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها، ولا يتغير ذلك إلا بتغير النتيجة ، ولو كان هو الأول لاتحدت نتائجها، ونتائج هذا عكسُ الأول، لأن المطلوب في قولنا: «كل ج ب وكل أ ج» ، بعض أ ب ، ولو جعلناه من الأول لنتج «كل أ ب».

وقولنا: «والثان أن يختلفا» البيت ، حذفت الياء من لفظ الثاني للوزن ، وذلك جائز حتى نثراً كقوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ ، والثان مبتدأ ، وأن وصلتها مبتدأ ثان ، وله شرطٌ خبره.

وقولنا: «إلا في صورة» البيت ، أي شرط الرابع انتفاء اجتماع الخستين ، أي السلب والجزئية ، إلا في صورة ففيها تستبين الخستان ، أي تظهر فيها لزوماً.

وقولنا: «صغراهما موجبة» البيت ، أي وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذلك الخ ، والله الموفق للصواب.

(فمنتج لأول أربعة ... كالثان ثم ثالثاً فستة
ورابعٌ بخمسةٍ قد أُنتجا ... وغيرُ ما ذكرتهُ لم ينتجا
وتتبعُ النتيجةُ الأخسَّ مِنْ ... تلك المقدماتِ هكذا زُكِنْ
وهذه الأشكالُ بالحَمليّ[1] ... مختصةٌ وليسَ بالشرطَيّ

---

(١) الباء داخلة على المقصور عليه فالمعنى أن الأشكال الأربعة المذكورة مقصورة على الحملي ولا تتعداه إلى الشرطي ، وهذه طريقة للمصنف ، والراجح أنها لا تختص بالحملي بل تكون في الشرطي أيضاً لأن جعل الحد الوسط تالياً في الوسطىٰ مقدماً=

والحذف في بعض المقدمات أوِ النتيجةِ لعلم آت)

يعني أن ضروب الشكل الأول المنتجة أربعة كما تقدم ، والضروب المنتجة للثاني أربعة أيضاً ، وهذا معنى قولنا: «كالثان» أي كعدد ضروب الثاني فهو على حذف مضافين.

ثم قال: «ثم ثالث فستة» أي ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة ، فثم الترتيب الذكري ، ثم قال: «ورابع» البيت ، أي والشكل الرابع منتج لخمسة ضروب ، فرابع مبتدأ نكرة ، والمسوغ التفصيل.

قوله: «وغير ما ذكرته» إلخ ، أي هذا الذي ذكرته من ضروب الأشكال إنما هو المنتج ، وإلا فضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر ، لأن كل مقدمة لا بد أن تكون مسورة بإحدى الأسوار الأربعة ، ثم تتعاقب الأسوار ، فيقع بعضها في محل الآخر ، أربعَ تعاقبات ، وأربعة في أربعة ستة عشر ، لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم ، وليس هذا المختصر محلاً لاستيفاء عقيمها ، وأيضاً فهذا المختصر إنما وضعناه في معظم أوقات العجلة والضيق ، وذلك وخط الشتاء سنة ٩٤١ هـ ، وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع في محلها وغرضنا الاختصار. وقوله: «وتتبع النتيجة» البيت ، الأخس: هو السلبية والجزئية ، و«زكن» أي علم.

ثم اعلم أن الأشكال مختصة بالقياس الحملي ، وإليه أشار بقوله: «وهذه الأشكال» البيت.

ثم اعلم أنه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها ، وهكذا النتيجة ، وإليه الإشارة بقولنا: «والحذف» البيت ، والحذف مبتدأ ، وخبره آت.

= في الكبرى يسمى شكلاً أولاً ، وجعله تالياً فيهما يسمى شكلاً ثانياً ، وجعله مقدماً فيها يسمى شكلاً ثالثاً ، وجعله مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى يسمى شكلاً رابعاً ، فمثال الأول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وليس ألبتة إذا كان النهار موجوداً فالليل حاصل وعلى هذا القياس. =

- فمثال حذف الصغرىٰ «هذا يُحَدّ لأن كل زان يحد».

- ومثال حذف النتيجة «هذا زان يُحَدّ» و«هذا زمان وكل رمان يحبس القيء».

(وتنتهـــي إلـــى ضـــرورة لمـــا   مـن دور أو تسلســل قــد لــزمـا)

يعني أن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك، وهما مستحيلان.

والدور: توقف كل واحد من الشيئين على الآخر.

والتسلسل توقف شيء على أشياء غير متناهية.

واللام في قولنا: «لما» للتعليل، و«من» لبيان الجنس، وهو مصدوق ما.

فصل في الاستثنائي

هذا هو القسم الثاني من قسمي القياس ، وهو القياس الشرطي المسمى بالاستثنائي ، وهو قسمان أيضاً ، متصل ومنفصل :

ـ **فالمتصل** : هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها ، وهو الذي يكون فيه حرف شرط نحو (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ، وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية والأخرى استثنائية .

ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي ، كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول، إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس .

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي يُعرَفُ بالشرط بلا امتِراءِ
وهو الذي دلَّ على النتيجةْ أو ضِدِّها بالفعلِ لا بالقوةْ)

أي من القياس قسم يسمىٰ بالقياس الاستثنائي ، وهو المعروف بالشرطي ، لكونه مركباً من قضايا شرطية ، وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ، نحو «لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة» و«لو لم يكن النهار موجوداً لما كانت الشمس طالعة» والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول مذكوران بالفعل .

وقولنا : «لا بالقوة» احتراز من الاقتراني وقد تقدم .

وقولنا : «ومنه» معطوف على منه المتقدم .

ثم اعلم أن المتصل إما أن يستثنىٰ عين مقدَّمه ، أو نقيضه ، أو نقيض التالي ، أو عينه :

ـ فاستثناء عين مقدمه يُنتج عين تالية نحو «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود».

ـ واستثناء نقيض تالية يستلزم نقيض مقدمه نحو (لو كان فيهما آلهة) الآية.

ـ وأما عكس هاتين الصورتين ، وهما استثناء نقيض المقدم ، أو عين التالي ، فلا يلزم فيهما إنتاج ، لاحتمال أن يكون التالي أعم من مقدمه ، إذ يلزم من ثبوت الأخص ثبوت الأعم ، ومن نفي الأعم نفيُ الأخص بخلاف العكس.

فإذا قلت: «مهما كان هذا إنساناً فهو حيوان» فلا يلزم منه «لكنه حيوان ، فهو إنسان» أو «لكنه ليس بإنسان ، فليس بحيوان» لما تقدم ، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

(فـإنْ يـكُ الشـرطـيُّ ذا اتصـالِ　　أنتـج وَضْـعُ ذاك وضـعَ التـالـي
ورَفْـــعُ تـــالٍ رَفْـــعَ أولٍ ولا　　يلـزمُ فـي عكسهمـا لمـا انجلـى)

يعني إن كان الشرطي متصلاً أنتج وضعُ مقدمه ـ أي ثبوته ـ وضعَ تاليه.

وقولنا: «وضع ذاك» إشارة إلى المقدم ، بدليل ذكر التالي.

ورفعُ تاليه ينتج رفعَ مقدمه بخلاف العكس ، فلا يلزم فيهما إنتاج ، وتقدمت الأمثلة.

وقولنا: «لما انجلا» إشارة إلى الفرق بينهما ، وهو التعليل المذكور قبل ، فاللام للتعليل، وحيث لم يكن التالي أعم بل مساوياً لزم من ثبوت هذا ثبوتُ والعكس ، وإنما كان كذلك لخصوص المادة لا لخصوص صورة التدليل.

تنبيه:

حيث يستثنى عين المقدم فأكثر ما يستعمل في الشرطية بلفظ «إن» فإنها موضوعة لتعليق الوجود[١] بالوجود ، وحيث يستثنى نقيض التالي فأكثر

---

(١) كتعلق وجود الحيوانية على وجود الإنسانية في قولنا الإنسان حيوان ناطق.

ما يؤتى بلو ، فإنها وضعت لتعليق العدم بالعدم ، وهذا يسمى قياس الخُلْف ، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايا منفصلة ، وهي المتعاندة ، وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي ، ومانع جمع ، ومانع رفع.

- فإن كان حقيقياً ، وهو مانع الجمع والرفع ، نحو «العدد إما زوج أو فرد» أنتج وَضْعُ كل من طرفيه رَفْعَ الآخر ، لامتناع الجمع ، بخلاف العكس لامتناع الخلوّ.

- وإن كان مانع جمع أنتج وَضْعُ أحد الطرفين رَفْعَ الآخر ، لامتناع الجمع والعكس لإمكان الخلو.

- وإن كان مانع الخلو ، فعكسه أي: ينتج رفعُ أحدهما وضعَ الآخر لامتناع الخلوّ ، لا العكس ، لإمكان الجمع وإليه أشرنا بقولنا:

(وإن يكن منفصلاً فوَضْعُ[1] ذا ... ينتج رفعَ ذاك والعكس كذا

وذاك في الأخصّ ثم إن يكنْ ... مانعَ جمعٍ فبوضعِ ذا زكنْ

رَفْعُ لذاك دون عكسٍ وإذا ... مانع رفع كان فهو عكس ذا)

أي وإن يكن القياس الشرطي منفصلاً فوضع كل من طرفيه ينتج رفعَ الآخر والعكس إن كان حقيقياً ، هذا معنى قوله: «وذاك في الأخص».

وإن يكن مانع جمع فوضع كل يوجب رفع الآخر دون عكس ، أي لا يوجب رفعُ كل وضعَ الآخر لجواز الخلو.

---

(١) أي بأن كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها إما أن تكون مانعة الجمع والخلو معاً وهذا هو القسم الأخص ، وإما أن تكون مانعة الجمع فقط وإما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس المنفصل مانعة الجمع فقط ، والثالث مانع الخلو وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط اهـ.

وإن كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم.

وقوله: «فبوضع» الخ جواب «إن يكن» و«رفع» نائب فاعل «زكن»، و«مانع رفع» خبر كان مقدم، فهو عكس جواب إذا.

* * *

لواحق القياس

لما فرغ من القياس ـ أي المفرد ـ شرع فيما يلحق به ، فمن ذلك القياس المركب ، وهو تركيب مقدمات يُنتج بعضُها نتيجةً يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجةٌ أخرى إلى هلم جرا.

وسمي مركباً لكونه مركباً من حجج متعددة نحو قولك: «كل ج ب ، وكل ب أ ، وكل أ د ، وكل د ط ، فكل ج ط».

وهو قسمان مفصّل النتائج ، وهو ما تذكر فيه النتائج ، ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجه.

(ومنه ما يدعونه مركباً   لكونه من حُجَجٍ قد رُكِّبا
فركِّبْنهُ إن تُرِد أنْ تَعْلَمَهْ   واقلبْ نتيجةً به مقدمه
يلزمُ من تركيبها بأخرى   نتيجةٌ إلى هلمّ جرا
متصلُ النتائجِ الذي حوى   يكون أو مفصولُها كلٌ سِوا)

أي ومن القياس قسم يسمى بالقياس المركب ، سمي بذلك لتركبه من حجج متعددة.

و«منه» خبر «ما» مقدم ، و«ما» موصولة مبتدأ ، واللام للتعليل ، و«إن» شرطية شرطها «ترد» وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه ، وهو قولنا: «فركب» هذا مذهب جمهور البصريين ، ومذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد من البصريين: أنه إذا تقدم هو الجواب نفسه والأول أصح.

وقوله: «واقلب» البيت، «نتيجة» مفعول أول لأقلب، والثاني «مقدمه»، و«يلزم» نعتها، و«متصل» خبر يكون، و«حوى» أي اشتمل عليها. والله الموفق للصواب.

(وإن بجزئي على كلي استُدِلْ فذا بالاستقراء عندهم عُقِل
وعكسه[1] يدعى القياسُ المنطقي وهو الذي قدمتهُ[2] فحققِ
وحيث جزئيٌ على جزئي حُمِلْ لجامعٍ[3] فذاك تمثيلٌ جُعِل
ولا يفيد القطعَ بالدليل قياسُ الاستقراءِ والتمثيلِ)

نبه في هذه الأبيات على نوعين مما يلحق بالقياس، وهما الاستقراء والتمثيل:

أ ـ فالاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا: «كل حيوان يحرك فكه السفلي عند المضغ» لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم، كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان.

وعكس الاستقراء وهو الاستدلال بالكلي على الجزئي المفيد للقطع، وهو القياس المنطقي المراد من هذاالفن، وقد تقدم ذكره.

---

(١) أي ومفيد عكسه يدعى الخ كما أشار له الشيخ الملوي في كبيره وذلك لأن عكس ما ذكره هو الاستدلال بالكلي على الجزئي وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقي وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلا بد من تقدير المضاف المذكور في كلام المصنف.

(٢) أي في قوله: إن القياس من قضايا صورا الخ.

(٣) أي بين المشبه والمشبه به وذلك كما في قولك: النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار، وأركانه أربعة: مشبه ويسمى حداً أسفل، ومشبه به ويسمى أصلاً، وحكم ويسمى حداً أكبر، وجامع ويسمى حداً أوسط كذا يؤخذ من شرح الملوي الصغير وفي شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمىٰ أصلاً في اصطلاحهم فليراجع ا هـ.

أقسام الحجة

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجة باعتبار مادتها ، فإن الحجة قسمان نقلية وعقلية ، والحجة القعلية خمسة أقسام برهانية وجدلية وخطابية وشعرية وسفسطائية وتسمىٰ المغالطة ، وإلى هذا أشار بقوله:

(وحجـــــةٌ نقليـــــةٌ عقليـــــةْ أقســـام هـــذى خمســـةٌ جليلـــةْ
خطَـابــةٌ شعــرٌ وبــرهــانٌ جــدلْ وخــامــسٌ سفسطــةٌ نلــتَ الأمــلْ)

فالخطابة: ما تألف من مقدمات مقبولة ، وهي قضايا توخذ ممن يفتقد فيه الصدق ، وليس بنبي ، أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد ، أو من مقدمات مظنونة ، نحو «هذا يدور في الليل بالسلاح ، وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص ، فهذا لص».

والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه.

والشعر[1]: ما تألف من مقدمات متخيَّلة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه ، نحو «الخمر ياقوتة سيالة ، والعسل مرة مهوعة».

والغرض من الشعر تأثر النفس.

والجدل: ما تألف من مقدمات مشهورة ، وهي ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة ، أو بسبب رقة أو حمية ، نحو «هذا ظلم ، وكل ظلم قبيح ، فهذا قبيح» ، و«هذا كاشف عورته ، وكل كاشف عورته مذموم ، فهذا مذموم».

---

(١) فلا يشترط فيه أن يكون منظوماً بل الشرط أن يخاطب الشعور.

والثاني للأشعري ، قال عادي يمكن تخلفه ، والقولان للقاضي أيضاً.

والثالث للمعتزلة ، قالوا بالتولد ، بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثيرها بالنظر.

والرابع للحكماء وإنما ذكرت هذا الخلاف تتميماً للفائدة.

خـاتمــــــة

خاتمة الشيء ما يختم به، ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة.

ولما كان الخطأ كثيراً ما يعرض للبراهين لاختلال شرط من شروطها أو حكم من أحكامها جعل للتنبيه على ذلك فصل يخصه.

واعلم أن الخطأ قسمان: تارة يكون بخطأ مادته وتارة يكون بخطأ صورته.

ـ **والأول**: إما من جهة اللفظ والمعنى.

ـ أما اللفظ فكالاشتراك، نحو هذا عين، وكاستعمال المتباينة كالمترادفة، نحو السيف والصارم، فيغفل الذهن عما به الافتراق، فيجري اللفظين مجرىً واحد، فيظن أن الوسط متحد.

ـ وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضاً، وذلك نحو الحُكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته، نحو «هذا لون، واللون سواد، فهذا سواد» و«هذا سيال أصفر، والسيال الأصفر مرة، فهذا مرة»، ويسمى مثله إيهام العكس، لأنه لما رأى كل مرة سيالاً أصفر، ظن أنه كل سيال أصفر مرة، ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت، نحو «هذه رقبة وكل رقبة مؤمنة» وفي الأعشى «هذا مبصر، والمبصر مبصر بالليل» ومنه إجراء غير القطعي، كالوهميات وغيرها مما ليس قطعياً، مجرى القطعي، ونحو جعل العرضي كالذاتي، نحو «هذا إنسان، والإنسان كاتب»، ونحو جعل النتيجة إحدى مقدمتي البرهان بتغييرها، ويسمى مصادرة على المطلوب، كـ«هذا نقلة، وكل نقلة حركة، فهذا حركةٌ».

- **والقسم الثاني من قسمي الخطأ**: ما يكون خطؤه في صورته ، وذلك كالخروج عن الأشكال الأربعة، بأن لا يكون على تأليفها ، لا فعلاً ولا قوة ، وكانتفاء شرط من شروط الإنتاج ، كما تقدم وإلى هذا أشرنا بقولنا:

(وخطأ البرهان حيث وجدا ... في مادة أو صورة فالمتبدا
في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا ... تباين مثل الرديف مأخذا
وفي المعاني لالتباس الكاذبة ... بذات صدق فافهم المخاطبة
كمثل جعل العرضي كالذاتي ... أو ناتج إحدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع ... وجعلِ كالقطعي غير القطعي
والثاني كالخروج عن أشكاله ... وترك شرط النتج من إكماله)

قد تقدم جميع ذلك مستوفى ، وقوله «كجعل ذا» على لغة القصر في الأسماء الستة ، و«مأخذ» تمييز المثل ، واللام في «للجنس» بمعنى على.

وقوله: «كالقطعي غير القطعي» فيه فصل مضاف شبيه بالفعل بمعمول المجرور ، وهو واقع نظماً ونثراً ، أما نثراً فكقوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي» ، وأما نظماً فكقول الشاعر:

لأنت تعتاد في الهيجا مصابرة ... يصلي بها كل من عاداك نيرانا

والضمير في قولنا: «من إكماله» يعود إلى القسم الثاني ، وهو الخطأ في الصورة والسلام.

وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أمهات المسائل المنطقية ، فالحمد لله على ما أنعم وألهم ، وعلى إكمال هذا الموضوع على الهيئة المرضية ، نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً في نيل الثواب الجسيم ، ومن الأعمال التي لا تنقطع باضطجاع تحت التراب ، وأن يجعله من الأعمال التي تكون سبباً في صرف العذاب ومناقشة الحساب ، إنه رؤوف رحيم تواب ، وهو الموفق للصواب وعنده حسن المآب.

(هـذا تمـام الغـرض المقصـود ... مـن أمهـات المنطـق المحمـود)

أمهات المنطق أصول مسائله ومهماته ، وأم الشيء أصله ، ولذلك قيل لمكة أم القرى ، لأنها أم الأرض كلها ، ومنها نشأت.

وكان هذا الفن محموداً لأنه يصون الفكر عن الخطأ ، ويميز صحيح العلم النظري من سقيمه ، ولا جرم أنّ ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والمحمدة ، والله الموفق للصواب.

(قـد انتهـى بحمـد رب الفلـق ... مـا رمتـه مـن فـن علـم المنطـق)

هذا البيت لوالدنا سيدنا الصغير بن محمد رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه ، ومن عذاب القبر صانه ووقاه ، أخبرني بأنه قاله في منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع ، فأمرني بإدخاله فيه فأدخلته رجاء بركته طالباً من الله حصول الملكة ، متوسلاً إليه بخير من على سبيل الهدى سلكه.

(نظمـه العبـد الـذليـل المفتقـر ... لـرحمـة المـولـى العظيـم المقتـدر

الأخضـري عـابـد الـرحمـن ... المـرتجـي مـن ربـه المنـان

مغفـرة تحيـط بـالـذنـوب ... وتكشـف الغطـا عـن القلـوب

وأن يثيبنـا بجنـة العلـي ... فـإنـه أكـرم مـن تفضـلا)

«المفتقر» بالتاء أبلغ من الفقير ، لدلالة التاء على الطلب ، «الأخضري» نعت لعبد ، وهو تعريف لنسبنا على ما أشتهر في ألسنة الناس ، وليس كذلك بل المتواتر عن أعالي أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي[1] الذي قال منشداً:

أتجعـل نهبـي ونهـب العبيـد ... بيـن عُيَيْنَـةَ والأقـرع

فمـا كـان حصـن ولا حـابـس ... يفـوقـان مـرداس فـي مجمـعِ

ومـا كنـت دون امـرىء منهمـا ... ومـن يخفـض اليـوم لا يُـرفـع

---

(١) شاعر فارس من سادات قومه ، أمه الخنساء ، أدرك الجاهلية والإسلام ، أسلم قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم. مات في خلافة عمر ١٨ هـ.

لقد كنت في الحرب ذا أدرع فلم أعطَ شيئاً ولم أمنع

وقولنا: «وتكشف الغطا» البيت أي تزيل حجب رين الذنوب ، المحدقة بأنوار القلوب ، الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب ، فكم من قلب بذلك محجوب ، فانحصر في سجن الدائرة الجمسانية ، لعزوبه وجهله الدائرة الروحانية ، والحقائق النورانية ، والفتوحات الربانية ، فصار مملوكاً للشهوات النفسانية ، فسلك المسالك الشيطانية ، فبقي مغموراً في ظلمات جهله ، مكبلاً في سجن هواه وقبيح فعله ، محجوباً عن لطائف عقله ، إلا من وفقه الله وغفر له ، وتاب عليه بجوده وفضله.

نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسؤول ، وخير مأمول ، أن يزيل عنا بفضله ظلمات بصائرنا ، التي عاقتنا عن إصلاح بواطننا ، وشغلتنا بظواهرنا ، وأن يقذف في قلوبنا نوراً يهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى إلى صراط مستقيم ، إنه غفور رحيم.

(وكن أخي للمبتديء مسامحاً وكن لإصلاح الفساد ناصحاً
وأصلح الفساد بالتأمل وإن بديهة فلا تبدل
إذ قيل كم مزيف صحيحاً لأجل كون فهمه قبيحاً
وقيل لمن لم ينتصف لمقصدي العذر حق واجب للمبتدي
ولبني إحدى وعشرين سنة معذرة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون ذي الجهل والفساد والفتون
وكان من أوائل المحرم تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة إحدى وأربعين من بعد تسعة من المئين)

لا شك أن مسامحة المبتدىء والاعتذار له مما ينبغي لكل عاقل ، وذلك لقصور همته ، وعدم كمال عقله وتوغله في العلم ، وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع ، فوجد فيه خللاً أن يصلحه إن كان أهلاً لذلك بعد أن يتأمل وإلا فقد قيل:

كم من مزيف قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

فاعذرني يا أخي وانظره بعين الرضا.

وإنما ذكرت هذا تنبيهاً على شياطين الطلبة ، الذين يُمرِضون الصحيح ، ويصححون السقيم ، وما ذاك إلا لعدم إتصافهم وقلّة تقواهم وعدم مراقبتهم للجليل الذي لا يخفي عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، ويعلم خائنة الأعين، والمؤمن يلتمس العذر لأخيه، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «حسب المؤمن من الشرّ أن يحقر أخاه المسلم» ، ويقال من ضاق صدره اتسع لسانه ، والحق لا يعرف بالرجال، والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلاً عن غيرهم.

وإذا كان العذر من حق المتبدىء في الزمان المتقدم فكيف في هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء ، ولم يبق فيه إلا حثالة الحثالة ، وغلبت العجمة على قلوب الأنام ، حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله.

فإن قلت: إذا كان الأمر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجرأت على شيء لا تقدر عليه؟

قلت: حملني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عز وجل حصول المأمول من الفنون.

(قوله: «عاشر القرون») يعني من سني الهجرة ، وفي القرن أحد عشر قولاً ، فقيل: لكل عقد من العشرة إلى الثمانين ، فتلك ثمانية أقوال ، وقيل: مائة ، وإياه أعني ، وقيل: مائة وعشرة ، وقيل من عشرة إلى مئة وعشرين ، وعاشر القرون هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه الفتن ، واشتد فيه البأس ، وقوي فيه النحس ، واشتد فيه طغيان الكافرين ، وانتشر فيه ظلم الظالمين ، وكثرت فيه شرار الخلائق ، ولم يبق إلا آثار الطرائق ، والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا ، معرضون عن الدرجات العليا ، مسابقون فيه إلى هواهم ليوقعهم في أهوىٰ المهاوي وأسوأ المساوي ، وليس لهم تفكر في هادم اللذات ، ولا تأهب فيما بعد الممات ، كأنهم في الدنيا مخلدون ، وهم للفناء مشاهدون ، يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة

ساعة ، ويضيع منفعة الأبد فما أشنعها من إضاعة ، فلو استيقظ هذا النائم ونظر بعين قلبه وفكر في مآل أمره لسارع للطاعة واشتغل بالسنة والجماعة ، لكن كثر ذنبه ، وقسا قلبه ، وظهر عيبه فخذله ربه ، فلم تنفع فيه موعظة ولا صار من أهل اليقظة ، إن كان قبل هذا الزمان عبدة الأوثان ، فأهل هذا الزمان عبدة الشيطان ، شاع الشر وانتشر لقرب هجوم الآيات الكبر.

اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه ، ولا تجعلنا ممن اتخذ إلهه هواه ، واحشرنا في زمرة أوليائك ، وجملة أصفيائك يوم لا يُستغنىٰ إلا بك ، يوم لا ملجأ منك إلا إليك ، يوم لا خبر إلا لديك ، وأعنا على هذا الزمان الصعب الذي كسفت فيه شموس الحق ، وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق ، وسدَّ الأفقَ دخانُ الهوىٰ ، وانتشر في الأقاليم واستوى ، فلا حرص ولا حزن إلا على الدنيا ، ترى الواحد إذا ضيع من الدنيا مثقال حبه تأسف عليه وتحير ، وتكدر قلبه وتغير ، ويضيع من الآخرة ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه ، فلا يخطر له ذلك ببال ، وما ذلك إلا من علامة الخذلان والضلال ، ومن علامات الخسران والنكال ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه». اللهم وفقنا لاتباع السنة يا ذا الفضل والمنة وأسعدنا بلقائك بلا محنة ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

(ثم الصلاة والسلام سرمداً　　على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات　　السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا　　وطلع البدر المنير في الدجىٰ)

قد تقدم في الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه ﷺ ، وقولنا: «ما قطعت» البيت ما مصدرية ظرفية ، ولفظ «أبرج» جمع قلة ، والمراد الكثرة لأنها اثنا عشر برجاً ، في كل برج ثلاثون درجة ، تقطع الشمس كل يوم درجة ، وتقطع الفلك في سنة ، ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمال والجنوبي لاتساع القوس وضيقه في الآفات المائلة التي لها

عرض ، وأما القمر فيقيم في كل برج ليلتين وثلثاً ، ويقطع الفلك في شهر ، فسبحان مكون الأكوان.

ثم بحمد الله وكفى، والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفىٰ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

البيت		الدمنهوري	الأخضري
١ ـ الحمدُ للهِ الّذِيْ قَدْ أَخرَجَا	نتَائِجَ الفِكْرِ لأَرْبَابِ الحِجَا	١٢	١٠٧
٢ ـ وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنَ سَمَاءِ العَقْلِ	كلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ		١٠٨
٣ ـ حَتّىٰ بَدَتْ لَهُمْ شُمُوْسُ المعْرِفَهْ	رأَوْا مُخَـدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ		١٠٩
٤ ـ نَحمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ	بنِعْمَةِ الإِيْمَانِ وَالإِسْلَامِ	١٥	١١٠
٥ ـ مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسلاً	وخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَىٰ		
٦ ـ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَىٰ	العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَىٰ		
٧ ـ صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا	يخُوضُ مِنَ بَحْرِ المَعَانِيْ لُجَجَا		١١١
٨ ـ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِيْ الهُدَى	منْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ في الاهْتِدا		١١٢
٩ ـ وَبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ	نسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلّسَانِ	١٨	١١٤
١٠ ـ فَيَعْصِمُ الأفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا	وعَنْ دَقِيْقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا		
١١ ـ فَهَاكَ مِنْ أُصُوْلِهِ قَوَاعِدَا	تجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدا		
١٢ ـ سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ	يرْقَىٰ بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ	٢٠	
١٣ ـ وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا	لوَجْهِهِ الكَرِيْمِ لَيْسَ قَالِصَا		١١٥
١٤ ـ وَأَنْ يَكُوْنَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِيْ	بِهِ إِلَىٰ المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي		

فصل في جواز الاشتغال به

١٥ ـ وَالخُلْفُ في جَوَازِ الإِشْتِغَال	بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ	٢١	١١٦
١٦ ـ فَابْنُ الصَّلاحِ والنَّوَاوِيْ حَرَّمَا	وقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِيْ أَنْ يُعْلَمَا		
١٧ ـ وَالقَوْلَةُ المَشْهُوْرَةُ الصَّحِيْحَهْ	جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيْحَهْ		
١٨ ـ مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ	لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ		

أنواع العلم الحادث

١٩ ـ إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ	ودَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيْقٍ وُسِمْ	٢٤	١١٨

٤٢ ـ وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا   جِنْسٍ بَعِيدٍ لاَ قَرِيبٍ وَقَعَا
٤٣ ـ وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ   أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطْ
٤٤ ـ وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا   تبدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا   ١٣٣
٤٥ ـ وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَىٰ مُطَّرِدَا   منعَكِساً وَظَاهِراً لاَ أَبْعَدَا   ٤٥   ١٣٥
٤٦ ـ وَلاَ مُسَاوِياً وَلاَ تَجَوُّزَا   بِلاَ قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرَّزَا
٤٧ ـ وَلاَ بِمَا يُدْرَىٰ بِمَحْدُودٍ وَلاَ   مشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلاَ
٤٨ ـ وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُوْدِ   أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِيْ الحُدُوْدِ
٤٩ ـ وَلاَ يَجُوزُ في الحُدُوْدِ ذِكْرُ أَوْ   وجَائِزٌ فِيْ الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا   ١٣٦

باب في القضايا وأحكامها

٥٠ ـ مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَىٰ   بيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرَا   ٤٧   ١٣٨
٥١ ـ ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ   شَرطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِيْ   ٤٨   ١٣٩
٥٢ ـ كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ   إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ
٥٣ ـ وَالسُّوْرُ كُلِّياً وَجُزْئِياً يُرَىٰ   وأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَىٰ
٥٤ ـ إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلاَ   شيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ او شِبْهٌ جَلاَ
٥٥ ـ وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ   فهْيَ إِذاً إِلَىٰ الثَّمَانِ آيِبَهْ
٥٦ ـ وَالأَوَّلُ المَوْضُوْعُ بِالْحَمْلِيَّهْ   والآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ   ١٤٠
٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيها قَدْ حُكِمْ   فإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ   ٥٢   ١٤١
٥٨ ـ أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ   ومِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ
٥٩ ـ جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِيْ   أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الإِتِّصَالِ
٦٠ ـ مَا أَوْجَبَتْ تَلاَزُمَ الْجُزْأَيْنِ   وذَاتُ الإِنْفِصَالِ دُوْنَ مَيْنِ
٦١ ـ مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا   أَقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ فَلْتُعْلَمَا
٦٢ ـ مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْهُمَا   وهُوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

فصل في التناقض

٦٣ ـ تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ   فيكَيْفٍ وصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ   ٥٥   ١٤٣
٦٤ ـ فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ   فنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
٦٥ ـ وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّوْرِ   فانْقُضْ بِضِدِّ سُوْرِهَا الْمَذْكُوْرِ
٦٦ ـ فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَهْ   نَقِيْضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
٦٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ   نَقِيْضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

فصل في العكس المستوي

٦٨ ـ العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ ... مـعَ بَقَـاءِ الصِّـدْقِ وَالْكَيْفِيَّـهْ ٥٨ ١٤٥
٦٩ ـ والكَمّ إلاّ المُوْجَبَ الكُلِّيَّهْ ... فعَـوْضُهـا المُـوْجَبَـةُ الجُـزئِيَّـهْ
٧٠ ـ وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بـهِ اجْتِمَـاعُ الخِسَّتَيْـنِ فَـاقْتَصِـدْ ١٤٦
٧١ ـ وَمِثْلُهَـا المُهْمَلَـةُ السَّلْبِيَّـهْ ... لأنَّهـا فـي قُـوَّةِ الجُـزْئِيَّـهْ
٧٢ ـ والعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... ولَيْسَ فـي مُـرَتَّـبٍ بِـالْـوَضْـعِ

باب في القياس

٧٣ ـ إنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مسْتَلْـزِمـاً بِـالـذَّاتِ قَـوْلاً آخَـرا ٦٣ ١٤٧
٧٤ ـ ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمانِ ... فمِنْـهُ مَـا يُـدْعَـىٰ بِـالاقْتِـرانـيْ
٧٥ ـ وَهُوَ الَّذِيْ دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَهْ ... بقُــوَّةٍ وَاخْتَــصَّ بِــالْحَمْلِيَّــهْ
٧٦ ـ فَـإِنْ تُـرِدْ تَـرْكِيْبَـهُ فَـرَكِّبَا ... مقَـدِّمَـاتِـهِ عَلَـى مَـا وَجَبَـا
٧٧ ـ وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صحِيْحَهـا مِـنْ فَـاسِـدٍ مُخْتَبِـرَا ١٤٨
٧٨ ـ فَـإِنَّ لاَزِمَ المُقَـدِّمَـاتِ ... بحَسَـــبِ المُقَـــدِّمَـــاتِ آتِ
٧٩ ـ وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَىٰ ... فيَجِـبُ انْـدِرَاجُهَـا فـي الكُبْـرَىٰ
٨٠ ـ وَذَاتُ حَدٍّ أصغرٍ صُغْرَاهُمَا ... وذَاتُ حَـدٍّ أَكْبَـرٍ كُبْـرَاهُمَـا
٨١ ـ وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُوْ انْدِرَاجِ ... ووَسَـطٌ يُلْغَـىٰ لَـدَى الإِنْتَـاجِ

فصل في الأشكال

٨٢ ـ الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلاَءِ النَّاسِ ... يطْلَـقُ عَـنْ قَضِيَّتَـيْ قِيَـاسِ ٦٦ ١٥٠
٨٣ ـ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأُمُوْرُ ... إِذْ ذَاكَ بِـالضَّـرْبِ لَـهُ يُشَـارُ
٨٤ ـ وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَـةٌ بِحَسَـبِ الحَـدِّ الـوَسَـطْ
٨٥ ـ حَمْلٌ بِصُغْرَىٰ وَضْعُهُ بِكُبْرَىٰ ... يـدْعَـىٰ بِشَكْـلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرَىٰ
٨٦ ـ وَحَمْلُهُ في الكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ ... ووَضْعُـهُ فـي الكُـلِّ ثَـالِثـاً أُلِـفْ
٨٧ ـ وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ ... وهْيَ عَلَى التَّرْتِيْبِ فِي التَّكَمُّلِ
٨٨ ـ فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ ... ففَـاسِـدُ النِّظَـامِ أَمَّـا الأَوَّلُ ١٥١
٨٩ ـ فَشَرْطُهُ الإِيْجَابُ في صُغْرَاهُ ... وأَنْ تُـرَىٰ كُلِّيَّـةً كُبْـرَاهُ ٦٨
٩٠ ـ وَالثَّانِيْ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كلِّيَّـةِ الكُبْـرَىٰ لَـهُ شَـرْطٌ وَقَـعْ
٩١ ـ والـثَّالِثُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وأَنْ تُـرَىٰ كُلِّيَّـةً إِحْـدَاهُمَـا ١٥١
٩٢ ـ وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْن ... إِلاّ بِصُـوْرَةٍ فَفِيْهَـا تَسْتَبِيْـن
٩٣ ـ صُغْرَاهُمَا مُوْجِبَةٌ جُزْئِيَّهْ ... كبْـرَاهُـمَـا سَـالِبَـةٌ كُلِّيَّـهْ

٩٤ ـ فَمُنْتِجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ ... كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ ٧٦ ١٥٥

٩٥ ـ وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

٩٦ ـ وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذا زُكِنْ ٧٨

٩٧ ـ وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ ... مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

٩٨ ـ وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ ١٥٦

٩٩ ـ وَتَنْتَهِيْ إِلَىٰ ضَرُوْرَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ أو تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا ١٥٧

فصل في الاستثنائي

١٠٠ ـ وَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِالاسْتِثْنَائِيْ ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلاَ امْتِرَاءِ ٨١ ١٥٨

١٠١ ـ وَهُوَ الَّذِيْ دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةْ ... أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لاَ بِالْقُوَّةْ

١٠٢ ـ فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعَ ذَاكَ وَضْعُ التَّالِيْ ١٥٩

١٠٣ ـ وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعُ أَوَّلٍ وَلاَ ... يلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلاَ

١٠٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا ٨٤ ١٦٠

١٠٥ ـ وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعُ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

١٠٦ ـ رَفْعٌ لِذَاكَ دُوْنَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعُ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

لواحق القياس

١٠٧

ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا ٨٥ ١٦٢

١٠٨ ـ فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

١٠٩ ـ يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا بِأُخْرَىٰ ... نَتِيْجَةٌ إِلَىٰ هَلُمَّ جَرَّا

١١٠ ـ مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِيْ حَوَىٰ ... يَكُوْنُ أَوْ مَفْصُوْلُهَا كُلٌّ سَوا

١١١ ـ وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاِسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ ٨٧ ١٦٣

١١٢ ـ وَعَكْسُهُ يُدْعَىٰ القِيَاسُ المَنْطِقِيْ ... وَهُوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

١١٣ ـ وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ

١١٤ ـ وَلاَ يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ ... قِيَاسُ الاِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

أقسام الحجة

١١٥ ـ وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ ... أَقْسَامُ هَذِيْ خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ ٨٨ ١٦٥

١١٦ ـ خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ ... وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

١١٧ ـ أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ ٩١ ١٦٦

١١٨ ـ مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

١١٩ ـ وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ

١٢٠ ـ وَفي دِلاَلَةِ المُقَدِّمَاتِ   عَلَى النَّتِيْجَةِ خِلاَفٌ آتِ   ٩٤   ١٦٧
١٢١ ـ عَقْلِيٌّ أوْ عَادِيٌّ أوْ تَوَلُّدُ   أوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

خاتمة

١٢٢ ـ وَخَطأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا   في مَادَّةٍ أَوْ صُوْرَةٍ فَالمُبْتَدَا   ٩٦   ١٧٠
١٢٣ ـ في اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أوْ كَجَعْلِ ذَا   تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا
١٢٤ ـ وَفي المَعَانِيْ لالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ   بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَه
١٢٥ ـ كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ   أوْ نَاتِجٍ إحْدَىٰ المُقَدِّمَاتِ
١٢٦ ـ وَالحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ   وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
١٢٧ ـ والثَّانِ كالخُرُوْجِ عَنْ أَشْكَالِهِ   وَتَرْكُ شَرْطِ النُّتْجِ مِنْ إكْمَالِهِ
١٢٨ ـ هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ   مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُوْدِ   ٩٩
١٢٩ ـ قَدِ انْتَهَىٰ بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ   ما رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ   ١٧١
١٣٠ ـ نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ
١٣١ ـ الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ   المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
١٣٢ ـ مَغْفِرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ   وتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ
١٣٣ ـ وَأَنْ يُصِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى   فَإِنَّهُ أكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلاَ
١٣٤ ـ وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحا   وكُنْ لإِصْلاَحِ الفَسَادِ نَاصِحَا   ١٠١   ١٧٢
١٣٥ ـ وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ   وإنْ بَدِيْهَةً فَلاَ تُبَدِّلِ
١٣٦ ـ إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا   لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا
١٣٧ ـ وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ   العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
١٣٨ ـ وَلِبَنِي إِحْدَىٰ وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ   مَعْذِرَةٌ مَقْبُوْلَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
١٣٩ ـ لا سِيَّمَا في عَاشِرِ القُرُوْنِ   ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
١٤٠ ـ وَكَانَ في أَوَائِلِ المُحَرَّمْ   تَأْلِيْفُ هَذَا الرَّجَزُ المُنَظَّمْ   ١٠٢
١٤١ ـ مِنْ سَنَةِ إحْدَى وَأَرْبَعِينَ   مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنِ المِئِيْنَ
١٤٢ ـ ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ سَرْمَدَا   عَلَى رَسُوْلِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى   ١٧٤
١٤٣ ـ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ   السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ
١٤٤ ـ ما قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهارِ أَبْرُجَا   وطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ في الدُّجَىٰ

أولاً: فهرس إيضاح المبهم

ثانياً: فهرس الأخضري على السلم